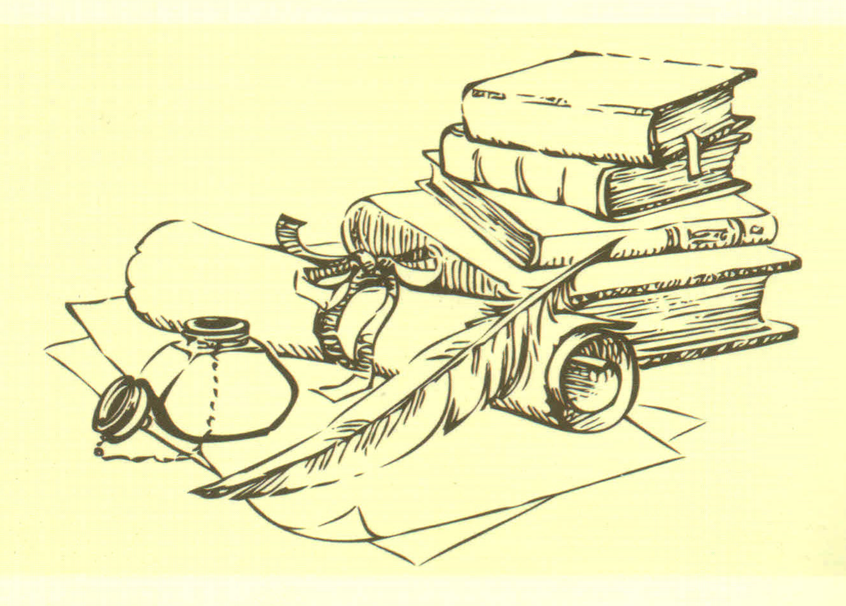






د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

ح مجلة البيان، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العبد اللطيف، عبد العزيز محمد

تيميات: ثلاثون مقالاً عن مولفات ابن تيمية، مناظرات ابن تيمية، رسائل ومسائل منسوبة لابن تيمية. / عبد العزيز محمد العبد اللطيف، - الرياض، ١٤٣٨هـ

ص ٣١٢؛ ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٣ - ١ - ٩٠٦٥٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨

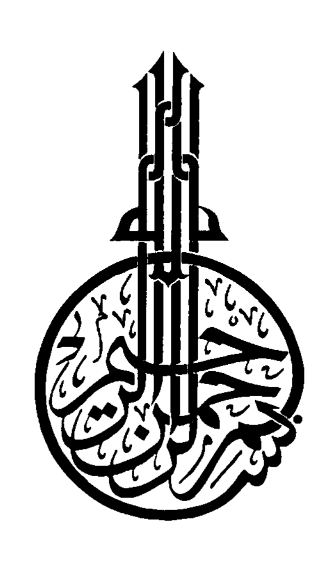
١ - الكتب الاسلامية - عروض وتحليل

٢ - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت ٧٢٨هـ أ. العنوان

ديوي ٢١٠.٧٦ ١٤٣٨/٩٩٢٦

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٩٩٢٦

ردمك: ٣ - ١ - ٩٠٦٥٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨



المقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد: فهذا الكتاب الموسوم بـ«تيّميات» يتكون من ثلاثة أمور:

أولها: ثلاثون مقالاً عن ابن تيمية وتراثه، وقد نُشرت مفرّقة في مجلة البيان، وهي تبرز معالم منهجية تأصيلية في التراث التيّمي، وتكشف جوانب علمية مهمة وتجلي قضايا معرفية كبيرة يُحتاج إليها في واقعنا المعاصر.

ثانيها: مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنحل جمع وتعليق، وهو بحث علمي تمّ تحكيمه وقبوله للنشر سنة ١٤٢٦هـ في مجلة جامعة الملك سعود، وطُبع ضمن إصدارات البيان في نفس العام.

وثالثها: رسائل ومسائل منسوبة لابن تيمية دراسة عقدية، وقد تّم تحكيمه ونشره في مجلة الأصول والنوازل، ثم طُبع ضمن مطبوعات مركز البحوث والدراسات بالبيان سنة ١٤٣٢هـ.

ونأمل أن يتنفع القاري بجمع هذه العلائق المتفرّقات، ومطالعة هذه الكنوز التيميات، وبالله التوفيق.

الناشر

أولاً: ثلاثون مقالاً عن مؤلفات ابن تيمية

١. استيعاب المقالات وتحرير النزاع عند أبي العبّاس[١]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

لا يُعلم لابن تيمية نظير في معرفة الملل والنحل، فدرايته بمقالات الفرق الإسلامية وغير الإسلامية تبهر العقول، بل إنه أدرى وأعلم بمقولات المبتدعة من المبتدعة أنفسهم.

يقول تلميذه ابن عبد الهادي: «ثم انفتح له بعد ذلك من الردّ على الفلاسفة والجهمية وسائر أهل الأهواء والبدع، ما لا يوصف ولا يعبّر عنه، وجرى له من المناظرات العجيبة والمباحث الدقيقة، في كتبه وغير كتبه مع أقرانه وغيرهم في سائر أنواع العلوم ما تضيق العبارة عنه»[٢].

ومن أنعم اللهُ عليه بمطالعة التراث التيّمي يلحظ براعة فائقة، وقدرة عجيبة في فهم أقوال المخالفين، واستيعاب شبهاتهم، ودرايته بأصولها وجذورها، ومهارةً في توضيحها وتقريبها، وتلخيصها بعلم وعدل، وفقه وإنصاف.

كما يَشهد حدةَ ذكائه وتوقّد فكره في بيان تشابه هذه المقالات والقدر المشترك بينها تارةً، وبيان اختلافها وافتراقها تارة أخرى، وتفاوت الانحراف بين تلك المقالات، ومعرفته الراسخة بمراتب الطوائف - وتفاضلهم.. ثم إن ابن تيمية لا يقتصر على ذلك بل يعقبه بالنقض المتين لتلك المقالات، والإتيان عليها من أصولها، ونسف قواعدها.

فابن تيمية - وكأن العلوم بين عينيه كما وصفوه- عندما ينظر في مقالات الفرق والنحل، فمع كثرة مقالاتهم وتشعبها، وعويص مذاهبهم وغموضها، وما قد يبدو

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٢٩٨.

(٢) العقود الدرّية، ص٦٧.

من تضادّها وتقابلها، إلا أنه بذهنه السيال، وعلمه الزخّار، ونور بصيرته استطاع أن يقرّب هذه المقولات وأن يردّها إلى أصولها، ويحرر منشأ الضلال، ويكشف عن أصل الاضطراب فيها، كما سيتضح من خلال الشواهد التالية:

- ما أكثر مقالات الفرق الإسلامية في تعريف الإيمان كالخوارج والمعتزلة والمرجئة.. ومع تقابل وتضاد الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) والمرجئة لكنهم يتفقون على أصل فاسد تفرّعت عنه البدع في الإيمان، «فإنهم ظنوا أن الإيمان واحد متى ذهب بعضه ذهب كلّه لم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار، وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تُذهِب الكبائرُ وتركُ الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً يستوي فيه البرّ والفاجر.

ونصوص الرسول ﷺ وأصحابه تدلّ على ذهاب بعضه وبقاء بعضه..»[1].

وبيّن ذلك في موطن آخر فقال: «وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والمرجئة يقولون إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق.. ومن هنا - غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول»[2].

والحاصل أن الإنحراف في تعريف الإيمان ناشئٌ عن أصل فاسد يتفق عليه الوعيدية والمرجئة، وهو أن الإيمان شيء واحد لا يتبعض ولا يتجزأ، فلا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه..

- وأما في مسائل القدر فقد احتفى ابن تيمية بهذا الفرقان المبين بين الإرادة الكونية

(١) الإيمان، ص٢١٠.

(٢) الإيمان، ص٣٣٧، وينظر: مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٧١، ١٨/ ٢٧٠، ومنهاج السنة ٥/ ٢٠٤، ٤/ ٥٧٠.

القدرية، والإرادة الشرعية الدينية، وأثبت هذا التقسيم الشريف في في مواطن كثيرة جداً، وبيّن أن هذا التقسيم ذكره غير واحد من أهل السنة، وأن أبا الحسن الأشعري خالف ذلك فجعل المشئية هي المحبة والرضا.

فقال - رحمه الله -: «وجهم ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنى واحد، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحبّ الكفر والفسوق والعصيان، فلا يشاؤه، فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة، وقالت الجهمية، بل هو يشاء ذلك، فهو يحبّه ويرضاه، وأبو الحسن (الأشعري) وافق هؤلاء، ولم يفرّق بين المشيئة، والمحبة والرضا»[1].

ونقل ابن تيمية أن السلف على التفريق بين المشئية والمحبة، فقال: «وأما جمهور أهل السنة فيفرّقون بين الإرادة والمحبة والرضا، فيقولون إنه وإن كان يريد المعاصي فهو لا يحبّها ولا يرضاه، بل يبغضها ويسخطها، ينهى عنها، فهؤلاء يفرّقون بين مشيئة الله ومحبته..»[2].

والمقصود أن القدرية النفاة والجبرية على طرفي نقيض، إلا أن منشأ ضلالهم واحد، وهو التسوية بين مشئية الله تعالى، وبين محبته ورضاه، فجعلوا المشيئة هي المحبة، ثم قالت المعتزلة القدرية: إن المعاصي لا يحبّها الله فهي خارج مشيئته!

وقالت الجمهية الجبرية: المعاصي واقعة بمشيئة الله، فالله يحبها ويرضاها - تعالى الله عن ذلك -.

والحق أن المعاصي وإن كانت واقعة بمشيئة الله، إلا أن الله لا يحبها ولا يرضاها، فلا يرضى سبحانه لعباده الكفر، والله لا يحب الفساد.

---

(١) الفتاوى ٨/ ٤٧٤.

(٢) المنهاج ٣/ ١٥= باختصار، وينظر: النبوات ١/ ٢٨٧، الفتاوى ١٠/ ١٦٦.

- وأما ما يتعلق بمسائل الأسماء والصفات.. فهذا كثير ومن ذلك أننا نجد طرفين في إثبات أفعال الله تعالى، فالكلابية والأشاعرة يجعلونها قديمة بعينها ملازمة لذاته سبحانه، وأما المعتزلة فيجعلونها مخلوقة منفصلة عنه، وأهل السنة والجماعة يقولون: إن أفعال الله تعالى قائمة بذات الله تعالى-رداً على المعتزلة-وأنها متعلقة بمشيئته وقدرته رداً على الأشاعرة والكلابية[1].

لكن منشأ اضطراب الفريقين (المعتزلة والأشاعرة) واحد: حيث اشتركا في أن الله تعالى لا يقوم به ما يكون بإرادته وقدرته، فلزم المعتزلة أنهم جعلوا أفعاله مخلوقة، ولزم الأشاعرة أنهم جعلوا أفعاله قديمة لازمة لذاته سبحانه، وليست متعلقة بمشيئته وقدرته[2].

وكذا مسألة دوام الحوادث وتسلسلها، فالفلاسفة يقولون بقدم العالم ودوام الحوادث بإطلاق، والمتكلمون ينفون دوام الحوادث في الماضي بإطلاق، وهذان القولان المتقابلان يشتركان في أصل واحد فاسد وهو أن تسلسل الحوادث يستلزم قدم العالم[3].

ثم إن قول الفلاسفة بوقوع الحوادث بلا محدث ولا صانع هو نظير قول المتكلمة بحدوث الحوادث بلا سبب[4].

والفيصل في مسألة دوام الحوادث هو التفريق بين أفرادها وبين أنواعها، والفلاسفة والمتكلمون لم يفرّقوا بينها، فنعيم الجنّة مثلاً دائم لا يزول قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤] - فالدائم الذي لا ينفد هو النوع،

(١) ينظر: الصفدية ٢/ ٨٩، الدرء ٢/ ١٤٧، الفتاوى ٦/ ١٤٤.
(٢) ينظر: الدرء ٢/ ١١٢.
(٣) ينظر: الدرء ٩/ ١٤٧.
(٤) ينظر: الفتاوى ١٢/ ١٨٧، الصفدية ١/ ١٣٣.

وإلا فكل فرد من أفراده نافد مقضي ليس بدائم[1].

وأخيراً فهذه النماذج الرائعة والشواهد السامقة ينبغي أن نوظّفها وأن نعتبر بها في التعامل مع النوازل العقدية والفكرية المعاصرة، وسبيل فهمها، وردّها إلى أصولها، وملابسات نشأتها، ومواطن الاتفاق والافتراق فيما بينها، ثم الحكم عليها وتقويمها وفق النقل والعقل، والله المستعان.

(١) ينظر: الصفدية ١/ ٦٥، والمنهاج ١/ ٤٢٦.

٢. القدس والأقصى في تراث أبي العباس[١]

«والله ما في أهل دمشق نواصب، وما علمتُ فيهم ناصبياً، ولو تنقّص أحدٌ علياً - رضي الله عنه - لقام المسلمون عليه»[٢].

هكذا رفع أبو العباس ابن تيمية صوته بهذه الكلمات أمام الوزير المغولي بولاي[٣]، لما اتهم أهل دمشق بأنهم نواصب يبغضون علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

ولا غرابة أن يحبّ ابن تيمية دمشق، فقد نشأ وقضى معظم عمره في أرجائها، وتتلمذ على مشايخها، ودرّس وناظر وأفتى في مدارسها ومساجدها، ثم إن دمشق وسائر الشام هي الأرض المباركة ديناً ودنيا، وفيها الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، ومنافقوها لا يغلبون مؤمنيها.. كما بسطه ابن تيمية في غير موضع[٤].

وإن عالماً يوصف بأن العلوم بين عينيه، لا عجب أن يحتفي بالقدس والأقصى، فأبو العباس دخل مدينة غزة، وعمل في جامعها مجلساً عظيماً في التعليم والإفتاء، وذلك سنة ٧٠٥ هـ[٥].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣١٩.

(٢) الفتاوى ٤/ ٤٨٨.

(٣) بولاي من قادة التتار الذين حضروا مع قازان لغزو الشام، وقد عاث في الأرض فساداً، ونهب البلاد (ينظر: البداية لابن كثير ١٤/ ١٠)، وقدم عليه ابن تيمية لأجل استنقاذ أسرى المسلمين وأهل الذمة، وتحقق ذلك ولله الحمد (ينظر: الفتاوى ٢٨/ ٦١٧)، ومن الطريف أن اسمه الصحيح: مولاي، لكن العامة يحرفونه إلى بولاي! تهكماً به، كما قاله الصفدي في أعيان العصر ٤/ ٦١.

(٤) الفتاوى ٤/ ٤٤٧، ٢٧/ ٤٤.

(٥) ينظر: العقود الدرية لابن الهادي، ت العمران، ص ٣٠٨

لقد تحدث ابن تيمية عن منزلة بيت المقدس وفضائل المسجد الأقصى في مواطن متعددة، ومن ذلك قوله:

«دلّت الدلائل على أن ملك النبوة بالشام، والحشر إليها، فإلى بيت المقدس وما حوله يعود الخلق والأمر، وهناك يحشر الخلق، والإسلام في آخر الزمان يكون أظهر بالشام، وكما أن مكة أفضل من بيت المقدس، فأول الأمة خير من آخرها، وكما أنه في آخر الزمان يعود الأمر إلى الشام، كما أسري بالنبي ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى»[1].

وقرر مشروعية شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى، وفضّل الصلاة فيه، فقال: «ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا.

واتفق علماء المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه، كالصلاة، والدعاء، والذكر، وقراءة القرآن، والاعتكاف، وقد روي من حديث أخرجه الحاكم في صحيحه، أن سليمان عليه السلام سأل ربّه ثلاثاً: ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وسأله حكماً يوافق حكمه، وسأله أن لا يؤم أحد هذا البيت لا يريد إلا الصلاة فيه إلا غفر له. ولهذا كان ابن عمر رضي الله عنهما يأتي إليه، فيصلي فيه، ولا يشرب فيه ماء؛ لتصيبه دعوة سليمان»[2].

- وبيّن - رحمه الله - حدّ المسجد الأقصى والمراد به، فقال: «المسجد الأقصى اسم لجميع المسجد الذي بناه سليمان عليه السلام، وقد صار بعض الناس يسمّي الأقصى المصلى الذي بناه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مقدمه..»[3].

(١) الفتاوى ٢٧/ ٤٣، ٤٤.

(٢) الفتاوى ٢٧/ ٥، ٦، وينظر: ٢٧/ ٢٠، ٢٥٨، ٢٦٤.

(٣) الفتاوى ٢٧/ ١١.

والحاصل أن المسجد الأقصى اسم للمسجد كله، ولا يقتصر على المصلى الذي بناه الفاروق رضي الله عنه[1].

- ومن المنهجية المعتادة لأبي العباس أنه إذا قرر المشروع المسنون؛ حذّر من المبتدع الممنوع، فقد تنوّعت تحذيرات أبي العباس بشأن البدع الواقعة في المسجد الأقصى وما حوله.

فقرر أنه ليس في بيت المقدس مكان يقصد للعبادة سوى المسجد الأقصى، كما أن ليس ببيت المقدس مكان يسمى «حرماً»، فلا يقال عن الأقصى إنه حرم، فضلاً عن المسجد الإبراهيمي أو الخليل، فالحرم لا يطلق إلا على حرم مكة اتفاقاً، وحرم المدينة النبوية عند الجمهور[2].

وحذّر من البدع التي تقارف هناك، فقال: «والمسجد الأقصى فليس فيه ما يُطاف به، ولا يتمسح به.. فلا يجوز لأحد أن يطوف بصخرة بيت المقدس.. ومن اتخذ الصخرة اليوم قبلة يُصلى إليها فهو كافر مرتد»[3].

كما نهى أبو العباس عن شدّ الرحال إلى زيارة قبر الخليل - إن صح ثبوته -، فقال: «وأما السفر إلى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الأنبياء والصالحين فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين»[4].

وجزم بأنه لم يكن أحد من الصحابة يقصد زيارة قبر الخليل، وحكى اتفاق الأئمة على أن العبد لو نذر السفر إلى زيارة قبر الخليل لم يجب عليه الوفاء بنذره[5].

---

(١) ينظر: الفتاوى ٢٧/ ٣٦، والاقتضاء ٢/ ٨٠٩.
(٢) ينظر: الفتاوى ٢٦/ ١١٦، ٢٧/ ١١، ١٣، والاقتضاء ٢/ ٨٠٩.
(٣) الفتاوى ٢٧/ ١٠، ١١ = بتصرف.
(٤) الفتاوى ٢٧/ ٢٠.
(٥) ينظر: الفتاوى ٢٧/ ٢٠، ٣٢، ١١٠.

- عُني أبو العباس بقاعدة سدّ الذرائع - كما جاءت هذه القاعدة مقررةً بعشرات الأدلة - ومن ذلك: ما بيّنه وحرره من أن قبر الخليل إبراهيم عليه السلام كان عليه السور السليماني الذي بناه سليمان عليه السلام، فلا يصل أحد إليه، وإنما نقب البناء بعد زمان طويل، وبعد انقراض القرون الثلاثة، وأن الذي نقبه هم النصارى[1].

فسليمان عليه السلام حقق من قبل قاعدة سدّ الذرائع، فلم يكن قبر الخليل ظاهراً، لأن سليمان عليه السلام بنى عليه حجرة فكان مسدوداً، وليس عليه علامة يعرف بها، ثم إن النصارى الضالين سعوا لفتح ذرائع الشرك، فنقبوا هذا السور، وصدق الله تعالى القائل: ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاء﴾، ثم إنهم يفرحون بما يفعله أهل البدع والجهل من المسلمين مما يوافق دينهم[2].

- كشف أبو العباس عن ملابسات تعظيم الصخرة، وبيّن حكم الله فيها، وأن الصخرة لا مزية لها، فلم يصلِّ عندها عمر رضي الله عنه، ولا الصحابة، ولا كان عليها قبة في عهد الخلفاء الراشدين، بل كانت مكشوفة.. ولما تولى عبد الملك بن مروان الشام، ووقع بينه وبين عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - الفتنة، وكان الناس يحجون فيجتمعون بابن الزبير؛ عظّم عبد الملك شأن الصخرة، بما بناه عليها من القبة، وجعل عليها من الكسوة، ليكثر قصد الناس لبيت المقدس[3]، حتى قال ابن كثير: «بحيث إن الناس التهوا بها عن الكعبة والحج، وبحيث كانوا لا يلتفتون في موسم الحج وغيره إلى غير المسير إلى بيت المقدس، وافتتن الناس بذلك افتتاناً عظيماً»[4].

---

(١) ينظر: الاقتضاء ٢/ ٦٧١، ٨١٤، والفتاوى ٢٧/ ١٤١، ٢٧٢، ١/ ٢٦٤، وقاعدة عظيمة ص ٥١.

(٢) ينظر: الفتاوى ٢٧/ ٤٦٢.

(٣) ينظر: الاقتضاء ٢/ ٨١٠، والفتاوى ٢٧/ ١٢.

(٤) البداية ٨/ ٢٨٠.

قال أبو العباس – عن صنيع عبد الملك في تفخيم أمر الصخرة –: «والناس على دين الملك، وظهر في ذلك الوقت تعظيم الصخرة ما لم يكن المسلمون يعرفونه.. وجاء بعض الناس ينقل الإسرائيليات في تعظيمها»(١).

ولما قال عبد الملك بن مروان عن صخرة بيت المقدس: هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله، قال عروة بن الزبير: سبحان الله! يقول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾، إنما هذا جبل قد أخبرنا الله أنه ينسف نسفاً(٢)، وهكذا ألاعيب السياسة وشهوات الرياسة جلبت ما لم يشرّعه الله تعالى من مسائل فاسدة ودلائل مكذوبة.

– وأشنع مما سبق ذكره: أن تجعل مزارات الكفار قربة وطاعة، فهذا ردّة وخروج عن الملة.

قال أبو العباس: «من زار مكاناً من هذه الأمكنة [يعني: القُمامة(٣) أو بيت لحم، أو كنائس النصارى]، معتقداً أن زيارته مستحبة، والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته؛ فهو ضال خارج عن شريعة الإسلام»(٤).

وقال في موطن آخر: «إذا زار أهل الذمة كنيسة بيت المقدس، فهل يقال لهم يا حاج مثلاً؟ لا ينبغي أن يقال ذلك تشبهاً بحاج البيت الحرام، ومن اعتقد أن زيارتها قربة فقد كفر»(٥).

---

(١) الاقتضاء ٢/ ٨١٠.
(٢) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ١/ ٢٥٠.
(٣) القُمامة أعظم كنيسة للنصارى في بيت المقدس.
(٤) الفتاوى ٢٧/ ١٤.
(٥) مختصر الفتاوى المصرية ص ٥١٤.

فهذه المزارات الوثنية حقها الإهانة.. كما قعّده أبو العباس بقوله: «كل ما عُظِّم بالباطل من مكان، أو زمان، أو شجر، أو بِنية؛ يجب قصد إهانته، كما تهان الأوثان المعبودة»[1].

- بقيت في هذه المقالة مسألتان:

أولاهما: ألمح أبو العباس إلى أن بظهور قبر الخليل - وكان من قبل مسدوداً بالسور السليماني - استطال الكفار والمنافقون[2].

وهذا ملحظ عميق، وفهم دقيق للنصوص الشرعية والوقائع التاريخية، فأبو العباس يشير إلى أن ثمة تلازماً بين ظهور البدع وظهور الكفر والنفاق، فإذا ظهرت البدع ظهر الكفار والنفاق، وكذا العكس.

ومن ذلك أنه لما ظهرت المشاهد والبناء على القبور في دولة بني بويه (الشيعية)، ظهر القرامطة في أرض المشرق والمغرب، واستولى النصارى على ثغور المسلمين[3]. فإن الانشغال بالمزارات البدعية يوقع في ترك الجهاد، فيتسلط الكفار[4].

أخراهما: مع فضل بيت المقدس، وفضل المسجد الأقصى؛ إلا أن الرباط والجهاد في سبيل الله أفضل من المجاورة والعبادة في المساجد الثلاثة، وهذه مسألة ظاهرة جلية، فلا مجال للموازنة والمفاضلة ها هنا.

قال أبو العباس: «المرابطة بالثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة، كما نصّ

---

(١) الاقتضاء ١/ ٤٧٧.
(٢) ينظر: قاعدة عظيمة ص ٥١.
(٣) ينظر: الفتاوى ٤/ ٢٢، ٢٧/ ١٦٧.
(٤) ينظر: جامع المسائل ٥/ ٣٧٠.

على ذلك أئمة الإسلام عامة، حتى قال أبو هريرة - رضي الله عنه -: لأن أرابط في سبيل الله أحب إليّ من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود، وذلك أن الرباط من جنس الجهاد، وجنس الجهاد مقدم على الحج»[١].

وقال أيضاً: «المرابطة في ثغور المسلمين أفضل من المجاورة، وليست هذه المسألة من المشكلات عند من يعرف دين الإسلام، لكن لكثرة البدع في العبادات، وفساد النيات في الأعمال الشرعيات، صار يخفى مثل هذه المسألة على كثير من الناس»[٢].

فعلامَ العبرات تفيض والدموع تنهال لأجل الحنين والشوق إلى صلاة في المسجد الأقصى، ثم تنقبض الأيدي ويغلب الشح لأجل البذل والإنفاق في سبيل الله في ثغور غزة وسائر الشام؟!

أعاذنا الله من جبن خالع، وشحّ هالع، فإنه سبحانه هو القادر.

---

(١) الفتاوى ٢٧/ ٢٤، وانظر: ٢٧/ ٤٠.
(٢) جامع المسائل ٥/ ٣٣٩.

٣. احتساب ابن تيمية على المتديِّنة[١]!

سيرة ابن تيمية حافلة بجوانب متعددة ومجالات متنوعة في الاحتساب؛ فالاحتساب العملي ظاهر في تقريراته وتطبيقاته؛ حتى أنه في هذا الشهر (شوال) سنة ٧٠١هـ ثار جماعة من الحَسَدة عليه، وشَكَوا منه أنه يقيم الحدود ويعزِّر... ثم بيَّن خطأهم، فسكنت الأمور[٢].

ومِن قَبْل ذلك في سنة ٦٩٩هـ دار ابن تيمية وأصحابه على الخمَّارات والحانات، فكسروا آنية الخمور، وعزَّروا جماعة من أهل الحانات، ففرح الناس بذلك[٣].

وحكى - رحمه الله - طرفاً من ذلك الاحتساب فقال: «... مثل الشخص الذي قتلناه سنة خمس عشرة[٤]، وكان له قرين يأتيه ويكاشفه[٥]، وكان قد انقاد له طائفة من المنسوبين إلى أهل الإسلام والرئاسة فيكاشفهم حتى كشف الله أمره»[٦].

وأفرد إبراهيم الغياني فصلاً في ما قام به ابن تيمية وتفرَّد به دون غيره من العلماء؛ وذلك بتكسير الأحجار التي يُتبَرَّك بها[٧]، ومن ذلك أنه كسر العمود المخلَّق بدمشق وأتلفه، وقد كان الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) يدعو الله - تعالى - قائلاً: اللهم أقم لدينك رجلاً يكسر العمود المخلَّق[٨]!

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٢٩٠.
(٢) ينظر: البداية لابن كثير: ١٤/ ٢٠.
(٣) ينظر البداية لابن كثير: ١٤/ ١٢.
(٤) بعد المائة السابعة.
(٥) أي: كان له قرين من الجنِّ يخبره بالمغيَّبات.
(٦) جامع الرسائل: ١/ ١٩٦.
(٧) ينظر: الجامع لسيرة ابن تيمية، ص٧٨ - ٩٦.
(٨) المرجع السابق، ص٨٠ - ٨١.

ولئن كان الله - تعالى - قد استجاب دعوة النووي، فإن هذا الواقعة تكشف أن هذه المظاهر الوثنية قد استحكمت وتمكنت؛ حتى أن الإمام النووي تعسَّر عليه إزالة هذا العمود، فلم يملك إلا الدعاء. مع أن النووي - كما وصفه السبكي -: «أَمْرُه بالمعروف ونهيه عن المنكر أشهر من أن يُذكَر»[1].

كما أن هذه الحادثة (ونظائرَها) تعطي دلالة ظاهرة على تغلغل هذه الشركيات والخرافات في نفوس الناس؛ حتى أن الذين رافقوا ابن تيمية لأجل تكسير ذاك العمود، سرعان ما تخلَّو عن ذلك وجبنوا عن المبادرة. حتى شرع ابن تيمية في تكسيره فتتابع الناس[2].

والحاصل: أن احتساب ابن تيمية قد استوعب مجالات الاحتساب وجميع فئات الناس؛ فمن الاحتساب السياسي، إلى الاحتساب في العبادات والأحوال، إلى الاحتساب الأخلاقي والاجتماعي، إلى الاحتساب الاقتصادي، كما أنه احتسب على الحكام والعلماء والعبَّاد والعامة، وعلى أهل الكتاب وأهل الابتداع، بالمقال والفعال كما هو مبسوط في موضعه. وسنقتصر في هذه السطور على مواقف محددة من احتسابه على المتديِّنة كما يلي:

١ - تحدَّث - رحمه الله - عن آفة بعض المتديِّنين الذين ينكصون عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتدثرون بأن ذلك التَّرْك والفرار هو من باب الهروب من الفتنة فقال: «وأقوام ينكلون عن الأمر والنهي عن المنكر الذي يكون به الدين، وتكون كلمة الله هي العليا لئلا يفتنوا، وهم قد سقطوا في الفتنة، وهذه حال كثير من المتدينين يتركون ما يجب عليهم من أمر ونهي وجهاد يكون به الدين كله لله لئلا يفتنوا بجنس الشهوات وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم مما زعموا أنهم فروا منها»[3].

---

(١) طبقات السبكي: ٨/ ٣٩٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك في الجامع لسيرة ابن تيمية، ص٨٠ - ٨١.

(٣) الاستقامة: ٢/ ٢٩٠، وانظر: مجموع الفتاوى: ٢٨/ ١٦٧.

وذكر في موطن آخر أن المرجئة وأهل الفجور قد يرون ترك الأمر بالمعروف والنهي ظنّاً أن ذلك من باب ترك الفتنة؛ حتى أن بعضهم أسقط شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1]! فهؤلاء المتديِّنة لا يقتصرون على مجرد ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن في ذلك تفريطاً ظاهراً وعصياناً بيِّناً؛ لكنهم تجاوزوا ذلك إلى بليَّة أطمَّ؛ حيث صيَّروا هذا التقاعس والتنصُّل من باب التخوُّف من الفتنة، والحذر من الولوج إليها، لكن الواقع أنهم في فتنة متحققة؛ فهم فروا من فتنة متوهَّمة ومتوقَّعة إلى فتنة متحقِّقة واقعة!

وما حققه ابن تيمية لَيُؤكد أهمية الرسوخ والفقه لأحكام الاحتساب، كما يقرر ضرورة تحريك الفقه الباطن، وإحياء واعظ الله في قلب كل مسلم. قال - تعالى -: ﴿بَلِ الإنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٤ - ١٥] «فالإنسان شاهد ومحاسَب، ومعاذيره لا تُقبَل، بل يقرر بعمله. فالعبد وإن أنكر أو اعتذر عما عمله، فإنكاره واعتذاره لا يفيدانه شيئاً»[2].

وقال - رحمه الله -: «فالاعتذار عن النفس بالباطل، والجدال عنها لا يجوز، بل إن أذنب سراً بينه وبين الله اعترف لربِّه بذنبه، وخضع له بقلبه، وسأله مغفرته»[3].

٢ - وكما هي منهجية ابن تيمية في تحقيق العدل والوسط في التقريرات والردود، والمسائل والدلائل؛ فهو لا يستغرق في مدافعة انحراف ويغفل عما يقابله؛ بل إنه يدافع التفريط والإفراط مراعياً تفاوت مراتب الشرور؛ فلئن كان - رحمه الله - حذَّر من التقصير في باب الاحتساب، فإنه غلَّظ على من أفرط وبغى في الأمر والنهي، فقال - رحمه الله - عن قوله - تعالى -: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]:

---

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح: ١/ ١٧٧.

(٢) تفسير السعدي: ٧/ ٢٤، باختصار.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٤/ ٤٤٧.

«ألاَّ يعتدي على أهل المعاصي بزيادة على المشروع في بغضهم أو ذمِّهم أو نهيهم أو هجرهم أو عقوبتهم؛ فإن كثيراً من الآمرين الناهين قد يتعدى حدود الله: إما بجهل وإما بظلم، وهذا باب يجب التثبت فيه؛ وسواء ذلك الإنكار على الكفار والمنافقين والفاسقين والعاصين... وما أكثر ما يصوِّر الشيطان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، ويكون من باب الظلم والعدوان. وأنت أذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة علمائها و عبَّادها وأمرائها وجدتَ أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الرافضة على المتسننة مرات متعددة، وكما قد يبغي بعض المتسننة إما على بعضهم، وإما على نوع من المبتدعة بزيادة على ما أمر الله به»[1].

فابن تيميـة يحذِّر من مجاوزة الحـدِّ في الاحتساب، وأن بعضهم يقارف البغي والعدوان باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن أهل التفريط يتركون الاحتساب باسم اجتناب الفتنة، وهذا يكشف عن دارية هذا الإمام الرباني بآفات النفوس وكمائنها عند المتديِّنة وغيرهم.

ثم إنه - رحمه الله - أشار إلى أن التفرُّق عند أرباب المعارضات الثلاث (الملوك، العلماء، العباد[2]) ناشئ عن ذلك البغي، ولا يغيب عنه «النقد الذاتي» لبعض أهل السُّنة وأنه قد يقع منهم بغي؛ سواء في ما بينهم، أو مع بعض المبتدعة، وهكذا أخلاق أئمة السُّنة: إنصاف من أنفسهم، وعدل وموضوعية، ورحمة وإعذار.

(١) مجموع الفتاوى: ١٤/ ٤٨١ - - ٤٨٣، باختصار.

(٢) وهي المذكورة في شعر عبد الله بن المبارك - رحمه الله -:

وهل أفسد الدين إلا الملوكُ ... وأحبـارُ سـوء ورهبانها

وقد احتفى ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بالحديث عن هذه المعارضات الثلاث. ينظر: الاقتضاء: ٢/ ٥٩٨، والصواعق المرسلة: ٣/ ١٠٥١، والمدارج: ٢/ ٧٠.

٣ - حرر ابن تيمية أن الاحتساب له حالتان: فمن كان قادراً فعليه الانتصار والمدافعة ومجانبة العجز والإضاعة، ومن كان عاجزاً عن الاحتساب فعليه بلزوم الصبر والتجلُّد والحذر من الجزع واليأس. «فالأمر أمران: أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه، وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه»[١]. وقال - رحمه الله -: «ضد الانتصار العجز، وضد الصبر الجزع، فلا خير في العجز ولا في الجزع كما نجده في حال كثير من الناس حتى بعض المتديِّنين إذا ظلموا أو رأوا[٢] منكراً فلا هم ينتصرون ولا يصبرون، بل يعجزون ويجزعون»[٣]

وقال في موطن آخر: «وكثير من الناس إذا رأى المنكر أو تغيَّر كثير من أحوال الإسلام جزع وناح كما ينوح أهل المصائب، وهو منهي عن هذا، بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام»[٤].

وهذا العجز والكسل، والجزع والتسخط قد يكون بلسان الحال؛ فإن بعض المتدينة قد لا يتفوَّه بالجزع ولا بالعجز؛ لكن أحواله وفعاله وسائر شؤونه لا تنفك عن شوائب العجز والإضاعة والتواني، ودسائس الجزع والتسخط واليأس.

٤ - بيَّن - رحمه الله - أن بعض المنكرين قد يستحوذ عليهم الترك والإنكار والتقصير في لزوم السنن وفعل المعروف، وأن ذلك مخالف للشرع، كما أنه مصادم لطبيعة النفس البشرية التي جُبلت على العمل، فأصدق ما يسمَّى به الإنسان أنه حارث لا يفارق العمل والسعي والاكتساب.

قال - رحمه الله -: «وكثير من المنكرين لبدع العبادات والعادات تجدهم مقصِّرين في فعل السنن من ذلك أو الأمر به؛ فلا يُنهَى عن منكر ولا ويؤمَر بمعروف يغني عنه، كما يُؤمَر بعبادة الله - سبحانه - ويُنهَى عن عبادة ما سواه. والنفوس خُلقت لتعمل

---

(١) مجموع الفتاوى: ٨/ ٣٢٠، ١٤/ ٣٩.

(٢) في المطبوع: أرادوا، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٦/ ٣٨.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢٩٥.

لا لتترك؛ وإنما الترك مقصود لغيره؛ فإن لم يشتغل بعمل صالح، وإلا لم يترك العمل السيئ أو الناقص»[1].

وهذا واقع مشاهَد عند بعض إخواننا المتديِّنة، وإذ يغلب عليهم النفي والسلب في الاحتساب، والاقتصار على سرد المنهيات والمبتدعات، مع أن فعل المعروف ولزوم السنن آكد من ترك هذه المخالفات، فإن المأمورات مقصودة لذاتها، إضافة إلى أن أداء السنن والاشتغال بالمأمورات هو الكفيل برفع البدع وزوال المخالفات.

(١) الاقتضاء: ٢/ ٦١٧.

٤. تقريرات سياسية لابن تيمية[١]

عاش ابن تيمية - رحمه الله - في زمن حافل بمتغيرات سياسية، وحوادث جسام، وتعدد الولايات والإمارات، لكنه تعامل مع هذه الولايات وأصحابها بعلم وعدل، فلم يكن بمعزل عنها، ولا مناكفاً لها، كما لم يكن مجاملاً للحكام ولا ساكتاً عما أحدثوه.

ولن نتحدث عن مواقفه العملية في هذا الشأن مع أهميتها، لكن الأهم هو الحديث عن تقريراته العلمية المنهجية في باب السياسة الشرعية كما في السطور التالية:

- قرر في مواطن عدة أن مقصود جميع الولايات في الإسلام: أن يكون الدين كله لله تعالى، وإصلاح دين الناس ودنياهم، فليست الولاية ولا صاحب الوِلاية مقصوداً لذاته، وإنما نُصِّب لأجل إقامة الدين الحق، وإصلاح دنيا الخلق.

يقول رحمه الله: «فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعّموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم...»[٢].

وقال في مطلع رسالة الحسبة: «جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله سبحانه إنما خلق الخلق لذلك...»[٣].

وقرر أنه إذا عجز السلطانُ عن إقامة الحدود، وأداء الحقوق، أو إضاعته لذلك؛ فإن ذلك واجب على من قدر على إقامتها.

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٠٦.

(٢) مجموع الفتاوى «السياسة الشرعية» ٢٨/ ٢٦٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٦١.

ثم قال: «وقول من يقول: لا يقيم الحدود إلا السلطان ونوابه، إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل.

فالأمير إذا كان مضيّعاً للحدود، أو عاجزاً عنها؛ لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه.

والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه، فمتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين، ومتى لم يقم إلا بعدد، ومن غير سلطان، أقيمت إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على إضاعتها»[1].

فتأمّل كيف جمع ابن تيمية بين الشجاعة والحزم بوجوب إقامة الشرع على القادرين إذا عجز الأمراء أو ضيّعوا، مع استصحاب الحكمة، حيث اشترط أن لا يفضي ذلك إلى مفسدة راجحة.

وقد حفلت سيرة ابن تيمية بأمثلة عملية ومشاهد واقعية بإقامة الحدود، والتعزيرات، وإراقة الخمور، كما سطّره ابن كثير وغيره[2].

- قرر ابن تيمية أن أهل السنة وسط في باب أصحاب الولايات الشرعية بين الوعيدية والمرجئة..

فالوعيدية من الخوارج والمعتزلة قد ينكرون المنكر، لكن بنوع من التعدي والإفراط، فجوّزوا الخروج على أئمة الجور وقتالهم، ما تترتب عليه أنواعٌ من الفساد والمنكر أكثر مما أزالوه، وأما المرجئة فقد تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ظناً أن ذلك من باب ترك الفتنة، فأهل السنة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، مع مراعاة مقاصد الشريعة، وقواعد المصالح والمفاسد.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٧٦.

(٢) ينظر: البداية لابن كثير ١٤/ ١٢، ٣٦، ٣٧.

فقال: «أهل البدع من الخوارج والمعتزلة يرون قتال أئمة الجور والخروج عليهم إذا فعلوا ما هو ظلم، أو ما ظنوه هم ظلماً، ويرون ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وآخرون من المرجئة وأهل الفجور قد يرون ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ظناً أن ذلك من باب ترك الفتنة، وهؤلاء يقابلون أولئك...»[1].

وقال أيضاً: «الطريقة الوسطى التي هي دين الإسلام المحض جهاد من يستحق الجهاد، كهؤلاء القوم المسؤول عنهم (أي التتار) مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام منهم، إذا لم يمكن جهادهم إلا كذلك، واجتناب إعانة الطائفة التي يغزو معها على شيء من معاصي الله..

وهذا طريقة خيار هذه الأمة قديماً وحديثاً، وهي واجبة على كل مكلف، وهي متوسطة بين طريق الحرورية وأمثالهم من يسلك مسلك الورع الفاسد الناشئ عن قلة العلم، وبين طريقة المرجئة وأمثالهم من يسلك مسلك طاعة الأمراء مطلقاً وإن لم يكونوا أبراراً»[2].

- بيّن ابن تيمية في غير موضع أن السياسات المحدثة لا تنشأ إلا بترك السياسة الشرعية، أو الجهل باستيعابها للحوادث والنوازل، والنفوس خلقت لتعمل لا لتترك، فإذا أعرضوا عن السياسة الشرعية، استعاضوا عنها بالسياسات الفاسدة، مع أن لزوم السياسات الشرعية يحقق الغَناء والكفاية عن السياسات المبتدعة.

فقال رحمه الله: «عامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز؛ لأنهم فرّطوا في المشروع من الأمر

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح، وانظر: مجموع الفتاوى ٢٨/ ١٦٧.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥٠٨.

بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه حيث يسوغ وضعه، طالبين بذلك إقامة دين الله، لا رياسة نفوسهم، وأقاموا الحدود المشروعة على الشريف والوضيع، متحرين في ترغيبهم وترهيبهم للعدل الذين شرعه الله؛ لما احتاجوا إلى المكوس (الضرائب) الموضوعة، ولا إلى العقوبات الجائرة»[١].

وبيّن أن تقصير فقهاء العراق - زمن الدولة العباسية - بمعرفة السياسة الشرعية، أوقعهم في إحداث سياسات في ولايات المظالم والحرب، وجعلوها مغايرة لولاية الشرع، ثم قال: «وتعاظم الأمر في كثير من أمصار المسلمين حتى صار يقال: الشرع والسياسة، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع، وهذا يدعو إلى السياسة»[٢].

ثم إن السياسة الحادثة تضعف الخلافة[٣]، بل ربما كانت البدع شؤماً عليها، كما في سقوط دولة بني أمية، فإن آخر خليفة أموي هو مروان بن محمد؛ إذ كان تلميذاً للجعد بن درهم رأس التعطيل.

- حذّر ابن تيمية من الطاعة العمياء للمخلوق، فلا طاعة مطلقة إلا للرسل - عليهم السلام -، فقال: «من نصّب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً اعتقاداً أو حالاً فقد ضل في ذلك»[٤].

وقرّر أن أهل السنة لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته في الشريعة، فلا يجوزون طاعته في معصية الله، وإن كان إماماً عادلاً[٥].

---

(١) الاقتضاء ٢/ ٥٩٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٣٩٢.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢٠/ ٣١٩.

(٤) مجموع الفتاوى ١٩/ ٦٩، وينظر: السبعينية (بغية المرتاد) ص ٤٩٥، ومنهاج السنة ٣/ ٤٩٠.

(٥) انظر: منهاج السنة ٣/ ٣٨٧.

وبيّن أنّ أكثر الصحابة لم يشاركوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في قتاله لأهل الشام، مع أنه الخليفة الراشد الذي تجب طاعته؛ لأن هذا قتال فتنة، وقد جاءت النصوص النبوية في النهي عن قتال الفتنة، فلا عدول عن هذه النصوص الخاصة الصريحة إلى نص عام في طاعة أولي الأمر[1].

وأخيراً؛ ففي التراث التيميّ من التحقيقات الفريدة والتأصيلات المتينة ما يزيل اللبس ويدفع الغلط عن مذهب الصالح في شأن السياسات.. وبالله التوفيق.

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٤٤٣.

٥. ابن تيمية ومعالم طبية[١]

عَرَض لابن تيمية بعض الألم، فقال له الطبيب: أضرّ ما عليك الكلام في العلم والفكر فيه، والتوجه والذكر. فقال ابن تيمية: ألستم تزعمون أن النفس إذا قويتْ وفرحتْ أوجب فرحها لها قوة تعين بها الطبيعة على دفع المعارض، فإنه عدوها، فإذا قويتْ عليه قهرتْه. فقال له الطبيب: بلى.

فقال: إذا اشتغلتْ نفسي بالتوجه والذكر والكلام في العلم، وظفرتْ بما يشكل عليها منه، فرحتُ به وقويتُ، فأوجب ذلك دفع المعارض[٢].

وشيخ الإسلام ابن تيمية وإن لم يبسط الكلام في الطبّ ومسائله - حسب اطّلاعي - كما فعل تلميذاه: ابن القيم في «الهدي» وابن مفلح في «الآداب الشرعية»؛ لكنه حرر معالم مهمة وقواعد منهجية جليلة في ذلك العلم، كما في السطور التالية:

- لا يخفى أن ابن تيمية صاحب اطّلاع واسع على جميع المعارف، واستقراء وتتبّع عجيب لأنواع الفنون، حتى قالوا عنه: كأن العلوم بين عينيه، وقد قرر - في غير موطن - أن مصادر المعارف والعلوم تُنال بثلاثة أمور: الحسّ والعقل والوحي، فالعلم قد يكون تارة عن طريق الحسّ وهو الفطرة والبصر والمشاهدة، وهذا يشترك فيه جميع الناس، وقد يكون تارة عن طريق العقل وهو النظر والقياس، وهذا يختص بأهل العلم والاستدلال، وأشرف وأخصّ من هذا وذاك: الوحي المنزل من عند الله على نبيه ﷺ وهو السمع والخبر، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣١٠.

(٢) ينظر: المستدرك على مجموع الفتاوى ٣/ ١٣٩.

الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢][1].

وقد بيّن ابن تيمية أن الطب تجربات وقياسات، فقال: «الطب تجربات وقياسات، وأهله منهم من تغلب عليه التجربة، ومنهم من يغلب عليه القياس، والقياس أصله التجربة، والتجربة لا بد فيها من قياس.. فلا بد من الحسّيات التي هي الأصل ليعتبر بها، والحسّ إن لم يكن مع صاحبه عقل وإلا فقد يغلط»[2].

يُلحظ - ابتداءً - أن ابن تيمية لا تأسره كلمة، ولا يقيده مصطلح، فمثلاً: الحسّ يسميه - في مواطن أخرى - تجارب وفطرة وبصراً، كما أن العقل يسمّيه النظر والقياس والاعتبار، وهذا يكشف سعة عقل هذا الإمام الفذ ورحابة أفقه.

وقد قال - رحمه الله - : «إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها، وإذا ضاقت العقول والتصورات بقي صاحبها كأنه أسير العقل واللسان»[3].

وأما بيان مقالته المتينة عن الطب، فإن الطب - عنده - مدارس، فمدرسة تغلّب الحسّ والمشاهدة والتجربة، ومدرسة تغلّب النظر والقياس، وكذا العكس، فأحدهما يكمل الآخر، فقوله: «القياس أصله التجربة» يعني أن التجارب والبدهيات والحس هي أصل القياس والنظريات والعقل، فالتجربة أصل في علمنا بصحة القياس[4].

وأشار - في موطن آخر - إلى أن التجارب قد تحصل بالنظر والاعتبار والتدبّر، وقد تحصل بالحسّ والمشاهدة، فهي معقولات محسوسات[5].

---

(١) ينظر: التدمرية ص ٥٠٠، الجواب الصحيح ٢/ ٤، جامع المسائل ٥/ ١٩٣، الفتاوى ١٣/ ٧٥.
(٢) الفرقان بين الحق والبطلان، ت: العصلاني، ص ٣٤٩ = باختصار.
(٣) الردّ على المنطقيين ص ١٦٦.
(٤) ينظر: الدرء ١/ ٨٧.
(٥) ينظر: الرد على المنطقيين ص ٢٩، ٩٣، ٩٨.

* مع أن الطبّ من العلوم العقلية الحسّية، إلا أن شيخ الإسلام يقرر أن أهل الملل أكمل من غيرهم في هذا العلم - وشبهه كالصناعة والتجارة... - ثم إن أهل الإسلام هم أكمل وأعلم من أهل الكتاب في الطب ونحوه، ويعلل ذلك قائلاً: «فإن علوم المتفاسفة من علوم المنطق والطبيعة والهيئة[1]، وعلوم فارس والروم، لما صارت إلى المسلمين هذّبوها ونقّحوها لكمال عقولهم، وحسن ألسنتهم، وكان كلامهم فيها أتمّ وأجمع وأبين، وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل»[2].

ولما تحدث عن فضل أمة محمد ﷺ كان مما قاله: «فأما العلوم فهم أحذق في جميع العلوم من جميع الأمم، حتى العلوم التي ليست بنبوية ولا أخروية، كعلم الطبّ مثلاً، والحساب، ونحو ذلك، هم أحذق فيها من الأمتين [اليهود والنصارى]، ومصنفاتهم فيها أكمل من مصنفات الأمتين، بل هم أحسن علماً وبياناً لها من الأوائل[3] الذين كانت هي غاية علمهم.

وقد يكون الحاذق فيها من هو عند المسلمين منبوذ بنفاق وإلحاد[4] ولا قدر له عندهم، لكن يحصل له بها يعلمه من المسلمين من العقل والبيان ما أعانه على الحذق في تلك العلوم، فصار حثالة المسلمين أحسن معرفة وبياناً لهذه العلوم من أولئك المتقدمين»[5].

بل نقل ابن تيمية اعتراف الأطباء الأوائل بأن الطبّ بالأدوية الإلهية كالدعاء

---

(١) علم الهيئة: علم الفلك.

(٢) الفتاوى ٤/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) لعل مراده بالأوائل: أطباء اليونان كبقراط وجالينوس.

(٤) وكأنه يشير إلى أمثال ابن سينا صاحب «القانون» وأبي بكر الرازي صاحب «الحاوي» في الطب، ينظر: الفتاوى ٤/ ١١٤.

(٥) الجواب الصحيح ٤/ ١٠٤، ١٠٥.

والصدقة والرقية، أشرف وأعظم وأنفع من طبّهم، فبقراط يقول: نسبة طبنا إلى طبّ أرباب الهياكل كنسبة طب العجائز إلى طبنا[1].

- إن روح الاستعلاء بالإيمان عند ابن تيمية راسخة رسوخ الجبال، والثقة التامة بهذا الدين وأهله كالنَفَس لديه، فالأمة المحمدية لها خيرية مطلقة حتى في العلوم الدنيوية كالطب مثلاً، وأن «حثالة» المسلمين أحسن معرفة بالطب من الأمم السابقة.

* جوّز ابنُ تيمية الرجوعَ إلى الكفار في العلوم الدنيوية، وإباحة الانتفاع بما عندهم من الطب والحساب ونحوهما، فقال: «مسائل الطب والحساب المحضّ.. غايته انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا، فهذا جائز، كما يجوز السكنى في ديارهم، ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم على الأرض - ثم ساق أدلته على ذلك، ثم قال - فإن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤتمَن.. ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال، وجاز أن يستطبّ المسلمُ الكافرَ إذا كان ثقة...»[2].

وقرره في موطن آخر فقال: «إذا كان اليهودي والنصراني خبيراً بالطب ثقة عند الإنسان، جاز له أن يستطبه، كما يجوز له أن يودعه المال...»[3].

فقيّد - رحمه الله - جواز الانتفاع بأهل الطب منهم بأن يكون عارفاً لا جاهلاً، وأن يكون ثقة لا خائناً..

فالحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها، فلا مانع من الانتفاع بحكماء الطب ما داموا ثقات، كما أنه قرر جواز استعمال القوس الفارسية - فليس تشبهاً بالكفار - وأنها أنفع من القوس العربية وأجدى وأنكى في قهر العدو وقتاله، وأبلغ في تحقيق القوة

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٤/ ٢٦٨، ١٩/ ٣٢.

(٢) الفتاوى ٤/ ١١٤ = باختصار.

(٣) مختصر الفتاوى المصرية ص ٥١٦، وانظر: بدائع الفوائد لابن القيم ٣/ ٢٠٨.

المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠][1].

- وأما عن نظرة ابن تيمية للتداوي، فمع أنه قرر وسطية أهل السنة في الأسباب بين الغلاة الفلاسفة، وبين الجفاة الجبرية؛ إلا أنه غلب عليه الردّ والانتقاد لمن بالغ في التداوي وأفرط فيه، فقد حكى أن التداوي - بالجملة - ليس واجباً عند جمهور العلماء... بل قال - رحمه الله -: «لست أعلم سالفاً أوجب التداوي، وإنما كان كثير من أهل الفضل والمعرفة يفضّل تركه اختياراً لما اختاره الله.. وهذا المنصوص عن أحمد، وإن كان من أصحابه من يوجبه، ومنهم من يستحبه..»[2].

وقرر أن التداوي ليس بضرورة كأكل الميتة عند الاضطرار، وغلّظ مقالة أطباء جوّزوا التداوي بالمحرمات؛ فإن الله لم يجعل شفاء هذه الأمة المرحومة فيما حُرّم عليها[3].

وبيّن أن التداوي ليس سبباً مطرداً ولا مستيقناً في حصول الشفاء، كما يتوهمه الكثير من الناس، فقال: «إن الدواء لا يستيقن، بل وفي كثير من الأمراض لا يظن دفعه للمرض، إذ لو اطرد ذلك لم يمت أحد»[4].

وقال أيضاً: «إن كثيراً من المرضى، أو أكثر المرضى، يشفون بلا تداوٍ، لا سيما في أهل الوبر والقرى والساكنين في نواحي الأرض يشفيهم الله بما خلق فيهم من القوى المطبوعة في أبدانهم الرافعة للمرض، وفيما ييسره لهم من نوع حركة وعمل، أو دعوة مستجابة، أو رقية نافعة، أو قوة للقلب، وحسن التوكل، إلى غير ذلك من الأسباب الكثيرة غير الدواء»[5].

---

(١) ينظر: الفتاوى ١٧/ ٤٨٨، ١٩/ ٦٠.

(٢) الفتاوى ٢١/ ٥٦٤.

(٣) ينظر: الفتاوى ٢٤/ ٢٦٦ - ٢٧٤.

(٤) الفتاوى ٢١/ ٥٦٥.

(٥) الفتاوى ٢١/ ٥٦٣.

وشنّع على من قال: إنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعيّن، فقال: «وأما قول الأطباء: إنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعيّن، فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلاً، فضلاً عمن يعرف الله ورسوله، فإن الشفاء ليس في سبب معيّن يوجبه في العادة، كما للشبع سبب معيّن يوجبه، إذ من الناس من يشفيه الله بلا دواء، ومنهم من يشفيه الله بالأدوية... إلخ»[1].

وأخيراً؛ «فإن القلب متى اتصل برب العالمين، خالق الداء والدواء، ومدبّر الطبيعة ومصرفها على ما يشاء؛ كانت له أدوية أخرى غير الأدوية التي يعانيها القلب البعيد من المعرض عنه»[2].

والله الموفق لا ربَّ سواه، وهو الشافي لا شفاءَ غيره.

(١) الفتاوى ٢٤/ ٢٧٤.

(٢) زاد المعاد ٤/ ١٢.

٦. مع ابن تيمية في شهر الصيام[١]

لها أحاديث من ذكراك تشغلها

عن الشراب وتلهيها عن الزاد

كان ابن تيمية قليل تناول الطعام والشراب، وينشد كثيراً ذلك البيت[٢].

ووُصِف ابن تيمية بالفراغ عن ملاذ النفس من الأكل والشرب، وحكي أن أمّه طبخت يوماً قرعاً مرّاً، فتركتها على حالها، فجاء ابن تيمية، وسأل: هل عندك أكل؟ فأخبرته أمّه بذاك القرع المرّ، فأكل وما أنكر شيئاً[٣].

وقد جرّب ابن تيمية الحبس في رمضان وغيره، وعاش شهر رمضان خمس مرات في السجن[٤]، وكان حبسه جَنّة وخلوة وأنساً بالله تعالى، بل كان كذلك في حق غيره من المحابيس، فقد كانوا مشتغلين بأنواع من اللعب يلتهون بها عما هم فيه، ونحو ذلك من تضييع الصلوات، فأنكر ابن تيمية عليهم ذلك أشد الإنكار، وأمرهم بملازمة الصلاة والتوجه إلى الله بالأعمال الصالحة، وعلّمهم من السنة ما يحتاجون إليه، ورغّبهم في أعمال الخير، حتى صار الحبس بما فيه من الاشتغال بالعلم والدين خيراً من الزوايا، والرُّبُط، والمدارس، وصار خلق من المحابيس إذا أُطلقوا يختارون الإقامة عنده في الحبس[٥].

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣١٣.

(٢) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/ ٤٩٧.

(٣) انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية (الوافي بالوفيات للصفوي)، ص ٣٠٦.

(٤) سنة: ٧٢٠،٧٠٩،٧٠٥، ٧٢٧، ٧٢٨ هـ.

(٥) انظر: الانتصار لابن عبد الهادي (العقود الدرية)، ت: الجلبند، ص ٣٠٢.

ولئن أمسك وصام ابن تيمية في الحبس، فإنه لم يمسك عن الجهاد فيه؛ فقد جاهد وناظر وقاتل، ومن ذلك أن خصومه شغبوا عليه، فعقد له القضاة مجلساً بمصر في رمضان سنة ٧٠٥، ثم حبسوه، وكان يدعو لخصومه قائلاً: اللهم هب لهم نوراً يهتدون به إلى الحق.

كما أنه جاهد التتار في رمضان سنة ٧٠٢ هـ، حيث حرّض السلطان على القتال، وبشّره بالنصر، وجعل يحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنكم منصورون عليهم. فيقول له الأمراء: قل إن شاء الله. فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً. وأفتى الناس بِالفطر مدة قتالهم، وأفطر هو أيضاً، وكان يدور على الأجناد فيأكل من شيء معه في يده، ليعلمهم أن إفطارهم ليتقووا على القتال أفضل[1].

وأما عند صلاته التراويح فقد كان يؤمّ الناس لصلاة التراويح فيعلوه عند القراءة خشوع ورقّة تأخذ بمجامع القلوب[2].

وأما عن تقريراته العلمية بشأن شهر الصيام وما يتعلق به، فهذا يطول جداً، وسأقتصر على طرف منها:

قال - رحمه الله -: «إعانة الفقراء بالإطعام في شهر رمضان هو من سنن الإسلام، فقد قال النبي ﷺ «من فطّر صائماً فله مثل أجره»[3]».

وجانب الإحسان والإعانة للناس ظاهرٌ في سيرة ابن تيمية، حتى قال الحافظ الذهبي: «له محبُّون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التجار والكبراء،

(١) ينظر: البداية لابن كثير، ١٤/ ٢٧.
(٢) ينظر: المداخل إلى آثار ابن تيمية لبكر أبي زيد، ص ٢٠.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٥/ ٢٩٨.

وسائر العامة تحبه، لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً بلسانه وقلمه»[١].

قرر في عدة مواضع تمييز أهل الإسلام في صيامهم عن سائر أهل الملل[٢]، وأما مخالفة أهل الكتاب وعدم موافقتهم فمقصودة لذاتها، ومن ذلك قوله: «عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكلة السحر» أخرجه مسلم.

وهذا يدلّ على أن الفصل بين العبادتين أمر مقصود للشارع، وقد صرّح بذلك فيما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا يزال الدين ظاهراً ما عجّل الناس الفطر، لأن اليهود والنصارى يؤخرون»، وهذا نصٌّ في أن ظهور الدين الحاصل بتعجيل الفطر هو لأجل مخالفة اليهود والنصارى.

وإذا كانت مخالفتهم سبباً لظهور الدين، فإنما المقصود بإرسال الرسل أن يظهر دين الله على الدين كله، فتكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد الشريعة[٣]».

فتأمّل كيف قرر بالأدلة أن مجانبة أهل الكتاب مقصودة لذاتها، وأن مخالفة أهل الجحيم في تعجيل الفطر سبب في ظهور الدين، بل إن مخالفتهم هي أعظم مقاصد الشريعة.

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فشهر رمضان له خصوصية بالقرآن، وقد احتفى ابن تيمية بالحديث عن دلائل القرآن، وأهمية فهمه، فقرر أن ألفاظ القرآن فيها من الحكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه[٤]، وأن «القرآن قد دلّ على

---

(١) الانتصار لابن عبد الهادي (العقود الدرية)، ت: الجليند، ص ١٧٨.

(٢) ينظر: رسالة في «الهلال» في المجلد الخامس والعشرين من الفتاوى، واقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٨٦-١٨٨أ ٢٥٠-٢٥٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٨١-١٨٢.

(٤) ينظر: النبوات ٢/ ٨٧٦.

جميع المعاني التي تنازع الناس فيها، دقيقها وجليلها»[1]، وأن كل من كان للقرآن أفهم ولمعانيه أعرف كان أشد تعظيماً له، خلافاً للفخر الرازي في قوله إن الإنسان إذا وقف على المعنى سقط وقعه من القلب[2]!

وقرر أن اليقين يحصل بأمور، وذكر منها: تدبر القرآن[3]، وأطال النَفَس في أن القرآن حافل بالدلائل العقلية خلافاً للمتكلمين الذين يزعمون أن أدلة القرآن خبرية فحسب[4].

كما نقض مذهب أهل التجهيل (التفويض) الذي يجعلون معاني الصفات الإلهية مجهولة، أو لا معنى لها، واستدل بالآيات التي تأمر بتدبر القرآن وعقله وفهمه، فآيات القرآن بما فيها آيات الصفات، تُعقل وتُفهم، وكما كان على ذلك السلف الصالح في القرون الثلاثة[5].

بل قال: «من أعظم أبواب الصدّ عن سبيل الله، وإطفاء نور الله، وإبطال رسالة الله: دعوى كون القرآن لا يفهم معناه، ولا طريق لنا إلى العلم بمعناه، ولهذا يسلك هذا الطريق من نَافَق من المتكلمة والمتفلسفة ونحوهم، فإنهم إذا نسدّ عليهم باب الرسالة والأخذ منها، رجع كل منهم إلى ما يوحيه الشيطان»[6].

ومن أروع إشراقات أبي العباس ابن تيمية بشأن الاحتفاء بالقرآن وتدبّره دون

---

(١) الدرء ٥/ ٥٦.

(٢) ينظر: بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٣٣٢.

(٣) انظر: الفتاوى ٣/ ٣٣٠.

(٤) انظر: التدمرية ص ١٤٦، ونقض التأسيس ١/ ٢٤٦، والفتاوى ١٣/ ١٣٧.

(٥) انظر: القاعدة المراكشية، والقاعدة الخامسة من التدمرية، وجواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية.

(٦) جواب الاعتراضات المصرية ص ٢٤.

الإغراق في دقائق التجويد، وتحسين الصوت؛ قوله رحمه الله:

«إن أرفع درجات القلوب فرحها التام بما جاء به الرسول ﷺ، وابتهاجها وسرورها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، ففضل الله ورحمته: القرآن والإيمان، من فرح به فقد فرح بأعظم مفروح به، ومن فرح بغيره فقد ظلم نفسه ووضع الفرح في غير موضعه.

ثم قال: وهو دائم التفكر في معانيه، والتدبر لألفاظه، واستغنائه بمعاني القرآن وحِكَمه عن غيره من كلام الناس، وإذا سمع شيئاً من كلام الناس وعلومهم عرضه على القرآن، فإن شهد له بالتزكية قبله، وإلا ردّه.

إلى أن قال: ولا يجعل همته فيما حُجِب به أكثر الناس من العلوم عن حقائق القرآن، إما بالوسوسة في خروج حروفه، وترقيقها، وتفخيمها، وإمالتها، والنطق بالمدّ الطويل والقصير والمتوسط، فإن هذا حائل للقلوب قاطع لها عن فهم مراد الرب من كلامه.. وكذلك مراعاة النغم وتحسين الصوت»[1].

وحكى أن الراسخين في العلم يذمّون من اقتصر في إعجاز القرآن على ما فيه من الإعجاز من جهة لفظه أو أسلوبه، ويهملون إعجاز معانيه[2].

والحاصل أن لابن تيمية تحقيقات عظيمة بشأن رمضان وتلاوة القرآن نفتقر إليها في هذه الأيام، فقد بيّن أن شرائع الإسلام - ومنها الصيام - لأجل تحقيق عبادة القلب لله وحده، ونيل مقاصد الآخرة من النعيم المقيم، والنظر إلى وجه الله الكريم، وليس لمجرد مصالح دنيوية عاجلة انهمك الكثيرون في إظهارها[3].

(١) انظر: مقالي «الصيام والآخرة»، ومقالي «الصيام غذاء الأرواح وجنة من العذاب».
(٢) ينظر: جواب الاعتراضات المصرية، ص ٢٨.
(٣) انظر: مقالي «الصيام والآخرة»، ومقالي «الصيام غذاء الأرواح وجنة من العذاب».

كما أن نَفَس التمايز والمفاصلة للكافرين في العبادات والعادات، لا يغيب عن تقريره وتأصيله.

وكذا الاعتزاز والثقة بدلائل القرآن، وكفايته، والفرح به، والاحتفاء بتدبره وفهمه، وليس كما عليه بعض أهل الزمان من الوسوسة والتكلف في دقائق التجويد ومخارج الحروف، أو التصنع بتلحين القرآن، والولع بالمقامات، والمحسنات الصوتية.

فاللهم اجعلنا ممن صام رمضان إيماناً واحتساباً، واجعل القرآن ربيع قلوبنا، ونور صدورنا، وجلاء أحزاننا.

٧. ابن تيمية و«المرازقة»[١]

اجتمع ابن تيمية بطائفة من المرازقة التي تنكر أن يقال: «قطعاً» في شيء من الأشياء، مع غلو في الاستثناء في الإيمان[٢]؛ فأنكر عليهم ذلك، وامتنع عن فعل مطلوبهم حتى يقولوا: قطعاً، وأحضروا له كتاباً فيه أحاديث عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقول الرجل: قطعاً، وهي أحاديث موضوعة مختلَقة[٣].

فشيخ الإسلام أنكر عليهم هذا الغلو والتنطع لما زعموا أنه لا يقال: قطعاً في شيء من الأشياء، فالماء الذي يشربونه يقولون عنه: لا نقطع أنه ماء!

وبيّن ابن تيمية غلطهم في الاستثناء في الإيمان، فإن السلف الصالح يستثنون في الإيمان باعتبار الإيمان المطلق الذي يتضمن فعل جميع المأمورات وترك جميع المحظورات، فجاء المرازقة فبالغوا في ذلك الاستثناء، فصاروا يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم عن الثوب الذي يرتديه: هذا ثوب إن شاء الله!

وتشير هذه الواقعة إلى أن المرازقة طلبوا شيئاً من ابن تيمية، ويحتمل أنهم طلبوا أن يوافقهم على رأيهم، فكان ردّه عليهم في غاية القوة والظرافة، فقد عاملهم بنقيض قصدهم الخاطئ، حيث امتنع عن مطلوبهم حتى يقولوا قطعاً، ويحتمل أن لهم حاجة عند ابن تيمية، فأبى أن يحققها لهم حتى يقولوا قطعاً، وقد جرت عدة وقائع لابن تيمية مع مخالفيه، فكان يقضي حوائجهم وفي نفس الوقت يكشف عوار مذهبهم بطريقة ذكية

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣١٤.

(٢) الاستثناء في الإيمان أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله.

(٣) انظر: الإيمان ص ٤١٥.

عجيبة كما بسط في موضعه[١].

وقد وَصَف الحافظُ الذهبي ابنَ تيمية فقال: «له محبّون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التجار والكبراء، وسائر العامة تحبّه، لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً، بلسانه وقلمه»[٢].

والمرازقة ينتسبون إلى أبي عمر عثمان بن مرزوق القرشي الحنبلي (ت ٥٦٤ هـ)، عُرف بالصلاح والتقى والديانة، وله كرامات ومقامات[٣]، ولما مات أحدث أتباعه جملة من الغلو والإفراط، ومن ذلك الغلو في الاستثناء في الإيمان[٤]. وقد أشار ابن تيمية إلى أثر يحتجون به لمذهبهم، فإنهم يروون عن علي - رضي الله عنه - وبعضهم يرفعه للنبي صلى الله عليه سلم أنه قال: «لا تقل قطعاً»! فقال ابن تيمية: «وهذا من الكذب المفترى باتفاق أهل العلم»[٥].

وقال الذهبي عنهم: يحتجون بحديث «إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في حديثه»، وهذا حديث باطل قد يحتج به المرازقة الذين لو قيل لأحدهم: أنت مسيلمة الكذاب لقال: إن شاء الله[٦]!

(١) كما في هذه الحكاية الطريفة التي سطرها ابن تيمية قائلًا: «كان عندي من هؤلاء النافين (للعلو) من هو من مشائخهم وهو يطلب مني حاجة، وأخّرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع رأسه وطرفه إلى السماء وقال: يا الله. فقلت له: لمن ترفع رأسك وطرفك! وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أستغفر الله. ورجع عن ذلك لما تبيّن له أن اعتقاده يخالف فطرته، ثم بيّنت له فساد هذا القول، فتاب من ذلك»، الدرء ٦/ ٣٤٣ = باختصار.

(٢) الانتصار لابن عبد الهادي، ت: الجليند، ص ١٧٨.

(٣) ينظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، ١/ ٣٠٦-٣١١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٤٢١.

(٥) مجموع الفتاوى ٧/ ٦٨٠.

(٦) الميزان: ٤/ ١٣٤.

والحاصل أن ابن تيمية قد أنكر على هؤلاء المرازقة، بل قرر أن هؤلاء الذين يستثنون في الأشياء المقطوع بها، مبتدعةٌ ضلال جهال[1].

يستوقفنا في موقف ابن تيمية من كتاب المرازقة أنه كشف ما فيه من الكذب والاختلاق، إذ القوم أصحاب جهل وغلو، وليس عن زندقة وتعمد كذب، وأما كتاب اليهود الذي زوّقوه وعتّقوه وزوّروه في إسقاط الرسول ﷺ الجزية عن يهود وخيبر، وطلب من ابن تيمية أن يعين على العمل به، فعندئذ بصق على الكتاب، واستدل على كذبه بعشرة أوجه[2].

فالحاصل أن ابن تيمية يراعي مراتب الشرور، فالكتاب الأول اقتصر فيه على بيان كذب الأحاديث، وأما كتاب اليهود فهو طعن في دين الله، وعن تحريف متعمد، وكذب متقصّد؛ فاستحق البصاق قبل الجواب.

وكان ابن تيمية في غاية الإشفاق والإنصاف لهؤلاء القوم [المرازقة]، فقد قال عنهم: «هؤلاء قوم مسلمون لهم ما لأمثالهم من المسلمين، يثيبهم الله على إيمانهم بالله ورسوله، وطاعتهم لله ورسوله، ولا يذهب بذلك إيمانهم وتقواهم بما غلطوا فيه من هذه المسائل، كسائر طوائف المسلمين الذين أصابوا في جمهور ما يعتقدونه ويعملونه، وقد غلطوا في قليل من ذلك»[3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٤٢٥.

(٢) انظر تفصيل ذلك في زاد المعاد ٣/ ٢٣٥.

(٣) الفتاوى ٤/ ٥٤٠ لم يحدد السؤال - في الإحالة السابقة - أنهم المرازقة، وكذلك ابن تيمية لم ينصّ على ذلك، مع أن المآخذ المذكورة في السؤال والجواب هي مآخذ المرازقة كما أثبتها ابن تيمية في المواطن الأخرى، ويبدو أن ابن تيمية ليس حريصاً على تعيينهم والتشهير بهم، إذ القوم أهل إسلام وسنّة - بالجملة - وصوابهم يربو على غلطهم.

ومع أن ابن تيمية قد سبر مزالقهم، وتعقّب مآخذهم، وفنّد غلوهم، بل ألّف رسالة مفردة في «كشف حال المرازقة»[1]، لكن رسوخه في العلم وتجرّده في العدل أورثه هذه الرحمة والإشفاق، وهكذا كلما ازداد الشخص علماً ازداد عدلاً وإنصافاً وموضوعية.

نعود إلى الحديث عن مزالق المرازقة، فمن أشنعها: تكفيرهم طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم.

وأجاب ابن تيمية عن ذلك بقوله: «فإن هذا عظيم لوجهين:

أحدهما: أن تلك الطائفة الأخرى قد لا تكون فيها من البدعة أعظم مما في الطائفة المكفِّرة لها، بل تكون بدعة المكفِّرة أغلظ، أو نحوها، أو دونها.

وهذا حال عامة أهل البدع الذي يكفِّر بعضهم بعضاً.

والثاني: أن لو فرض أن إحدى الطائفتين مختصة بالبدعة لم يكن لأهل السنة أن يكفّروا كل من قال قولاً أخطأ فيه، فإن الله سبحانه قال: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وثبت في الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»، وأجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولاً أخطأ فيه أنه يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفاً للسنة، فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع»[2].

والمقصود أن تكفير المرازقة مخالفيهم من أهل الإسلام شنيعٌ جداً؛ إذ المخالف لهم قد يكون مصيباً، وقد تكون بدعته أقلّ وأخف من بدعة المرازقة المكفِّرة، ثم لو ثبت أن مخالفهم مبتدع، فهذا لا يسوّغ تكفيره، فتكفير كل مخطئ مخالفٌ للدليل.

---

(١) ذكرها غير واحد ممن ترجم لابن تيمية؛ انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٢٩٧، ٣٢٠. ولعل هذه الرسالة هي جوابه عن بدعة المرازقة، كما في مجموع الفتاوى ٧/ ٦٨٠ - ٦٨٠، ٢٣/ ٣٥١ - ٣٥٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ٦٨٤، ٦٨٥ = باختصار.

وهكذا أئمة أهل السنة – ومنهم ابن تيمية – يخطّئون ولا يكفّرون، وابن تيمية كان من أعظم الناس نهياً عن التكفير والتفسيق.

لكن انتقاده للمرازقة بعلم ودليل، لا بشتم وتهويل، فإن التحذير من مزلق التكفير الغالي لا يتحقق بالمبالغة والسباب والتجريح لمن تلبّس به، فإن ذلك لا يرفع شبهة، ولا يدفع شهوة، والبدعة لا تردّ بالبدعة.

ثم إن جهالة المرازقة هي التي أوقعتهم في تكفير سائر المسلمين، فالرد عليهم بالبرهان والدليل من نصوص الوحيين هو الذي يرفع الجهل والشبهة، ويحقق المودة والرحمة لأهل الإسلام.

ومما يؤخذ على المرازقة دعواهم أن توبة سابّ الصحابة لا تقبل، وقد أبطل ابن تيمية ذلك بقوله: «بل الذي عليه السلف والأئمة أن توبة الرافضي تُقبل كما تقبل توبة أمثاله، والحديث الذي يروى «سبّ صحابتي ذنب لا يغفر» حديث باطل لم يروه أحد من أهل العلم، ولو قدّر صحته فالمراد به من لم يتب، فإن الله يأخذ حق الصحابة منه، وأما من تاب فقد قال الله تعالى: «قل يا عبادي الذي أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً»، وهذا في حق التائب أخبر أن يغفر جميع الذنوب»[(١)].

وهكذا فالغلو والتشدد لا ينفك عن جهل كثيف، فالقوم حجّروا واسعاً، وزعموا أن توبة المبتدع لا تُقبل، وهذا التشديد باعثه حديث مكذوب.. فجاء الرد بهذا الدليل القاطع الصريح ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

ولم يكتفِ المرازقة بهذا الشطح، بل نبزوا من قال بتوبة سابّ الصحابة بـ«الرجوية»[(٢)]،

---

(١) الفتاوى ٤/ ٥٤١ = باختصار، وانظر الفتاوى ٧/ ٦٨٣، ١١/ ٦٨٤، ١٦/ ٢٣.

(٢) لعل هذا النبز بـ«الرجوية» قريب من اسم «المرجئة»، ويجمعهما أن الرجوية يرجون أن يغفر لكل من تاب، كما أن المرجئة هوّنوا من العمل،فأخرجوه عن مسمى الإيمان، أو لأنهم يقتصرون على الأخذ بنصوص الرجاء.. والله أعلم.

وهذا التنابز بالألقاب هو من تفريق الأمة بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، بل هو من مسالك أهل الأهواء والغلو والجفاء - كما هو مبسوط في موضعه -.

ومِن تعنّت المرازقة أنهم لا يصلون إلا مع مَن يتحققون عقيدته، وربما امتحنوا إمام الصلاة في عقيدته، وقد يقول أحدهم: لا أسلم مالي إلا لمن أعرف، ومقصوده: لا أصلي خلف من لا أعرف، كما لا أسلم مالي إلا لمن أعرفه[1].. ولما سئل ابن تيمية عن ذلك قال: «تجوز الصلاة خلف كل مسلم مستور باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين، فمن قال: لا أصلي جمعة ولا جماعة إلا خلف من أعرف عقيدته في الباطن، فهذا مبتدع مخالف للصحابة والتابعين وأئمة المسلمين»[2].

وقال في موطن آخر: «ليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أنه يمتحنه فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال.

وقول القائل: لا أسلم مالي إلا لمن أعرف... إلخ، كلام جاهل لم يقله أحد من أئمة الإسلام، فإن المال إذا أودعه الرجل المجهول فقد يخونه فيه، وأما الإمام فلو أخطأ أو نسي لم يؤاخذ بذلك المأموم»[3].

ثم صرّح ابن تيمية بأن مقالتهم تحاكي مذهب الرافضة، فقال: «ومن أنكر مذهب الروافض وهو لا يصلي الجمعة والجماعة، بل يكفّر المسلمين؛ فقد وقع في مثل مذهب الروافض، فإن من أعظم ما أنكره أهل السنة عليهم تركهم الجمعة والجماعة، وتكفير الجمهور»[4].

---

(١) ينظر: الفتاوى ٤/ ٥٤٠، ٢٣/ ٣٥١.

(٢) الفتاوى ٤/ ٥٤٢.

(٣) الفتاوى ٢٣/ ٣٥١، ٣٥٢.

(٤) الفتاوى ٢٣/ ٣٥٥.

وبالجملة: فالشيطان إما أن يوقع الشخص والطائفة في الإفراط أو التفريط. والنَّفَس الغالي الذي لحق المرازقة يقترن به الجهل والاحتجاج بأحاديث مكذوبة، وقسوة على أهل الإسلام، وتكفيرهم وتبديعهم، والتنطع والتشدد في عدة مسائل، وتفريق الأمة وامتحانها بما لم يشرعه الله.

ثم إن الغلو يلازمه التفريط والإضاعة كما شوهد وجُرّب، فالمرازقة شددوا فكانوا لا يصلون إلا خلف من عرفوا عقيدته وامتحنوه! فأورثهم ذلك ترك الجمعة والجماعات، وتضييع الصلوات، ونفرتهم المفْرِطة من الروافض، إذ قالوا إن توبة الرافض لا تقبل؛ أعقبه تشبه بالرافضة في التكفير لأهل الإسلام، وكذا غلوهم في الاستثناء في الإيمان خوفاً من تزكية نفوسهم - على حد فهمهم - آل بهم إلى الاعتداد بأنفسهم، والازدراء لغيرهم، حتى إنهم يمتنعون عن مناكحة بعض أهل الإسلام، لاعتقادهم أنهم ليسوا أكفاءً لهم[1].

ومع ذلك، فإن مخاطبتهم بالعلم والبرهان، ومناظرتهم بالقرآن والسنة، مع الرحمة والإشفاق، والعدل والإنصاف؛ هو الذي أذهب ذلك الغلو والإفراط، فصارت تلك الآراء مغمورة مطمورة وأثراً بعد عين، فالحمد لله على ظهور الإسلام والسنة.

---

(١) انظر: الفتاوى ٧/ ٦٨٥.

٨. ابن تيمية ومقاصد شرعية غائبة[١]

غالب المتحدثين عن مقاصد الشريعة يعوّلون على ما كتبه الشاطبي - رحمه الله -، ويجعل بعضهم سائر العلماء تبعاً لما حرره الشاطبي في المقاصد، كما فعلوا مع ابن تيمية، دون النظر في مواطن التميز والاستقلال لكل منهما.

وفي تراث ابن تيمية معالم جليلة وتقريرات بديعة في شأن مقاصد الشريعة، تكشف رسوخه في التحقيق والتأصيل للمقاصد، وتظهر تفرّده ومخالفته الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة - ومن تأثر بهم - الخائضين في هذا الباب.

ولعل هذه السطور التالية تفتح الباب إلى هذا الموضوع الكبير.

- كثيراً ما يقرر ابن تيمية أن الإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا[٢]، وأن هذا من طبيعة الإنسان كما في قوله ﷺ: «أصدق الأسماء حارث وهمام[٣]»، فهو حارث أي عامل كاسب، فالشرع من لوازم وجود بني آدم، فمن لم يأمر بالشرع المنزّل أمر بضد ذلك[٤].

وكما أن الشرائع ضرورة لبني الإنسان، فهي قرة العيون وسرور القلوب، وليست مجرد تكاليف.. كما حرره ابن تيمية بقوله: «لم يجيء في الكتاب والسنة وكلام السلف إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح أنه تكليف، كما يطلق ذلك كثير من المتكلمة والمتفقهة، وإنما جاء ذكر التكليف في موضع النفي، كقوله «لا يكلف الله نفساً إلا

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣١٦.

(٢) ينظر: التدمرية ص٥٠٠، الإيمان ص٤٠، جامع الرسائل ٢/ ٢٢١، المجموعة العلية ٢/ ٢٠١.

(٣) أخرجه أبو داود ح (٤٩٥٠)، وأحمد (٤/ ٣٤٥).

(٤) ينظر: الاستقامة ٢/ ٢٩٤.

وسعها».. أي وإن وقع في الأمر تكليف فلا يقع إلا قدر الوسع، لا أنه يسمى جميع الشريعة تكليفاً، مع أن غالبها قرة العيون، وسرور القلوب، ولذات الأرواح، وكمال النعيم..»[١].

- احتفى ابن تيمية بالأوامر الشرعية، باعتبار أن المأمورات مقصودة لذاتها، وقرَّر أن جنس فعل المأمورات آكد من جنس ترك المنهيات[٢]، فقال - رحمه الله -: «لا ينهى عن منكر إلا ويؤمر بمعروف يغني عنه، كما يؤمر بعبادة الله سبحانه، وينهى عن عبادة ما سواه، والنفوس خلقت لتعمل لا لتترك، وإنما الترك مقصود لغيره، فإن لم يشتغل بعمل صالح، وإلا لم يترك العمل السيئ، أو الناقص..»[٣].

وبيّن - رحمه الله - أن من لم يفعل المأمور، فعل بعض المحظور.. فكان مما قال: «وهكذا أهل البدع لا تجد أحداً ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئاً من السنة..»[٤].

«ومتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن»[٥].

ولما قرر أن النفوس خلقت لتعمل لا لتترك، انتقد - في موطن آخر - المتفلسفة ونحوهم في تعويلهم على السلب والنفي للصفات الإلهية، وأما الأفعال والسلوك فيغلب عليهم الذم والترك: من الزهد الفاسد والورع الفاسد من غير أن يأتوا بأعمال صالحة[٦].

---

(١) الفتاوى ١/ ٢٥-٢٦، وينظر: شفاء العليل لابن القيم ص٤٧٥.
(٢) انظر: الفتاوى ٢٠/ ٨٥.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦١٧.
(٤) كتاب الإيمان ص ١٦٤.
(٥) الاقتضاء ٢/ ٥٩٧.
(٦) انظر: الفتاوى ٢٠/ ١٢٦.

والحاصل أن الشرائع المأمور بها مقصودة لذاتها، وبلزومها يخلص العبد من المنهيات، ويسلم من الكسل والبطالة والعجز.

- اعتنى أبو العباس ابن تيمية بإظهار مقاصد الشرائع تفصيلاً، فقال عن الحج: «فالمقصود من الحج عبادة الله وحده في البقاع التي أمر الله بعبادته فيها، ولهذا كان الحج شعار الحنيفية..»[(١)].

وحدد مقصود الجهاد بقوله: «المقصود بالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هداية العباد لمصالح المعاش والمعاد بحسب الإمكان..»[(٢)].

وأوجز مقصود الولايات والإمارات - كولاية الحرب والقضاء والإمامة العظمى ونحوها -، فقال: «جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق لذلك..»[(٣)].

• إذا تقرر من خلال الأمثلة السابقة - كالحج، والجهاد، والوِلايات - أن المقصود منها: عبادة الله وحده، وإقامة الدين كله لله.

فهذا يتسق مع تقريرات ابن تيمية بأن العبادة أصلها القصد والإرادة، وأن الله تعالى هو المألوه أي المعبود المقصود المراد المطلوب[(٤)].

فعبادة الله هي أشرف الغايات، وهي مقصودة في نفسها، خلافاً للمتفلسفة والمتكلمة والمتصوفة ممن جعل العبادات وسيلة لتهذيب الأخلاق!

---

(١) الاقتضاء ١/ ٨٣٠.

(٢) الفتاوى ٣٥/ ١٦٠.

(٣) الفتاوى ٢٨/ ٦١ (الحسبة).

(٤) ينظر: الفتاوى ١/ ٢٢، ١٠/ ٢٧٢، ٩/ ٣١٩.

فقال - رحمه الله -: «للناس في مقصود العبادات مذاهب، منهم من يقول: المقصود بها تهذيب أخلاق النفوس وتعديلها.. وليست هي مقصودة في نفسها، وهذا قول متفلسفة اليونان، وقول من اتبعهم من الملاحدة والإسماعيلية وغيرهم من المتفلسفة الإسلاميين، كالفارابي وابن سينا وغيرهم، ومن سلك طريقتهم من متكلم، ومتصوف، ومتفقّه»[1].

- انتقد ابن تيمية قوماً من الأصوليين الذين يعللون الأحكام الشرعية بحفظ مصالح دنيوية، ويهملون ما يتعلق بصلاح القلوب وتزكية البواطن، فقال: «وقوم من الخائضين في أصول الفقه وتعليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة، إذا تكلموا في المناسبة، وأن ترتيب الشارع للأحكام على الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم، ورأوا أن المصلحة نوعان: أخروية، ودنيوية، جعلوا الأخروية ما في سياسة النفس، وتهذيب الأخلاق من الحكَم، وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء والأموال والفروج والعقول والدين الظاهر، وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله، وأحوال القلوب وأعمالها: كمحبة الله، وخشيته، وإخلاص الدين له، والتوكل عليه، والرجا لرحمته، ودعائه..»[2].

وهذا التحرير السابق هو تعقيب لمن قال: إنما حُرِّم الميسر لمجرد المقامرة، أو لمجرد أكل أموال الناس بالباطل.. فبيّن ابن تيمية أن علة التحريم جاءت منصوصاً عليها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]، فوقوع العداوة والبغضاء من أعظم الفساد، وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة من أعظم الفساد.. فكيف تجعل مفسدة المال

(١) الجواب الصحيح ٤/ ١٠٥.

(٢) الفتاوى ٣٢/ ٢٣٤= باختصار يسير.

هي حكمة النهي فقط، وهي تابعة، وتترك المفسدة الأصلية التي هي فساد القلب[1]؟!

- جعل الفلاسفة مقصود الشرائع إقامة مصالح الناس في دنياهم بالعدل الذي شرعته الأنبياء[2]، لا لأن ذلك يوجب السعادة في الآخرة، وفي كلام أبي حامد الغزالي ما يميل إلى هذا، كجعله منفعة علم الفقه في الدنيا فقط[3].

وكشف ابن تيمية زيف الذين يجعلون الشرائع لمصالح دنيوية، ولا يقيمون ليوم الآخرة وزناً، ولا يرفعون بذلك رأساً.. فكان مما قاله: «ليس المقصود بالدين الحق مجرد المصلحة الدنيوية من إقامة العدل بين الناس في الأمور الدنيوية، كما يقوله طوائف من المتفلسفة في مقصود النواميس والنبوات أن المراد بها مجرد وضع ما يحتاج إليه معاشهم في الدنيا من القانون العدلي الذي ينتظم به معاشهم.

- إلى أن قال - وهؤلاء المتفلسفة الصابئة المبتدعة من المشّائين، ومن سلك مسلكهم من المنتسبين إلى الملل في المسلمين واليهود والنصارى؛ يجعلون الشرائع والنواميس لوضع قانون تتم به مصلحة الدنيا، ولهذا لا يأمرون فيها بالتوحيد، وهو عبادة الله وحده، ولا بالعمل للدار الآخرة، ولا ينهون فيها عن الشرك، بل يأمرون فيها بالعدل والصدق والوفاء بالعهد، ونحو ذلك من الأمور التي لا تتم مصلحة الحياة الدنيا إلا بها..»[4].

فكأن ابن تيمية يتحدث عن واقعنا الحاضر، فقد استحوذ النَفَس الدنيوي في هذا العصر، فانهمكوا في الحديث عن ثقافة الحقوق المعاشية والدنيوية، واقتصروا في الأخلاق على ما يحقق مصالح الدنيا وحظوظها فحسب، وغاب التذكير بالإيمان بالآخرة، وغلب

---

(١) ينظر: الفتاوى ٣٢/ ٢٢٤-٢٣٣.

(٢) ينظر: الدرء ٧/ ٣٣٣، والفتاوى١٧/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: الرد على حزب الشاذلي ص ٢٠٣.

(٤) جامع الرسائل ٢/ ٢٣١- ٢٣٣= باختصار.

الاهتمام بالعمران والحضارة وشبهها من أحوال الدنيا والمعاش، وصار الاهتمام بالحِكَم الدنيوية في العبادات والمعاملات، والغفلة عن الحِكَم الأخروية، ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧].

وأخيراً، فهذا الشرع المنزّل أعظم الضرورات، وهو أتمّ نعمة، وأعظم سرور، وعبادة الله ولزوم شرعه أشرف الغايات والمقاصد، فلا يسوغ أن يكون وسيلة لغيره، ولا يصلح أن تكون مجرد حظوظ الدنيا مرادةً من الشرع مع الإعراض عما هو خير وأبقى من صلاح القلب ونعيم الآخرة والشوق إلى لقاء الله والنظر إلى وجهه الكريم.

٩. معالم في النبوات عند ابن تيمية[١]

طالما احتفى أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - بمقام النبوة، وفضلها، وضرورتها، ودوّن معالم جليلة وقواعد فريدة بشأن النبوات.

وإقراراً واتباعاً لسبيل النبيين والمرسلين، وتحدّثاً بهذه النعمة العظيمة: بعثة محمد ﷺ، ومجانبةً لسبيل من ذمّهم الله ممن أنكر بعثته وجحد رسالته، كما في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣][٢]؛ لذا نورد طرفاً من هذه المعالم[٣] على النحو التالي:

- من إشراقات أبي العباس في بيان أن النبوات والرسالات آكد الضروريات قوله: «الرسالة ضرورية للعباد، لا بد لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كل شيء، والرسالة روح العالم ونوره وحياته، فأي صلاح للعالم إذا عدم الروح والحياة والنور؟ والدنيا مظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمس الرسالة، وكذلك العبد ما لم تشرق في قلبه شمس الرسالة، ويناله من حياته وروحها؛ فهو في ظلمة، وهو من الأموات، قال الله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فهذا وصف المؤمن كان ميتاً في ظلمة الجهل فأحياه الله بروح الرسالة ونور الإيمان»[٤].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣١٧.
(٢) واختار ابن جرير - في تفسير هذه الآية - أن المراد بالنعمة ها هنا: بعثة نبينا محمد ﷺ.
(٣) طالعت غير واحد من الكتب المؤلفة في النبوات - قبل ابن تيمية - فلم أعثر على مثل هذه المعالم والفتوحات، ولا قريباً منها.
(٤) الفتاوى ١٩/ ٩٣،٩٤.

ويقرر أن الرسالة المحمدية أعظم نعمة على الإطلاق، فيقول: «من استقرأ أحوال العالم، تبيَّن له أن الله لم ينعم على أهل الأرض نعمة أعظم من إنعامه بإرساله ﷺ، وأن الذين ردوا رسالته هم ممن قال الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْراً وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]»[١].

ويجزم - في موطن ثالث - بأنه لولا الرسل لما عُبِد الله وحده، ولا كانت شريعة في الأرض، فقال: «ينبغي للعاقل أن يعلم أن قيام دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فلولا الرسل لما عُبد الله وحده، ولا كانت له شريعة في الأرض.

وليس في الأرض مملكة قائمة إلا بنبوة، أو أثر نبوة، وإن كل خير في الأرض فمن آثار النبوات»[٢].

ولأجل ما سبق «صار ظهور الأنبياء مما تؤرَّخ به الحوادث في العالم؛ لظهور أمرهم عند الخاصة والعامة، فإن التاريخ يكون بالحادث المشهور الذي يشترك الناس فيه ليعرفوا به كم مضى بعده وقبله»[٣].

- ولما كانت النبوات آكد الضرورات وأعظم الحاجات، فإن دلائل ثبوتها لا تكاد تُحصى؛ فما كان الناس إليه أحوج فإن أدلته أيسر وأظهر وأكثر.

وقرر أبو العباس هذا المعلم في مواطن متعددة، كما في قوله: «قد ذكرنا في غير هذا الموضع أن النبوة تعلم بطرق كثيرة، وذكرنا طرقاً متعددة في معرفة النبي الصادق والمتنبئ الكذاب، غير طريق المعجزات.

(١) الجواب الصحيح ٣/ ٢٤٣، ط المدني.

(٢) الصارم المسلول ص ٢٤٩، ٢٥٠، ت: محيي الدين عبد الحميد.

(٣) الرد على المنطقيين ص ٣٩٢.

إن الناس كلما قويت حاجتهم إلى معرفة الشيء، يسّر الله أسبابه، كما ييسّر ما كانت حاجتهم إليه في أبدانهم أشد.

فلما كانت حاجتهم إلى النَفَس والهواء أعظم منها إلى الماء، كان مبذولاً لكل أحد في كل وقت.

ولما كانت حاجتهم إلى الماء أكثر من حاجتهم إلى القوت، كان وجود الماء أكثر من ذلك.

فلما كانت حاجتهم إلى معرفة الخالق أعظم، كانت آياته ودلائل ربوبيته، وقدرته وعلمه ومشيئته، وحكمته؛ أعظم من غيرها.

ولما كانت حاجتهم إلى معرفة صدق الرسل بعد ذلك، أعظم من حاجتهم إلى غير ذلك؛ أقام الله سبحانه من دلائل صدقهم، وشواهد نبوتهم، وحسن حال من اتبعهم، وسعادته، ونجاته، وبيان ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح، وقبح حال من خالفهم»[1].

وقال أيضاً: «إن المطلوب كلما كان الناس إلى معرفته أحوج يسّر الله على عقول الناس معرفة أدلته، فأدلة إثبات الصانع وتوحيده، وأعلام النبوة وأدلتها؛ كثيرة جداً، وطرق الناس في معرفتها كثيرة»[2].

وبهذا يظهر فساد مذهب المتكلمين الذين حجّروا واسعاً، وضيّقوا ما وسّعه الله من دلائل، فظنوا أن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزة، وقد بسط أبو العباس بطلان مقولتهم في «شرح العقيدة الأصفهانية».

---

(١) الجواب الصحيح ٣/ ٢٧٣، ٢٧٤، وينظر: ٤/ ٣٠١، وشرح الأصفهانية ت: السعوي ص ١٣٣، والدرء١٠/ ١٢٩.

(٢) الرد على المنطقيين ص ٢٥٤- ٢٥٥.

ومن أجود استدلالاته وأقواها: استدلاله بالصفات الإلهية على إثبات النبوة، فقد احتج بصفة الحكمة الإلهية على ثبوت النبوة، فقال: «الكلام في النبوة فرعٌ على إثبات الحكمة التي يوجب فعل ما تقتضيه الحكمة، ويمتنع فعل ما تنفيه، وهو سبحانه حكيم، يضع كل شيء في موضعه المناسب له، فلا يجوز أن يسوّي بين جنس الصادق والكاذب»[1].

وقال - رحمه الله -: «قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فهو أعلم بمن يجعله رسولاً ممن لم يجعله رسولاً.

وهو عالم بتعيين الرسول، وأنه أحق من غيره بالرسالة، كما دلّ القرآن على ذلك، وقد قالت خديجة - رضي الله عنها - لما فجأ الوحي النبيَّ ﷺ وخاف من ذلك: (كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصِل الرحم، وتصدُق الحديث، وتحمل الكلّ، وتُكسب المعدوم، وتُقري الضيف، وتعين على نوائب الحق)[2].

وكانت أم المؤمنين خديجة - رضي الله عنها - أعقل وأعلم من الجهمية[3]، حيث رأت أن من جعله الله على هذه الأخلاق الشريفة، المتضمنة لعدله وإحسانه؛ لا يخزيه الله، فإن حكمة الربّ تأبى ذلك»[4].

- تحدّث أبو العباس عن بركات النبوات ومنافعها ومصالحها، وما تستلزمه من الأقيسة الصحيحة، والعقول السديدة، والعلوم النافعة، والأعمال الصالحة، فقال - رحمه الله -: «والله سبحانه أرسل رسله بالعلم النافع، والعمل الصالح، فمن اتبع الرسل، حصل له سعادة الدنيا والآخرة.

(١) النبوات ٢/ ٩١٧.
(٢) أخرجه البخاري ومسلم.
(٣) الجهمية ها هنا الذين ينكرونه صفة الحكمة وسائر الصفات الفعلية.
(٤) منهاج السنة النبوية ٥/ ٤٣٧، ٤٣٨، وينظر: المنهاج ٢/ ٤٢٠.

ولما بعث الله محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، تلقى ذلك عنه المسلمون من أمته.

فكل علم نافع وعمل صالح، عليه أمة محمد ﷺ، أخذوه عن نبيهم، مع ما يظهر لكل عاقل أن أمته أكمل الأمم في جميع الفضائل العلمية والعملية.

ومعلوم أن كل كمال في الفرع المتعلم فهو من الأصل المعلِّم»[1].

وقال عن أهل الإسلام أتباع نبينا محمد ﷺ: «فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحدّ وأسدّ عقلاً، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم و الأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال»[2].

ثم إن الشخص كلما كان أعظم اتباعاً للرسول، كان أتم عقلاً وأكمل فهماً.

يقول أبو العباس: «من تدبر الحقائق وجد كل من كان أقرب إلى التصديق بما جاءت به الر سل والعمل به، كان أكمل عقلاً وسمعاً، وكل من كان أبعد عن التصديق بما جاءت به الرسل والعمل به، كان أنقص عقلاً وسمعاً».

إلى أن قال: «والمؤمن بالرسل يقول: إن الله خصّهم من العلم والعقل والمعرفة واليقين بما لم يشركهم فيه أحد من العالمين.

قال وهب بن منبّه: لو وُزن عقل محمد ﷺ بعقل أهل الأرض لرجح»[3].

والأنبياء يحررون البشر من رق الشرك والوثنيات، ويبصّرونهم من العمى، كما قال أبو العباس: «والأنبياء يُصححون سمع الإنسان، وبصره، وعقله، والذين خالفوهم صمّ بكم عمي فهم لا يعقلون.

---

(١) الجواب الصحيح ٤/ ٨٥، وينظر: ٤/ ١٠٤، ١٠٥.
(٢) الفتاوى ٤/ ١٠.
(٣) الدرء ٧/ ٨٣، ٨٥ = بتصرف يسير، وينظر: الفتاوى ١٦/ ٥٨٤.

فالسحرة يزيدون الناس عمى، وصمماً، وبكماً، والأنبياء يرفعون عماهم وصممهم وبكمهم»[1].

وقال أيضاً: «فالأنبياء كملوا الفطرة، وبصروا الخلق، كما في صفة محمد ﷺ: (أن الله يفتح به أعيناً عمياً، وآذاناً صمّاً، وقلوباً غُلفاً)[2].

ومخالفوهم يُفسدون الحسّ والعقل، كما أفسدوا الأدلة السمعية.

والحسّ والعقل بهما تعرف الأدلة، والطرق ثلاثة: الحسّ والعقل والخبر، فمخالفوا الأنبياء أفسدوا هذا، وهذا، وهذا»[3].

وأخيراً، فإن البشرية اليوم تكابد الشقاء والضنك، وتعاني القلق والنكد، بسبب إعراضهم عما جاء به نبينا محمد ﷺ من العلم والنور، والإيمان والروح، وبحسب الإعراض عما جاء به الرسول يكون الشقاء والنكد، وبحسب الإيمان به والاتباع تكون الحياة الطيبة والسعادة الأبدية، فالحمد لله على الإسلام والسنة.

(١) النبوات ٢/ ١٠٥٠.
(٢) أخرجه البخاري.
(٣) النبوات ٢/ ١٠٩٥.

١٠. نظرات تربوية لابن تيمية[١]

مع صخب الدنيا وبريقها، وغلبة القيل والقال، وكثرة الخصومة والجدال، والعكوف على الملذات؛ تقسو القلوب، ويعتريها شعث ووحشة، وتستحكم الغفلة، وتنغمر النفوس فيما تهواه من شهوات.

فلعل في هذه السطور التربوية لأبي العباس ابن تيمية، ما يوقظ غافلاً، ويحرّك قاسياً، ويروّض جامحاً، ويحرّر النفوس من رقّ العوائد والمألوفات، وأسر الشهوات والملذات.

- أشار ابن تيمية إلى معنى التربية عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فقال: ««والرباني» منسوب إلى ربّان السفينة - على الأصح -؛ لأنهم منسوبون إلى تربية الناس، وكونهم يربّونهم.

ولما مات ابن عباس - رضي الله عنهما - قال محمد بن الحنفية: اليوم مات ربّاني هذه الأمة؛ لكونه كان يؤدبهم بما أعطاه الله من العلم، فيأمرهم وينهاهم، ولهذا قال مجاهد: هم الذين يربّون الناس بصغار العلم قبل كباره، فهم أهل الأمر والنهي والأخبار، يدخل فيه من أخبر بالعلم، ورواه عن غيره وحدّث به، وإن لم يأمر وَينْه، وذلك هو المنقول عن السلف في «الرباني»[٢]».

فالحاصل أن التربية - عند هؤلاء السلف - بمعنى التأديب والتعليم، والأمر والنهي.

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٢٢.

(٢) جامع المسائل ٣/ ٣٦-٦٥ = باختصار.

والتربية بهذا المعنى قريبة من معنى التزكية، فالتربية لغة تتضمن معنى الزيادة والنمو، وكذلك التزكية هي النمو والارتفاع، ثم إن التزكية ليست تطهيراً من الذنوب فحسب، بل هي نماء وصعود بفعل المأمورات، وهذا ظاهر في معنى التربية، فهي أمر ونهي، وتأديب وتعليم.

قال ابن تيمية: «الزكاة في اللغة: النماء والزيادة في الصلاح، فالقلب يحتاج أن يتربى فينمو ويزيد حتى يكمل ويصلح، كما يحتاج البدن أن يربى بالأغذية المصلحة له، ولا بد مع ذلك من منع ما يضره، فلا ينمو البدن إلا بإعطاء ما ينفعه، ودفع ما يضره، كذلك القلب لا يزكو فينمو ويتمّ صلاحه إلا بحصول ما ينفعه، ودفع ما يضره»[1].

فيلحظ - في هذا التقرير - أن التزكية بمعنى التربية، فكلاهما نماء وزيادة، ثم إن التزكية والتربية لا بد فيهما من فعل وترك، وجلب ما ينفع ودفع ما يضر، كما هو مبيّن فيما يلي:

- التربية فعل وترك، فهي فعل المحبوب وترك المكروه، والقيام بالمأمورات، والكفّ عن المنهيات - كما سبق -، وكذا التزكية بفعل الحسنات، وترك السيئات؛ فالتربية النافعة بالأعمال والأفعال وليس بمجرد الترك والامتناع، إذ إن العمل يبعث على الترك، والعمل بالمأمورات مقصود لذاته بخلاف ترك المنهيات.

وهذا معلم تربوي جليل احتفى به أبو العباس في عدة مواطن:

فقال - رحمه الله -: «والنفوس خُلقت لتعمل، لا لتترك، وإنما الترك مقصود لغيره، فإن لم يشتغل بعمل صالح، وإلا لم يترك العمل السيئ، أو الناقص»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٩٦، وانظر: ١٠/ ٦٢٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦١٧.

فترك المشروع يوقع في الممنوع، والإعراض عن التربية بالعلم النافع والعمل الصالح يوقع في التربية بجهالة وابتداع.

ولذا قال: «هكذا أهل البدع لا تجد أحداً ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل، إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئاً من السنة.. فمن لم يفعل المأمور فعل بعض المحظور، ومن فعل المحظور لم يفعل جميع المأمور»[1].

فالصوفية - مثلاً - لما أعرضوا عن السماع المشروع، وفتروا عن سماع مواعظ القرآن؛ أقبلوا على التعبد بسماع القصائد، والولع بالنشيد المبتدع وتوابعه، «ومتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن، فتكون بمنزلة من اغتذى بالطعام الخبيث»[2].

ولئن كان أبو العباس ابن تيمية إماماً كبيراً محققاً في تقرير الصفات الإلهية ونقض مقالات المعطلة الذين يصفون الله بالسلوب والنفي؛ فقد كان ربانياً عالماً بالله في ترسيخ التربية العملية، ونقد أرباب الرياضة والتربية والتزكية القائمة على النفي والترك، كما في قوله: «وأما المعطلة من المتفلسفة ونحوهم فيغلب عليهم النفي والنهي، فإنهم في عقائدهم الغالب عليهم السلب: ليس بكذا، ليس بكذا.. وفي الأفعال الغالب عليهم الذم والترك من الزهد الفاسد، والورع الفاسد: لا يفعل، لا يفعل.. من غير أن يأتوا بأعمال صالحة يعملها الرجل فتنفعه، وتمنع ما يضره من الأعمال الفاسدة، ولهذا كان غالب من سلك طرائقهم بطالاً متعطلاً»[3].

- التربية تقوم على الدراية بحقيقة النفس وطبيعتها، ومعرفة آفاتها وأدوائها، وطالما تحدث أبو العباس عن هذه القضية، ومن خلال علم عميق بالنصوص الشرعية ودراية متينة بطبائع النفوس وكمائنها وعللها.

(١) الإيمان ص ١٦٤ و١٦٥ = باختصار.
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٥٩٧.
(٣) الفتاوى ٢٠/ ١٢٦.

فأصدق ما يسمى الإنسان أنه حارث وهمام، كما ثبت في الشرع والواقع، وأن الإنسان له قوتان: قوة علمية وقوة عملية[1]، وأن الإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا؛ لأنه لا بد له من حركة تجلب منفعته، وتدفع مضرته، والشرع هو الميزان في تحقيق وضبط تلك المنافع والمضار في المعاش والمعاد[2].

فالإنسان بطبيعته لا ينفك عن علم وفكر (همام)، كما لا ينفك عن عمل وسعي (حارث)، وجاءت نصوص الوحيين مستوعبة لتلك الطبيعة والجبلة، وجاءت محققة لكمالها ونجاتها وسعادتها في الدارين.

كما تحدّث أبو العباس عن آفات النفس البشرية وأدوائها، وسبل علاجها وشفائها، فكان رحيماً بنفوس الخلق، عليماً بالحق، فطالما تحدّث عن هذه الأدواء بعلم وعدل، وعالجها بإنصاف وواقعية، مجانباً المثالية الجامحة عند المتصوفة ونحوهم - كما هو مبسوط في موضعه -.

- نجزم أن القرآن العظيم في الشفاء والغَناء في كل مجالات الحياة، وفيه من الحكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه[3].

قال تعالى: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

قال ابن تيمية: «والقرآن قد دلّ على جميع المعاني التي تنازع الناس فيها دقيقها وجليلها»[4].

وقال سبحانه: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

---

(١) ينظر: الفتاوى ٤/ ٣٢، والدرء ٣/ ٢٧٤، والرد على المنطقيين ص ١٤٤، ٤٣٣.
(٢) ينظر: التدمرية ص ٥٠٠، والمجموعة العلية ٢/ ٢٠١، وجامع الرسائل ٢/ ٢٢١.
(٣) ينظر: النبوات ٢/ ٨٧٦.
(٤) الدرء ٥/ ٥٦.

قال ابن تيمية: «فزجر من لم يكتف بالكتاب المنزل»[1]. فالقرآن فيه الهداية والكفاية لتحقيق منهج تربوي تام.

وقد جرّب وذاق الأستاذ الكبير محمد قطب هذه الحقيقة الجليلة فقال: «كنت في ضائقة نفسية شديدة لا يبدو في ظلمتها بصيص من النور.. وكان القرآن كتابنا الأوحد الذي نقرأ فيه.. وكنت إلى تلك الليلة قد قرأته - كله - ثلاث مرات أو أربعاً، وعشت فيه كل لحظة من النهار والليل.

وفجأة - في تلك الليلة - أحسستُ بصفاء ذهني وروحي غير معتاد، وفجأة كذلك أحسست بمجموعة من الخواطر تنثال على نفسي متتابعة كأنها درس محفوظ!

يا عجباً! هذا منهج متكامل للتربية الإسلامية لم يخطر في نفسي أبداً من قبل! منهج متكامل لا يترك صغيرة ولا كبيرة»[2].

ورحم الله أبا الوليد الباجي لما قيل له: هل قرأتَ أدب النفس لأفلاطون؟ فقال: قرأت أدب النفس لمحمد بن عبد الله ﷺ.

- تحدث ابن تيمية عن الباطن، والقلب، وصلاح الإرادة، وصحة القصد والنية، وأن هذا هو الأصل، فإذا صلح القلب صلح الجسد كله، والقلب ملك فإذا طاب الملك طابت جنوده، كما جاءت بذلك النصوص الشرعية والحقائق الواقعية، فإن ذلك يجده الإنسان في نفسه، وأن الإرادة القلبية هي أصل كل حركة وفعل.

«وقد كانت هذه الحقيقة معروفة في الفكر الإغريقي، ثم تبنّتها في القرن العشرين المدرسة النفسية المسماة «الغرضية»، وقد كان لها رواج خصوصاً على يد «مكدوجل»،

---

(١) الفتاوى ١٩/ ٦٧.

(٢) منهج التربية الإسلامية لمحمد قطب ص ٨ و٩ = باختصار.

الذي قال: إن وراء كل سلوك إنساني نزعة أو غريزة فطرية دافعة، ولكن هذه المدرسة اندثرت في غمرة رواج المدارس التجريبية التي تفسر السلوك الإنساني تفسيراً حيوانياً، بل آلياً، ومن أكثرها مناقضة: «بافلوف»، التي عكست فجعلت الأفعال الخارجية هي مصدر المشاعر الداخلية، وعلى منوالها تسير المدارس التجريبية الأمريكية المعاصرة»[1].

- وفي عصرنا المكتظ بركام الشهوات، وأكوام الشبهات، ومع غلبة الجهالات، وفتور حجج الرسالات، وانحسار العلم الشرعي، واندراس التعبد النبوي؛ قد توجد مدافعة لهذا التيار الجارف عبر محاضن تربوية تسعى إلى التوقي من هذا الواقع المتردي، لكن هذه المحاضن لا تخلو من محدثات وتجاوزات.

وقد حرر ابن تيمية الجواب عن هذه النازلة بعلم وتحقيق، ودراية بقواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد؛ فقال: «قد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريقة المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريقة المشروعة علماً وعملاً، فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف، وإلا بقي الإنسان في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة، إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية»[2].

فأبو العباس يعالج واقعاً مكروراً عبر القرون والأزمان، فبقاء محاضن تربوية إسلامية - مصحوبة بخلل وابتداع - خير من زوال ذلك كلّه، ثم يعقب ذلك ريح عاصف من الشهوات الموبقة لا تبقى ولا تذر!

ولا يعني ذلك أن أبا العباس يجعل ذلك مشروعاً مأثوراً، إذ الشرع ما شرعه الله ورسوله، فالجهة ها هنا منفكة، كما في موقفه من الذين يصعقون عند سماع القرآن،

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي لسفر الحوالي ١/ ١٣٢ = باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٦٤، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦١٦.

فهذا واقع لبعض المتعبدة بلا تصنّع ولا تكلّف، وحال هؤلاء خيرٌ من قساة القلوب الذين لا تحرّك زواجر القرآن فيهم ساكناً، ومع هذا فإن ذلك الصعق ونحوه ليس عملاً مشروعاً، إذ لم ترد به نصوص الوحيين، وليس من حال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، وهم أعمق هذه الأمة علماً، وأبرّها قلوباً، وأزكاها نفوساً.. والله المستعان.

١١. نظرات في التاريخ لابن تيمية[١] -

«عقول الناس على قدر زمانهم»[٢]، ونحن في زمن قَصُرت فيه الأحلام، وضاقت فيه العقول، فقلّ تحصيل العلوم والفهوم، وغابت الشخصيات العلمية الموسوعية، وأفل النجوم المشاركون في فنون عدة.. كما قال أحدهم: «ما أقبح الرجل يتعاطى العلم خمسين سنة لا يعرف إلا فناً واحداً.. ولكن عالمنا بالكوفة الكسائي لو سئل عن هذا كلّه أجاب»[٣].

وأبو العباس ابن تيمية من الأئمة الأعلام الذين برعوا وحققوا فنوناً كثيرة، وأوعبوا معارف عديدة جداً، بل كان أدرى من أهل الفن والعلم بفنّهم وعلمهم، حتى قال عنه ابن الزملكاني: «كان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكن عرفوه قبل ذلك»[٤].

والذي يهمّنا في هذه السطور: درايته بالتاريخ وحوادث الزمان.. فلقد وُصِف ابن تيمية بأن «معرفته بالتاريخ والسّير فعجب عجيب»[٥]. وهذا وصف صادق، ففي التراث التّيمي معالم كبيرة، وتقريرات جليلة، وتحقيقات بديعة؛ في شأن التاريخ والسّير والتراجم، وأحوال الأمم والدول، ونورد طرفاً منها على النحو التالي:

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٢٦.

(٢) قالها مطرف بن عبد الله. ينظر: عيون الأخبار لابن قتيبة ١/ ٣٩٣.

(٣) المنتظم لابن الجوزي ٩/ ١٧٢.

(٤) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ت: العمران) ص ١٣.

(٥) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ت: العمران) ص ٣٣.

- تتجلى سعة اطلاع أبي العباس، ودرايته الفائقة بالسيرة النبوية، وشمائل النبوة، ودلائل الرسالة المحمدية، كما في بحثه المبسوط في آخر كتابه «الجواب الصحيح»، حيث سطّر قرابة ثلاثمائة صفحة في هذا الأصل الشريف، وظهر في هذا التقرير براعة تحقيقه، وحسن تصنيفه، وجودة تبويبه، وهذا البحث البسيط يستحق أن يفرد بالدراسة والتعليق.

- يُلحظ دراية أبي العباس بتاريخ فلاسفة اليونان وعلومهم، وما بينهم من اختلاف كثير، وتفاوت في معارفهم، حتى قال - رحمه الله -: «وأما اختلاف الفلاسفة فلا يحصره أحد»[1].

وقال في موطن آخر: «فإن الفلاسفة ليسوا أمة واحدة لها مقالة في العلم الإلهي والطبيعي وغيرهما، بل هم أصناف متفرقون، وبينهم من التفرّق والاختلاف ما لا يحصيه إلا الله..»[2].

ويعلل ابن تيمية ذلك الافتراق بقاعدة مطردة طالما قررها وبأدلة كثيرة في مواطن عدة: وهي التلازم بين اتباع الرسول والاجتماع، والتلازم بين مخالفة الرسل والافتراق، وكلما عظمت معارضة الرسل كان الاختلاف أكثر وأشد[3].

ويفرّق أبو العباس بين قدماء فلاسفة اليونان والفلاسفة المشائين «أرسطو ومن تبعه»، فإن الأوائل؛ كفيثاغورس وسقراط وأفلاطون، قدموا إلى الشام واستفادوا من بني إسرائيل وأخذوا عن أتباع الأنبياء، ولهذا لم يكن فيهم من قال بقدم العالم، بخلاف أرسطو فإنه لم يقدم إلى الشام[4].

---

(١) الرد على المنطقيين ص ٣٣٤.

(٢) الرد على المنطقيين ص ٣٣٢، وينظر: الدر ١/ ١٥٧.

(٣) ينظر: الاستقامة ١/ ٣، والفتاوى ٣/ ٤٢١، والرد على المنطقين ص ٣٣٢.

(٤) ينظر: الجواب الصحيح ٤/ ٣١٠، والرد على المنطقيين ص ٣٣٧.

- قالوا: إن فائدة التاريخ هي معرفة الأمور على وجهها[1].

وكان أبو العباس يتحرى ذلك، ويحقق هذا الأمر، فيورد - مثلاً - مقالات الفرق الإسلامية بعلم وعدل، ويحتج على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم»[2].

وكان صاحب دراية دقيقة، ومعرفة عميقة بتاريخ الفرق الإسلامية وأصحابها، حتى إنه قال - في مناظرته بشأن العقيدة الواسطية -: «كل من خالفني في شيء مما كتبته، فأنا أعلم بمذهبه منه»[3].

وقال عن مذهب الاتحادية: «لما بيّنتُ لطوائف من أتباعهم حقيقة قولهم، وسرّ مذهبهم، صاروا يعظمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم»[4].

فالحاصل أن درايته بمقالات الإسلاميين تفوق الوصف - كما هو مبسوط في وضعه -، ومن ذلك:

- انتقاده كتب المقالات، وأن عامتها ينقل بعضهم عن بعض، وكثير من ذلك لم يُحرر أقوال المنقول عنهم، ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقل[5].

---

(١) ينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص ٧.
(٢) أخرجه أبو داود، وأورده مسلم في مقدمة صحيحه معلقاً. ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص ٤٦٧.
(٣) الفتاوى ٣/ ١٦٣.
(٤) الفتاوى ٢/ ١٣٨.
(٥) ينظر: منهاج السنة ٦/ ٣٠٠.

- معرفته بالتسلسل التاريخي لظهور البدع، والمدن التي انتشرت فيها[1].

وفقهه لمراتب الشرور، والقواسم المشتركة بين هذه الفرق، والتمييز بينها، فالخوارج منعوتون بتكفير مرتكب الكبيرة، والمعتزلة شذوا بالمنزلة بين المنزلتين، والكرامية في قولهم بأن الإيمان مجرد قول باللسان... إلخ.

- من خلال استقراء تاريخ أهل الأهواء قرّر ابن تيمية أن البدع المتأخرة أشد من البدع المتقدمة[2]، فكلما ابتعدنا عن عهد النبوة كانت البدع أشنع وأخبث، هذا من جهة الزمان، وكذا من جهة المكان فكلما بعدنا عن المدينة النبوية غلظت البدع واشتدت، ولذا كانت بدعة تعطيل الصفات بخراسان أشنع من بدعة الإرجاء بالكوفة.

- يسلك أبو العباس في باب المفاضلة بين العبادات والأشخاص ونحوها مسلك المفاضلة من وجه دون وجه، فلا يفضّل بإطلاق، وهذا ظاهر بيّن في مسائل عديدة، ومن ذلك المفاضلة والموازنة بين دولة بني أمية ودولة بني العباس، «فخلفاء بني العباس أحسن تعاهداً للصلوات في أوقاتها من بني أمية، فإن أولئك كانوا كثير الإضاعة لمواقيت الصلاة...»[3].

وقال في موطن آخر: «السنة قبل دولة العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس، فإن بني العباس دخل في دولتهم كثير من الشيعة»[4].

- نظرة أبي العباس للتاريخ نظرةٌ موضوعية متكاملة، فلا يقتصر على بيان وتقويم الجانب الفكري والعقدي والعلمي في تلك الأحـداث، ولا يهمل أحداث تاريخ

(١) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود ١/ ٢٨٩.
(٢) ينظر: شرح الأصفهانية ص٦٧٥، الفتاوى ١٣/ ٢٢٥، ٢٨/ ٤٨٩.
(٣) الفتاوى ٤/ ٢٠.
(٤) منهاج السنة ٤/ ١٣٠.

وملابساته وتطوراته السياسية والاجتماعية.

ويتضح هذا التقرير من خلال حديثه عن التلازم بين صحة المعتقد وسلامته، واستقرار الدول واستمرارها، وأن القيام بدين الله يحقق قوة للدولة وثباتاً، والعكس صحيح.

فيقرر في موطن أن خروج ولاة الأمور عن الحكم بما أنزل الله، يوقع البأس بينهم، كما في قوله ﷺ: «وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل بأسهم بينهم»[1]، وأن هذا من أعظم أسباب تغيير الدول[2].

ولما تحدث عن سقوط دولة بني أمية، أشار إلى شؤم البدع، فآخر خلفاء بني أمية مروان بن محمد من تلاميذ الجعد بن درهم، وينسب إليه «مروان الجعدي»!

وكما عبّر أبو العباس ها هنا: «إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لهم»[3].

فهذا الجعد المعطل من أسباب انقراض دولة بني أمية[4].

وكذا الشأن في دولة بني العباس، فإن استيلاء التتار على بلاد المشرق لأجل ظهور الفلاسفة فيهم، وضعف الشريعة، فكان ظهور الإلحاد والنفاق من أسباب دخول التتار ديار المسلمين، ومن ذلك ظهور كتاب «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم للفخر الرازي»[5].

---

(١) أخرجه ابن ماجه ح (٤٠١٩)، والحاكم (٤/ ٥٤٠)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب ١/ ٣٢١.

(٢) انظر: الفتاوى ٣٥/ ٣٨٨.

(٣) الفرقان بين الحق والبطلان ص ٥٢٩.

(٤) المرجع السابق ص ٥٤٥.

(٥) ينظر: الفتاوى ٢/ ٢٤٥، ٤/ ١٠٤، ٢٢/ ٢٥٤، الفرقان بين الحق والبطلان ص ٥٣٩.

إضافة إلى أن ظهور البدع يُضعف الدول، فظهور المشاهد والبناء على القبور صحبه ضعف الدولة العباسية - في عهد الخليفة المقتدر أواخر المائة الثالثة -[١].

- يمكن القول إن من قواعد التاريخ وسننه المطردة التي سجلها ابن تيمية من خلال تأصيل شرعي وواقعي؛ التلازم بين ظهور البدع والمحدثات، وظهور الكفر والإشراك، ومن ذلك قوله: «لما أحدثت الجهمية محنتهم، ودعوا الناس إليها، وضُرب أحمد بن حنبل في سنة عشرين ومائتين؛ كان مبدأ حدوث القرامطة الملاحدة الباطنية من ذلك الزمان، فصارت البدع باب الإلحاد»[٢].

وقال في كتاب آخر: «لما ظهر النفاق والبدع المخالف لدين الله، سُلّطت عليهم الأعداء؛ فخرجت الروم النصارى إلى الشام، وأخذوا الثغور الشامية إلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة..»[٣].

والمقصود أن نظرات عالم رباني لأحداث التاريخ ومجرياته - إنها لنظرات عامرة بالعبر والفتوحات، والسنن الثابتات.

ولقد كانت دراية أبي العباس بالتاريخ، وتمكنه من ذلك.. كانت سبيلاً لإبطال أكاذيب طائلة، وشبهات ثائرة، ومن ذلك: تكذيبه جملة من القبور والمشاهد المفتعلة لصحابة أو صالحين[٤].

كما أن درايته بالتاريخ جعلته يجزم بكذب ما افتراه اليهود من كتاب وضعوه على

---

(١) ينظر: الفتاوى ٢٧/ ٢٦٥، ٤٦٩، وقاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وأهل الأوثان ص ١٥١، والفرقان بين الحق والبطلان ص ٥٣٢.

(٢) الفتاوى ١٧/ ٣٣٨، وينظر: الفتاوى ١٧/ ٥٠١.

(٣) الفرقان بين الحق والبطلان ص ٥٣٣=باختصار.

(٤) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٤٦، الفتاوى ٤/ ٥١٦، ٢٧/ ١٧٠.

رسول الله ﷺ، فأظهر أبو العباس كذبه من وجوه عدة[1].

وكذا معرفته بالتاريخ وسنن الله وعوائده في الآفاق وفي الأنفس، أعانته على تلك الفراسة الإيمانية في القطع بوقوع حوادث في المستقبل[2].

وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها.

(١) ينظر: المستدرك على الفتاوى ٣/ ٢٣٥.

(٢) ينظر: المستدرك على الفتاوى ١/ ١٨٦.

١٢. تراث ابن تيمية.. القبول والشغب[1]

تتابع البلاء على ابن تيمية وعلى تلاميذه ومؤلفاته؛ فكان إظهار مؤلفاته آنذاك يوجب العقوبة والسجن، كما كشف عن ذلك تلميذه ابن عبد الهادي قائلاً: (لَـمَّا حُبس - ابن تيمية - تفرَّق أتباعه، وتفرَّقت كتبه، وخَوَّفوا أصحابه من أن يُظْهروا كتبه، وذهب كل أحد بها عنده وأخفاه، ولم يُظْهروا كتبه، فبقي هذا يهرب بها عنده، وهذا يبيعه أو يهبه، وهذا يخفيه ويودعه، حتى إن منهم من تُسرق كتبه فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يقدر على تخليصها)[2].

ولم يقف العناء والأذى على مجرد إظهار مصنفات ابن تيمية، بل امتدَّ الخوف إلى مجرد تدوين أسماء مصنفاته، حيث جاء في رسالة وجَّهها عبد الله بن حامد - أحد علماء الشافعية - إلى ابن رُشَيِّق في رثاء ابن تيمية، إذ يقول ابن حامد: (والله ما كتبتها إلا وأدمعي تتساقط عند ذكره أسفاً على فراقه، وعدم ملاقاته... لكن لما سبق الوعد الكريم منكم بإنفاذ فهرست مصنفات الشيخ، وتأخّر ذلك عني، وأعتقد أن الإضراب عن ذلك نوع تقية، أو لعذر لا يسعني السؤال عنه؛ فسكتُّ عن الطلب، خشية أن يلحق أحداً ضررٌ - والعياذ بالله - بسببي..)[3].

وتكالب أهل البدع والأهواء على عداوته والحط منه؛ سواء كانوا من الروافض أو المتصوفة أو المتكلمين ونحوهم، بل بلغ بهم النَّزَق والحمق إلى تكفيره وتضليله؛

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٥٦.

(٢) - العقود الدرية، ص ٤٨.

(٣) - العقود الدرية، ص ٣٤٤؛ باختصار.

فالحصني - مثلاً - يجاهر بتكفير ابن تيمية، وأسوأ من ذلك العلاء البخاري الذي يكفِّر من سمَّى ابن تيمية شيخَ الإسلام!

ولحق - في ذيل تلك القافلة المتعثرة - شرذمة من المتساقطين المتكسين في هذا الزمان؛ إذ تتابع نعيقهم وشغبهم، فأحدهم يهذي قائلاً: إن ابن تيمية مرَّ بأزمة روحية. ثم اختلق «الممسوخ» كذبة صلعاء وافترى على ابن تيمية قائلاً: (إن جميع الكفار سيغادرون النار إلى جنة الخلود!)[1].

وأما الآخر فكان مراوغاً فتارةً يتهم ابن تيمية بالتشدد؛ لأن عبارة: (يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل) تكررت في عدة مواطن من مؤلفاته! وتارةً ينتقل هذا المتلوِّن إلى نقيض ذلك فيكتب عن التعددية عند ابن تيمية[2].

وثالثٌ من أُغَيْلِمَة الصحافة يطعن في موقف ابن تيمية من الفلسفة، ويتهافت في الدفاع عن الفلسفة ويتدثر في لمزه وهمزه بالعُجْمة والغموض... (فابن تيمية يُغيِّب الأيديولوجي في ثنايا النظر الابستمولوجي!)[3].

وفي غمرة هذه الأحوال الحالكة، والشغب المتلاحق؛ تتحقق الفراسة الإيمانية التي سطَّرها الشيخ أحمد بن مُرِّي - بعد وفاة ابن تيمية -: (والله - إن شاء الله - ليقيمنَّ الله - سبحانه - لنصر هذا الكلام ونشره وتدوينه وتفهمه واستخراج مقاصده واستحسان عجائبه وغرائبه؛ رجالاً هم الآن في أصلاب آبائهم)[4].

---

(١) - موقع إيلاف، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧م.

(٢) - جريدة الوطن، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٢م.

(٣) - جريدة المحايد، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م.

(٤) - الجامع لسيرة ابن تيمية، ص ١٠٢.

(وقد برَّت يمين ابن مُرِّي - بحمد الله ومنّته - فقام الشيخ عبد الرحمن بن قاسم (ت ١٣٩٢هـ) بمساعدة ابنه محمد (ت ١٤٢١هـ) بعد نحو ستة قرون؛ بهذه المهمة الجليلة في (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية). وهذا المجموع غُرَّة في جبين الدهر، زينة لأهل الإسلام، لسان صدق للعلماء، عمدة للباحثين، نفع الله به أقواماً بعد آخرين، وقد انتشر في العالمين انتشار العافية، وكتب الله له من القبول والانتشار ما يعزّ نظيره في جهود المتأخرين، فالحمد لله رب العالمين)[١].

وحَفَل هذا العصر بإصدار موسوعات ومطولات ورسائل متعددة لابن تيمية، مثل: الفتاوى الكبرى، وجامع الرسائل (ت: محمد رشاد سالم)، والدرء، ومنهاج السُّنّة النبوية (ت: محمد رشاد سالم)، والمجموعة العلية (ت: هشام الصيني)، وجامع المسائل (ت: عزير شمس، وعلي العمران)، وغيرها كثير جداً. ولا يزال أهل الإسلام والسنة (يَرِدون من بحره العذب النمير، يرتعون من فضله في روضة وغدير)[٢].

وقد حظيت هذه المؤلفات بالانتشار والاحتفاء والقبول ما لم يتحقق لغيرها، ولا يزال هذا الإبريز[٣] يزداد تألقاً ولمعاناً مع مرور الأيام، وأضحى هذا التراث مورداً للباحثين في شتى العلوم الشرعية والتاريخية والتربوية... بل إن جملة من المفكرين البارزين أظهروا انبهارهم بابن تيمية وتراثه، مثل: محمد عمارة في كتابه (رفع الملام)، وأبو يعرب المرزوقي وغيرهما.

لقد أجلب الجناة بخيلهم ورَجِلهم، وتكالبوا على مؤلفات ابن تيمية بشتى أنواع الكيد والمكر؛ فكذبوا عليه وزوَّروا، وخوَّفوا وحذَّروا، بل كفَّروا وحرَّقوا مؤلفاته! لكن

---

(١) - المداخل لآثار ابن تيمية، لبكر أبو زيد، ص ٢.

(٢) - الدرر الكامنة لابن حجر، (١/ ١٦٧).

(٣) - الإبريز: الذهب الخالص

خاب سعيهم، وتعثّر شأنهم، فلا تزال هذه المؤلفات ملء السمع والبصر، قد حفظها الله تعالى، وبارك فيها؛ إذ هي مما يُبتغى به وجه الله؛ إذ ما كان لله فهو ينفع ويدوم[1]. - وقال ابن عبد الهادي - في شأن هذا الحفظ الرباني -: (ولقد رأيت من خَرْق العادة في حفظ كتبه وجمعها وإصلاح ما فَسَد منها، وردّ ما ذهب منها ما لو ذكرته لكان عجباً، يعلم به كل مصنف أن لله عناية به وبكلامه؛ لأنه يذبّ عن سُنة نبيه ﷺ تحريفَ الغالين وانتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين)[2].

وما أجمل ما قاله بهاء الدين السبكي: (والله يا فلان! ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى؛ فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصدّه هواه عن الحق بعد معرفته به)[3].

ومع نفاسة هذا التراث وما يحويه من التحقيق البديع، والعمق والرسوخ، والسعة والشمول، وحسن الترتيب، وجزالة الأسلوب؛ إلا أن بعض متسنّنة هذا العصر قد زهدوا في هذا التراث، وفتروا عن تحصيل العلوم الشرعية، وشُغفوا بما استجد من معارف حادثة بما يسمى (البرمجة العصبية) و (تطوير الذات) و (تفجير الطاقات)...!

إن عموم جيل الصحوة الإسلامية يحتاج إلى تقريب وتيسير لهذا التراث، إضافة إلى أن العبارات المتشابهة التي يشغِّب بها أهل الأهواء فإنها تُرَدّ إلى عباراته وتقريراته الـمُحْكَمة البيّنة، كما يُحتفى بإبراز ما تحويه هذه المصنفات من تقعيد متين، وتأصيل فريد للعلوم الشرعية، وما تتضمنه من فقه للمقاصد وتحقيق لسدِّ الذرائع، ومعالجة للنوازل والمستجدات، ودراية بأحوال النفوس وأدوائها. وبالله التوفيق.

---

(١) - انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٣٢٩).

(٢) - العقود الدرية، ص ٤٨.

(٣) - الردّ الوافر، لابن ناصر الدين، ص ٩٩.

١٣. رهق أبي العباس والموهوبين[١]

عقول الناس على قدر زمانهم، كما قال مطرِّف بن عبد الله بن الشخير[٢]، وقد وصف الإمامُ إبراهيم الحربي بشرَ بن الحارث (الزاهد المشهور) (ت ٢٧٧هـ) قائلاً: «ما أخرجت بغداد أتمَّ منه، وكان في كل شعرة منه عقل، ولو قسم عقله على أهل بغداد لصاروا عقلاء، وما نقص من عقله شيء»[٣].

وعندما يتحدث السلف الصالح عن العقلاء الكبار، فإنهم يعنون بهم أرباب العقول المحمودة التي أعانها الله - تعالى - بالتوفيق «فالعقل الذي أعين بالتوفيق يدعو صاحبه إلى موافقة أمر الله، والانقياد لحكمه، والتسليم لما جاء عنه، وترك الالتفات إلى ما خالف أمره، أو وافق نهيه... فيسعد باتباع الأمر، واجتناب النهي»[٤].

وإلا فقد يكون الشخص من أذكياء العالم، لكنه مخذول جزاء إعراضه عن اتباع الشرع المنزَّل، واعتراضه على نصوص الوحيين.

قال ابن تيمية: «من عارض آيات الله بمعقوله، فإنه لا علم عنده، إذ ذلك المعارض، وإن سمَّاه معقولاً، فإنه جهل وضلال، فليس بعلم ولا عقل ولا هدى... (إلى أن قال): ومن تبحَّر في المعقولات وميَّز بين البيِّنات والشبهات، تبيَّن له أن العقل الصريح أعظم الأشياء موافقة لما جاء به الرسول ﷺ وكلما عظمت معرفة الرجل بذلك، عظمت موافقته للرسول ﷺ»[٥].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٢٦٦.

(٢) - انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة: ١/ ٣٩٣.

(٣) - البداية لابن كثير: ١٠/ ٢٩٧.

(٤) - الحجة في بيان المحجة لقوام السُّنة الأصفهاني، ٢/ ٢٩٥، بتصرف يسير.

(٥) - الدرء: ٥/ ٢٦٣، ٣١٤.

فالأذكياء وأصحاب المواهب الذهنية الحادة لا يحصل لهم الانتفاع بعقولهم في الدارين إلا بلزوم الشريعة والاعتصام بالكتاب والسُّنة؛ فالعقل خلقه الله - تعالى - لأجل عبادته، ولا يَشرُف هذا العقل، ولا يظهر خيره العميم، ولا يعظم أثره إلا بعبادة الله واتباع شرعه، بل إن العبد يعتري عقله الفساد، ويطيش حلمه، لأجل مخالفة الشرع... كما قرره ابن القيم بقوله: «إن الله - سبحانه - اقتضت حكمته وعدله أن يُفسد على العبد عقله الذي خالف به رسله، ولم يجعله منقاداً لهم، مسلماً لِـمَا جاؤوا به، مذعناً له؛ فأول ما أفسد - سبحانه - عقل شيخهم القديم إبليس؛ حيث لم يَنْقَد به لأمره، وعارض النص بالعقل، وذكر وجه المعارضة، فأفسد عليه عقله غاية الإفساد، حتى آل الأمر إلى أن صار إمام المبطلين، وقدوة الملحدين، وشيخ الكفار والمنافقين... (إلى أن قال): فما عصي الله بشيء إلا أفسده على صاحبه ومن أعظم معصية العقل، إعرضه عن كتابه ووحيه...»[1].

وإن تعجْب فعجبٌ من أقوام تزن عقولهم الجبال، ثم لهم مقالات واعتقادات محل تهكم وسخرية، وموطن مكابرة وسفسطة، كما في مقالات فلاسفة اليونان، وكفرة أهل الكتاب، ومن شابههم من مبتدعة هذه الأمة؛ فهي حقيقة مطَّردة وسنة ثابتة: أن من جانَبَ سبيل المرسلين، وزاغ عن الصراط المستقيم، فإن انتكاس العقل يصيبه، وطيش الأحلام يلازمه. والمقصود أن العقل لا يتحقق أثره ولا تعم بركته إلا فيما ينفع، وتفتيقه فيما يصلح دون إفراط وغلو؛ فلا يتوثب على الشرع، ولا يتجاوز حدود ما أنزل الله على رسوله.

وتاريخ الإسلام حافل بالنماذج الرائعة، والقدوات الرفيعة من أصحاب العقول الفذة، من العلماء الربانيين الذين جمعوا بين رسوخ العلم الشرعي، وحِدَّة الذكاء وتوقده، وإخبات العبادة وإخلاصها.

---

(١) الصواعق المرسلة: ٣/ ٨٦١، ٨٦٥

«قال الشعبي - رحمه الله -: إنما كان يطلب هذا العلم من اجتمع فيه العقل والنسك»[1].

وأبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - إحدى هذه النماذج النادرة والشخصيات الفريدة التي تميزت بقوة ذكاء، وسرعة إدراك، وسيلان ذهن حتى قالوا عنه: «كأن عينيه لسانان ناطقان» وسنشير إلى جوانب من ذلك في مرحلة نشأته ورهقه.

- ناظر ابن تيمية وهو دون البلوغ، وكان يحضر المدارس والمجالس في صغره فيتكلم ويناظر ويفحم الكبار، وأفتى في سن السابعة عشرة من عمره، وكذا بدأ التأليف في سن السابعة عشرة، وقبل ذلك كان قد أتقن العلوم من: التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعربية، والتاريخ، والجبر، والمنطق، والملل، وعلم أهل الكتابين، وعلم أهل البدع... وغيرها وهو ابن بضع عشر سنة[2].

- كان في بداية أمره يخرج أحياناً إلى الصحراء يخلو عن الناس، ويطلب الأنس بالله والشوق للقائه... ويتمثل قول الشاعر:

وأخـــرج مــن بــين الــبــيــوت لعلني

أحــدث عنك النفس بـالـسرِّ خـالـيـاً[3]

نشأ - رحمه الله - في عفاف وتألُّه واتباع وإخبات كما في هذه الواقعة التي حكاها - رحمه الله - قائلاً: «كنت في أوائل عمري حضرت مع جماعة من أهل الزهد والعبادة،

---

(١) - سير أعلام النبلاء: ٤/ ٣٠٧.

(٢) - انظر: مقدمة الجامع لسيرة ابن تيمية، تقديم بكر أبو زيد.

(٣) - انظر مدارج السالكين: ٣/ ٥٩، ٦٠.

فبتنا بمكان، وأرادوا أن يقيموا سماعاً[1]، وأن أحضر معهم فامتنعت من ذلك، فجعلوا لي مكاناً منفرداً قعدت فيه، فلما سمعوا وحصل الوجد صار الشيخ الكبير يهتف لي في حالة وَجْدِه ويقول: يا فلان! قد جاءك نصيب عظيم، تعال خذ نصيبك، فقلت لهم: أنتم في حل من هذا النصيب، فكل نصيب لا يأتي من طريق محمد بن عبد الله ﷺ فإني لا آكل منه شيئاً.

والذي قلته أن هذا النصيب وهذه العطية سببها غير شرعي، ليس هو طاعة لله ورسوله، ولا شَرَعها الرسول...»[2].

- ولئن كان الأطفال والناشئة في مرحلة لهو وتصابي، ولعب ومرح، فإن أبا العباس في طفولته. في جدٍّ وجَلَد في تحصيل العلم وتحقيقه؛ إذ طَلَبَ العلم وهو في السابعة من عُمُره، وأخذ عن أكثر من مائتي عالم في دمشق الشام، بل إنه ناظر - وهو طفل صغير - أتباع ابن عربي الزنديق في هذيانهم باسم «هو» فيجعلون قول لا إله إلا الله ذكراً للعامة، واسم الله المفرد (الله) للخاصة، و (هو) لخاصة الخاصة... فكان من هذه المناظرة ما سطَّره قائلاً: «قال لي مرة شخص من هؤلاء الغالطين في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] قال المعنى: وما يعلم تأويل (هو) أي اسم (هو) الذي يقال فيه (هو، هو)، وصنف ابن عربي كتاباً في (الهو) فقلت له - وأنا إذ ذاك صغير جداً - لو كان كما تقول: لكتبت في المصحف مفصولة (تأويل هو) ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا، معلوم الفساد بالاضطرار...»[3].

---

(١) يعني: سماعاً بدعياً من إنشاد قصائد ومنظومات على سبيل التعبد تصدُّ عن سماع القرآن... وقد يصحبها بعض المعازف، كما هو مبسوط في الاستقامة لابن تيمية، والسماع لابن القيم وتلبيس إبليس لابن الجوزي.

(٢) - مجموع الفتاوى: ١٠/ ٤١٨ - ٤١٩، باختصار.

(٣) - مجموع الفتاوى: ١٠/ ٥٦٠.

- وإذا تجاوزنا عالم اليقظة إلى عالم النوم والأحلام، فأحلام عموم الناشئة يكثر فيها الاحتلام وأضغاث الأحلام وما أشبهه! وأما أبو العباس - رحمة الله عليه - فقد علت همته وشَرُفت نفسه، حتى في أحلامه ومناماته وقت رهقه وشبابه؛ إذ ليس له شغل ولا همٌّ إلا بالإقبال على العلم والتصنيف، والذبِّ عن دين الله - تعالى - فكان يورد الحجج والبينات في الردِّ على المبطلين، كما في مناظرته لابن سينا في المنام؛ حيث قال ابن تيمية - رحمه الله -: «وقد كنت في أوائل معرفتي بأقوال الفلاسفة بعد بلوغي بقريب، وعندي من الرغبة في طلب العلم، وتحقيق هذه الأمور ما أوجَبَ أني كنت أرى في منامي ابن سينا، وأنا أناظره في هذا المقام وأقول له: أنتم تزعمون أنكم عقلاء العالم وأذكياء الخلق، وتقولون مثل هذا الكلام الذي لا يقوله أضعف الناس عقلاً، وأورد عليه مثل هذا الكلام فأقول: العقل الأول إن كان واحداً من جميع الجهات فلا يصدر عنه إلا واحد، لا يصدر عنه عقل ونفس وفلك، وإن كان فيه كثرة، فقد صدر عن الواحد أكثر من واحد، ولو قيل: تلك الكثرة هي أمور عدمية؛ فالأمور العدمية لا يصدر عنها وجود... إلخ»[1].

وقد اقتصرت في النقل السابق على ما كان واضحاً سهلاً، وتركت العويص والعميق إشفاقاً على الكاتب، ورفقاً بالقارئ!

وأخيراً فلقد كانت هذه العقلية الباهرة وسطاً بين الإفراط والتفريط، فلئن كان تراثه النفيس حافلٌ بالبراهين العقلية والحِجَاج والبراهين التي نسفت «معقولات» الفلاسفة وأشباههم من المتكلمين، وترغيبه في النظر في العلوم الصادقة: كالجبر، وعويص الفرائض، والوصايا، لشحذ الذهن وتفتيقه[2]. فإن في تراثه تأكيداً وتقريراً بلزوم العقل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: ٥/ ٢٦٣، - ٢٦٤.

(٢) انظر: الردُّ على المنطقيين: ص ٢٥٥.

للشرع، وموافقة العقل الصريح للنقل الصحيح، والتحذير من انفلات العقل وخروجه عن ناموس الشريعة، وكذا توسطه تجاه ما يحرِّك الذهن؛ إذ لا حاجة إلى الإغراق في حساب النجوم، والاشتغال بمعرفة أقدار الأفلاك وحركاتها وصفاتها، فهو كثير التعب قليل الفائدة...»[1].

فعلى الدعاة والمشتغلين بالمحاضن التربوية أن يلتفتوا إلى هؤلاء الأعلام؛ ففي الأمة من النوابغ والأذكياء ما لا يحصى؛ فيحتاج إلى تهيئة البيئة الملائمة، والظروف المناسبة في إعداد هؤلاء النوابغ، وتوجيههم إلى العلم الشرعي والتربية الإيمانية التعبدية؛ إذ صار النبوغ - الآن - يقترن بالاشتغال بسائر العلوم وإهمال علوم الشريعة، والله المستعان.

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٣٥/ ١٨١.

١٤. معالم الحج في تقريرات ابن تيمية[١]

لم يحج ابن تيمية - رحمه الله - إلا حجة واحدة سنة ٦٩٢ هـ، وناله وأصحابَه في الطريق ريح شديدة جداً، مات بسببها أقوام، وحملت الريح جِمالاً عن أماكنها، واشتغل كل أحد بنفسه[٢]. وبعد عودته من الحج آلت إليه الإمامة في العلم والدين[٣].

ومع هذا فقد حفلت مؤلفاته بتحريرات رصينة لمسائل الحج، واختيارات نفيسة وتقعيدات متينة، وفتاوى جليلة... ولن نَعْرِض في هذه السطور لشيء من ذلك؛ إذ قد أوعبها الباحثون واستوفاها المحققون، وإنما نسوق معالم كبيرة وملامح كليَّة من خلال تقريرات ابن تيمية بشأن هذه الشعيرة العظيمة:

- من المعلوم أن الكعبة - حرسها الله - هي مهوى القلوب، ومحط الأفئدة «ولهذا أخبر - سبحانه - أنه [أي البيت الحرام] مثابة للناس؛ أي: يثوبون إليه على تعاقب الأعوام من جميع الأقطار، ولا يقضون منه وَطَراً، بل كلما ازدادوا له زيارة، ازدادوا له اشتياقاً.

لا يرجعُ الطَّرْفُ عنها حين ينظرها
حتى يعودَ إليها الطَّرْفُ مشتاقا

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٦٨.

(٢) - انظر البداية والنهاية لابن كثير: ١٣/ ٣٥٢.

(٣) - انظر الجامع لسيرة ابن تيمية، صفحة (ص). ونظير ذلك ما سطَّره العلامة عبد الرحمن بن حسن عن جدِّه الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - لما حجَّ بيت - الله الحرام، وقف الإمام في الملتزَم وسأل الله - تعالى - أن يُظهِر هذا الدين بدعوته، وأن يرزقه القبول من الناس. ينظر: المقامات لعبد الرحمن بن حسن: ص ٧.

فللّه كم لها من قتيل وسليب وجريح، وكم أُنفق في حبها من الأموال والأرواح، ورضي المحب بمفارقة فِلَذ الأكباد والأحباب والأوطان...»[1].

وقد تحدَّث ابن تيمية عن عَظَمَة الكعبة، وانجذاب القلوب إليها، وحِفْظِ الله – تعالى – لهذا البيت العتيق مما هو أكبر آيات الرسل، وأعظم المعجزات الخارجة عن قدرة البشر، والتي أوجبت حيرة الفلاسفة وأشباههم.

قال ما ملخصه: «وكذلك ما خصَّ الله به الكعبة البيت الحرام من حين بناه إبراهيم وإلى هذا الوقت: من تعظيمه وتوقيره وانجذاب القلوب إليه، ومن المعلوم أن الملوك وغيرهم يبنون الحصون والقصور، ثم لا يلبث أن ينهدم ويُهان، والكعبة بيت مبني من حجارة سود بوادٍ غير ذي زرع، ليس عنده ما تشتهيه الأنفس من البساتين والمياه، ولا عنده عسكر يحميه من الأعداء، بل كثيراً ما يكون في طريقه من الخوف والتعب والعطش والجوع ما لا يعلمه إلا الله، ومع هذا فقد جعل الله من أفئدة الناس التي تهوي إليه ما لا يعلمه إلا الله، وهذا مما يُعلَم بالاضطرار أنه خارج عن قدرة البشر وقوى النفوس وأبدانهم، والذي بناه قد مات من ألوف السنين. ولهذا كان أمر البيت مما حيَّر هؤلاء الفلاسفة والمنجمين؛ لكونه خارجاً عن قوانين علومهم، حتى اختلقوا لذلك من الأكاذيب ما يعلمه كل عاقل لبيب، مثل قول بعضهم: إن تحت الكعبة بيتاً فيه صنم يُبَخَّر ويصرف وجهه إلى الجهات الأربع ليُقْبِل الناس إلى الحج، وهذا مما يعلم كل مَنْ عرف أمر مكة أنه من أبين الكذب...»[2].

ومن العجب أن يعمد الرافضة الحمقى إلى احتقار الكعبة، والغلو في كربلاء؛ لأن فيها قبر الحسين بن علي – رضي الله عنهما – وتقول روايات الرافضة: إن الكعبة ليست

(١) – زاد المعاد لابن القيم: ١/ ٥١.

(٢) – الصفدية: ١/ ٢٢٠،٢٢١ = باختصار.

إلا ذَنَباً مهيناً لأرض كربلاء[1].

بينما عند أهل الكتاب الإخبار بعظمة الكعبة وكثرة قاصديها، وهلاك مَنْ قَصَدَها بخراب ونحوه، كما بيَّنه ابن تيمية[2].

- احتفى ابن تيمية بتقرير شعيرة الحج، وعظيم شأنه، فجعله من الديـــن المِلِّيِّ الذي جـــاءت به الرسل - عليهم السلام - وقرر أن الحج من الحنيفية ملَّة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - فالحنيف هو الحاج إلى بيت الله الحرام.

فقال - رحمه الله -: «معلوم باتفاق الأمم، ونَقْل المتواتر أن إبراهيم وإسماعيل بنيا البيت الحرام الذي ما زال محجوجاً من عهد إبراهيم، تحجُّه العرب، وغير العرب من الأنبياء وغيرهم، كما حجَّ إليه موسى بن عمران، ويونس بن متَّى...

ولما بعث الله محمداً ﷺ أوجب حجَّه على كل أحد، فحجَّت إليه الأمم من مشارق الأرض ومغاربها»[3].

وقال في موطن آخر: «والحج داخل في الحنيفية من حين أوجبه الله على لسان محمد ﷺ فلا تتم الحنيفية إلا به، وهو من ملة إبراهيم، وما زال مشروعاً من عهد إبراهيم.

قال أبو العالية: الحنيف الذي يستقبل البيت بصلاته، ويرى حجَّه عليه واجباً، إن استطاع إليه سبيلاً.

فالحج كان من الحنيفية، لكن كان من مستحباتها لا من واجباتها»[4].

---

(١) انظر أصول مذهب الشيعة لناصر القفاري: ٢/ ٤٦٢، ٤٦٦.

(٢) - . انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٣/ ٣٢٨، ٣٢٩.

(٣) - الجواب الصحيح: ٣/ ٣٠٦،٣٠٧ = باختصار.

(٤) - جامع المسائل: ٥/ ١٨٢-١٨٤ = باختصار، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٣٨٠.

بل جزم - رحمه الله - أن الكعبة هي قِبْلة الأنبياء - عليهم السلام - وليس بيت المقدس، فقال: «إن الكعبة ومسجدها وحرمها أفضل بكثير من بيت المقدس وهي البيت العتيق، وقِبْلَة إبراهيم وغيره من الأنبياء، ولم يأمر الله قط أحداً أن يصلي إلى بيت المقدس؛ لا موسى ولا عيسى...»[(١)].

- ألمح ابن تيمية إلى ما يمكن أن يسمى بألاعيب السياسة ودجلها، وإحداث دين باطل وتطويعه لأهواء السلاطين؛ فإنه لما وقعت الفتنة بين عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - وعبد الملك بن مروان، وكان ابن الزبير يخطب في أيام منى وعرفة، وينال من بني مروان؛ فمال معظم أهل الشام إليه، وبلغ ذلك عبد الملك بن مروان، فمنع الناس من الحج فضجوا.

قال ابن تيمية: «وقد قيل: إن الناس كانوا يقصدون الحج فيجتمعون بابن الزبير، أو يقصدونه بحُجَّة الحج، فعظَّم عبد الملك شأن الصخرة بما بناه عليها من القبة، وجعل عليها من الكسوة في الشتاء والصيف؛ ليكثر قَصْد الناس لبيت المقدس؛ فيشتغلوا بذلك عن قَصْد ابن الزبير، والناس على دين الملك، وظهر في ذلك الوقت من تعظيم الصخرة وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يعرفونه بمثل هذا»[(٢)].

بل جاء في تاريخ ابن كثير: «ولم يكن يومئذٍ على وجه الأرض بناء أحسن ولا أبهى من قبة صخرة بيت المقدس؛ بحيث إن الناس التهوا به عن الكعبة والحج، وأتوه من كل مكان»[(٣)].

ولما قال عبد الملك بن مروان عن صخرة بيت المقدس: هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله، قال عروة بن الزبير: سبحان الله! يقول الله - تعالى -: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ

(١) - مجموع الفتاوى: ٧/ ٢٧٩. (الإيمان الكبير).

(٢) - اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٨١٠.

(٣) - البداية والنهاية: ٨/ ٢٨٠.

السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. إنما هذا جبل قد أخبرنا الله أنه يُنْسَف نسفاً[١].

والمقصود أن هذه «المضارة» والمباهاة سرعان ما لحقها الزوال والاندراس فأمست أثراً بعد عين؛ «فما لم يكـــن لله لا ينفع ولا يدوم»[٢].

وهذه الواقعة تُذَكِّرنا بما فعله أبرهه الأقلف عندما بنى الكنيسة الخسيسة (كما عبَّر ابن كثير)، والمسماة بـ «القُلَّيس» من أجل أن يصرف الناس عن حج بيت الله الحرام، فجاء رجل من أهل مكة، فأحدث فيها، فغضب أبرهه، وسار بجيشه ليهدم الكعبة، فأهلكه الله عاجلاً غير آجل، فالحمد لله[٣].

وأما «القُلَّيس» فصارت قَفْراً، ثم نُقِضَت حجراً حجراً وعفت آثارها في عهد الخليفة العباسي «السفاح»[٤].

- من الأصول العظام التي يؤكدها ابن تيمية أن لا يُعبَد الله إلا بما شرع، والتحذير من البدع وكل ما يفضي إلى مضاهاة الشريعة، ومجانبة الأعياد البدعية.

فكان من تقريراته ما يلي: «المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة جعلها الله عيداً، مثابة للناس، يجتمعون فيها، وينتابونها للدعاء والذِّكر والنسك، وكان للمشركين أمكنة ينتابونها للاجتماع عندها، فلما جاء الإسلام محا الله ذلك كله»[٥].

وغلَّظ على من تحرَّى زيارة بيت المقدس أيام الحج؛ لما فيه من الابتداع، ومضاهاة الحج إلى بيت الله الحرام، فقال: «إن زيارة بيت المقدس مستحبة مشروعة للصلاة فيه

(١) - أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد: ١/ ٢٥٠.

(٢) - التدمرية لابن تيمية: ص ٢٣٢.

(٣) - انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٢/ ١٧٠، وقاعدة عظيمة لابن تيمية: ص ١٠١.

(٤) - انظر البداية والنهاية لابن كثير: ٢/ ١٧٠.

(٥) - اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٦٦٠.

والاعتكاف، وهو أحد المساجد الثلاثة التي تُشَدُّ إليها الرحال، لكن قَصْد إتيانه في أيام الحج هو المكروه؛ فإن ذلك تخصيص وقت معيَّن بزيارة بيت المقدس، ولا خصوص لزيارته في هذا الوقت على غيره. ثم فيه أيضاً مضاهاة للحج إلى المسجد الحرام، وتشبيهاً له بالكعبة، ولهذا قد أفضى إلى ما لا يشك مسلم في أنه شريعة أخرى غير شريعة الإسلام»(١).

وما ألمح إليه شيخ الإسلام من تبديل شريعة الإسلام قد أضحى ظاهراً جليّاً عند الروافض؛ ففي زندقة جوفاء وكذبة صلعاء جاء في كافي الكليني: «من زار قبر الحسين يوم عرفه كتب الله له ألف حجة وألف عمرة وألف غزوة»(٢).

فهذا المكر المكشوف والإفك الرخيص ما هو إلا سعي متعثر لأجل نبش ملة عمرو بن لُحَي، وطَمْس الحنيفية ملة إبراهيم - عليه السلام - وصَرْف الناس عن الحج إلى بيت الله الحرام.

وأشار ابن تيمية في غير موطن إلى المباعدة عن تخصيص بقاع بالزيارة والعبادة، وما في ذلك من إحداث في دين الله، ومجانبة سبيل المؤمنين، فقال: «وحجَّ النبي ﷺ ومعه جماهير المسلمين، لم يتخلف عن الحج معه إلا من شاء الله، وهو في ذلك كله: لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء، ولا يزوره، ولا شيئاً من البقاع التي حول مكة، ثم بعده خلفاؤه الراشدون وغيرهم من السابقين الأولين؛ لم يكونوا يسيرون إلى غار حراء ونحوه للصلاة فيه ولا للدعاء»(٣).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٦٣٧، وينظر: مجموع الفتاوى: ٢٧/ ١٥.

(٢) انظر: أصول الشيعة للقفاري: ٢/ ٤٦٠.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٧٩٧ = بتصرف يسير، وانظر: منهاج السنَّة النبوية: ٢/ ٤٤٨، ومجموع الفتاوى: ٢٦/ ١١٩،١٤٤.

والمقصود: أن الخروج عن الشرع المنزل، والتفلُّت من لزوم السنَّة قد سوَّغ لديهم الحج إلى المشاهد والقبور[1]، ولذا قال ابن تيمية: «من زار مكاناً من هذه الأمكنة (يعني: القُمامة)[2]، أو بيت لحم، أو كنائس النصارى) معتقداً أن زيارته مستحبة والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته، فهو ضال خارج عن شريعة الإسلام»[3].

كما حرر أن (الحرم) لا يطلَق إلا على حرم مكة اتفاقاً، وحرم المدينة النبوية عند الجمهور؛ فلا يصح إطلاق الحرم على بيت المقدس، ولا الخليل[4]. فضلًا عن إطلاقه على حرم جامعة ونحوها.

وذكر ابن تيمية أن الشياطين قد تحمل أقواماً من بلاد بعيدة إلى عرفة، دون أن يتَّبِعوا الشريعة ويلزموا الطريقة النبوية، وحكى أن أحد العلماء أنكر على هؤلاء، فقال: «إن هذا الذي تفعلونه لا يُسقط الفرض عنكم، ولا يتقبَّله الله حتى تحجُّوا كما أمر الله ورسوله ﷺ، فقالوا: نحن نقبل منك ونحج معك على السنَّة؛ فلما حجُّوا قالوا: جزاك الله خيراً؛ فإنَّا في هذه الحَجَّة ذقنا طعم العبادة لله وحلاة الحج»[5].

والمقصود أن أئمة السلف كابن تيمية - مثلاً - قد برعوا في إظهار هذه المعاني الكبيرة، والمقاصد الكلية، والأصول الجليلة لفريضة الحج، كما أنهم حرروا وحققوا فروع الحج ومسائله التفصيلية؛ فإظهار عَظَمَة الكعبة المشرَّفة باعثُه تعظيم الله - عز وجل - وتعظيم شعائره وحرماته. ودين الله - تعالى - قائمٌ على تعظيم الله وإجلاله. والحج من ملَّة التوحيد؛ إذ الحج نوع من القصد؛ فهو من توحيد الإرادة

---

(١) انظر: الرد على البكري (ت السهلي): ص ٣٠٦.

(٢) - قمامة: بالضم أعظم كنيسة للنصارى في بيت المقدس.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٧/ ١٤.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: ٢٦/ ١١٦، ١١٧ - ٢٧/ ١١، ١٥، واقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٨٠٩.

(٥) جامع المسائل: ١/ ٢١١.

والقصد (توحيد العبادة)، وفيه الدعاء والتفرغ إلى الله - تعالى - في جميع مناسك الحج، والدعاء هو العبادة، إضافةً إلى ما يحويه الحج من تَقَصُّد مخالفة المشركين ومجانبة أصحاب الجحيم، وأيضاً فدين الله - تعالى - قائم على أصلين: أحدهما: ألا نعبد إلا الله كما سبق، والآخر: أن لا يُعبد إلا بما شرع؛ فلزوم الشرع المنزَّل هو آكد وأجلُّ أصول الدين. والاعتصام بالسنَّة سبيل النجاة، وكفيل بمحو البدع وطَمْسِها؛ إذ إن من لم يفعل المشروع والسنَّة وقع في الممنوع والبدعة كما هو مشاهَد.

فيا له من دين لو أنَّ له رجالاً!

١٥. ابن تيمية مدرسة دعوية[١]

«أنا إن قُتلت كانت لي شهادة، وإن نفوني كانت لي هجرة، ولو نفوني إلى قبرص لدعوتُ أهلها إلى الله وأجابوني، وإن حبسوني كان لي معبداً، وأنا مثل الغنمة كيفما تقلبت تقلبت على صوف»[٢].

كان أبو العباس ابن تيمية نسيج وحده في مقام الدعوة إلى الله؛ فهو إمام رباني يؤتم به في شأن الدعوة تنظيراً وتأصيلاً، وعملاً وتنفيذاً.

ومن ذلك أنه «لما دخل الحبس وجد المحابيس مشتغلين بأنواع من اللعب كالشطرنج والنرد ونحو ذلك من تضييع الصلوات، فأنكر الشيخُ ذلك أشد الإنكار، وأمرهم بملازمة الصلاة والتوجه إلى الله بالأعمال الصالحة، والتسبيح والاستغفار والدعاء، ورغّبهم في أعمال الخير، وحضّهم على ذلك، حتى صار الحبس بما فيه من الاشتغال بالعلم والدين خيراً من كثير من المدارس، وصار خلق كثير من المحابيس إذا أُطلقوا يختارون الإقامة عنده...»[٣].

ومن جهوده الدعوية أنه ناظر ودعا أقواماً من غلاة الصوفية أهل وحدة الوجود، حتى استقاموا وصاروا دعاة للسنة، كما حكى ذلك بقوله - رحمه الله -: «فلما يسّر الله أنّي بيّنت لهم حقائقهم، وكتبت في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قولهم، وتبيّن لهم بطلانه بالعقل الصريح، والنقل الصحيح، رجع عن ذلك من علمائهم

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٠.
(٢) الجامع لسيرة ابن تيمية (ص٩٤).
(٣) العقود الدرية لابن عبدالهادي (ص ٣٣١).

وفضلائهم من رجع، وأخذ هؤلاء يثبتون للناس تناقضهم، ويردونهم إلى الحق»[1].

ولما لقي ابنُ تيمية عبدَالسيد قاضي اليهود، بيّن له بطلان دينهم، وما هم عليه وما بدّلوه من كتابهم.. فعندئذ أسلم عبدالسيد، وحسن إسلامه، وأسلم على يديه خلق كثير من قومه وغيرهم[2].

إن هذا النَّفَس الدعوي لدى ابن تيمية مبني على أصلين كبيرين:

- العلم بالحق، والفقه في دين الله، والدراية بأحكام الشريعة، وبرد اليقين ورسوخ الإيمان.

- الرحمة بالخلق، والإشفاق عليهم، والحرص على هدايتهم، وقضاء حوائجهم، والشفاعة لهم، وفكاك أسيرهم، وتعليم جاهلهم، وتذكير غافلهم، وجهادهم لأجل هدايتهم.

وقد نال ابن تيمية أرفع الأحوال وأعلى المقامات في الجمع بين العلم بالحق والرحمة بالخلق؛ فالجمع بينهما نادر جداً، لكن أصحاب القلوب الكبيرة يضمّون ذلك كله، وأهل العقول الكاملة يستوعبون ويجمعون علماً ورحمة؛ إذ يغلب على طوائف من العبّاد إيثار العزلة، والانقباض عن خلطة الناس، كما أن الكثير من المشتغلين بنفع الناس وقضاء مصالحهم، قد يلحقهم قصور عبادة أو رقة ديانة.

وقد أشار ابن رجب إلى تعسّر الجمع بين حق الرب وحق العبد فقال عند شرحه لقوله ﷺ: «وخالق الناس بخلق حسن»[3]:

---

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٦).

(٢) ينظر: البداية لابن كثير (١٤/ ١٩، ٧٥)، وينظر: الفتاوى (٢/ ٣٥٩، ١٣/ ١٨٧)، الرد على الشاذلي (ص ١٥٥).

(٣) جزء من حديث أخرجه أحمد (٥/ ١٥٣)، والترمذي (ح ١٩٨٧)، والدارمي (٢/ ٣٢).

«هذا من خصال التقوى، ولا تتم التقوى إلا به، وإنما أفرده بالذكر للحاجة إلى بيانه، فإن كثيراً من الناس يظن أن التقوى هي القيام بحق الله دون حقوق عباده، فنصّ له على الأمر بإحسان العشرة للناس، فكثيراً ما يغلب على من يعتني بحقوق الله إهمالُ حقوق العباد بالكلية أو التقصير فيها، والجمع بين القيام بحقوق الله وحقوق عباده عزيز جداً لا يقوى عليه إلا الكُمّل من الأنبياء والصدّيقين»[1].

- طالما أكد ابن تيمية على أن سياسة الخلق ورعايتهم لا تحصل إلا بالشجاعة والكرم؛ فجميع بني آدم يتمادحون بالشجاعة والكرم[2]، والدعاة إلى الله لا يمكن أن يسوسوا المدعوين إلا بالشجاعة والإقدام، والكرم والسخاء؛ فإن ترويض النفوس على قبول الاستقامة لا يتحقق إلا بشجاعة وجود، وابن تيمية ذو شجاعة «خالدية» بهرت علماء زمانه وحكام عصره، فإن شجاعته وقوة قلبه فأمرٌ يتجاوز النعت ويفوق الوصف[3]، كما كان ذا كرم ونفع منقطع النظير حتى قال عنه الذهبي: «له محبّون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التجار والكبراء، وسائر العامة تحبّه، لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً بلسانه وقلمه»[4].

لقد كان لشجاعة أبي العباس وكرمه أعظم النفع وأكبر الأثر في ظهور دعوته واندراس البدع والضلالات.

ومع هذه الشجاعة والإقدام فإن أبا العباس يحضّ على الرفق واللين في تبليغ رسالات الله، فهي شجاعة لا تنفك عن رفق ولين، فلا تهوّر ولا عنف، ولا جبن ولا

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٤٥٤).
(٢) ينظر: الفتاوى (٢٨/ ٢٩١)، وجامع المسائل (٢/ ٣٠٨، ٨/ ٩٧)، والإيمان (ص ٤).
(٣) ينظر: العقود الدرية (ص ٣٢٩)، (ص ٣٩٧).
(٤) العقود الدرية (ص ١٦٩).

هلع، وكما عبّر - رحمه الله -: «رفق ولين يُوصِل به إلى المخاطبين حقيقة البيان، والرفق في الجهاد باليد واللسان»[1].

وقال - في موطن آخر -: «والقيام بالواجبات من الدعوة الواجبة وغيرها يحتاج إلى شروط يُقام بها...»، وذكر منها: «الرفق ليسلك أقرب الطرق إلى تحصيل المقصود»[2].

- عرّف أبو العباس الدعوة إلى الله بتعريف واضح جامع؛ فقال: «الدعوة إلى الله هي الدعوة إلى الإيمان به، وبما جاءت به رسله، بتصديقهم فيما أخبروا به، وطاعتهم فيما أمروا»، إلى أن قال: «فالدعوة إلى الله تكون بدعوة العبد إلى دينه، وأصل ذلك عبادة الله وحده ولا شريك له»[3].

فهذا تعريف واضح بيّن[4]، ويجمع بين أصلي الدعوة، وهما: الدعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له (الإخلاص)، والدعوة على بصيرة، وفق شرع الله وسبيل المرسلين (الاتباع)، كما قال عز وجل: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

- فأما الإخلاص فقد قرر ابن تيمية أن جميع الرسل عليهم السلام يقولون: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩] ، وقال نبينا عليه الصلاة والسلام: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [ص: ٨٦]، وقال: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [سبأ: ٤٧]؛ فهو يُعلّم ويهدي، ويدل القلوب على

---

(١) جامع المسائل (٤/ ٣٩٠).

(٢) الفتاوى (١٥/ ١٦٧)، وينظر: الاستقامة (٢/ ٢٣٣).

(٣) الفتاوى (١٥/ ١٥٧، ١٥٨)، باختصار.

(٤) وازن بين هذا التعريف الجلي الشامل وبين تعريفات بعض المعاصرين، والذين عرّفوا «الدعوة» بما هو أخفى، وحدّوا الأظهر بالأخفى؛ يبدو أن هاجس الحد على طريقة المناطقة والهروب من «الدور» أوقعهم في هذا الغموض في التعريف!

صلاحها في الدنيا والآخرة بلا عوض، وأن هذا سبيل من اتبعه، كما قال: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

وأما المخالفون للرسل فحالهم كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]»[١].

وقال – رحمه الله –: «تعليم القرآن والعلم بغير أجرة، هو أفضل الأعمال، وأحبّها إلى الله، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام... إلى أن قال: «إن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورّثوا العلم، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر، والأنبياء صلوات الله عليهم إنما كانوا يعلمون العلم بغير أجرة...»[٢].

وأما عن شرط الاتباع لرسول الله ﷺ في الدعوة، فقرره المؤلف بقوله: «ودعوته إلى الله هي بإذنه، لم يشرع ديناً لم يأذن به الله، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]؛ خلاف الذين ذمّهم في قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]»[٣].

وبهذا يُعلم أنه لا يجوز دعوة الناس إلى الله تعالى بوسيلة بدعية، فإن الله تعالى أتمّ الدين وأكمله، وما لم يكن يومئذ ديناً فليس اليوم بدين.

وهذا ما بيّنه ابن تيمية لما سئل عن شيخ صوفي يتوّب العصاة بطرق بدعية، فقرر ابن تيمية أن هذا «الشيخ جاهل بالطرق الشرعية التي بها تتوّب العصاة، أو عاجز عنها، فإن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين كانوا يدعون من هو شرٌّ من هؤلاء من أهل الكفر والفسوق والعصيان بالطرق الشرعية، التي أغناهم الله بها عن الطرق البدعية.

(١) ينظر: الفتاوى (١٦/ ٣١٤-٣١٦).

(٢) الفتاوى (٣٠/ ٢٠٤، ٢٠٥)، وينظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٣٨٦).

(٣) الفتاوى (١٥/ ١٦١).

فلا يجوز أن يقال: إنه ليس في الطرق الشرعية التي بعث الله بها نبيّه ما يتوّب به العصاة، وأمصار المسلمين وقراهم قديماً وحديثاً مملوءة ممن تاب إلى الله واتقاه، وفعل ما يحبّه الله ويرضاه بالطرق الشرعية، لا بهذه الطرق البدعية»[1].

- بيّن المؤلف أنه إذا تعسّر سلوك الطريق الشرعية إلا بنوع من الإحداث والابتداع، لأجل غياب القائم بالطريق الشرعية المحضة، فإنه يسوغ ذلك، وعلله قائلاً:

«فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية»[2].

كما أشار المؤلف إلى تأليف القلوب[3]، وحاجة النفوس إلى حظوظ دنيوية حتى تقبل الحق[4]، وأن أهل الحق يتدرجون في دعوة الناس إلى الله شيئاً بعد شيء[5].

وأخيراً فإن تراث ابن تيمية وسيرته مدرسة دعوية متكاملة، قائمة على تأصيل علمي ورسوخ شرعي، دراية بالنفوس وآفاتها وأحوالها، ورحمة بالخلق وإشفاق، فرحم الله أبا العباس.

---

(١) الفتاوى (١١/ ٦٢٤، ٦٢٥)، باختصار.

(٢) الفتاوى (١٠/ ٣٦٤)، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦١٦).

(٣) الاستقامة (٢/ ٢٦٢).

(٤) ينظر: الفتاوى (٢٨/ ٣٦٦).

(٥) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٥١٠).

١٦. نظرات تيمية في النفس الفرعونية[١]

«قال بعض العارفين: ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون، إلا أنه قدر فأظهر، وغيره عجز فأضمر»[٢].

هذا النَفَس الفرعوني اتسع خرقه، وتفاقم شرّه عند بني آدم، كما كشفه ابن تيمية بقوله: «إن فرعون طلب أن يعبد من دون الله.. وفي نفوس سائر الإنس شعبة من هذا، وهذا إن لم يعن الله العبدَ ويهده وإلا وقع في بعض ما وقع فيه فرعون بحسب الإمكان.

وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرّف نفسه والناس وسمع أخبارهم؛ رأى الواحد منهم يريد لنفسه أن تطاع وتعلو بحسب قدرته.

فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة بحسب إمكانها؛ فتجد أحدهم يوالي من يوافقه على هواه، ويعادي من يخالفه في هواه.. والواحد من هؤلاء يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه، لكنه لا يتمكن مما تمكن منه فرعون من دعوى الإلهية، وجحود الصانع.

وكثير من الناس ممن عنده بعض عقل وإيمان، إن كان مطاعاً مسلماً، طلب أن يطاع في أغراضه، وإن كان فيها معصية لله.. وهذه شعبة من حال فرعون...»[٣].

هذه النظرة العميقة لأبي العباس ابن تيمية استوعبت فقه النصوص الشرعية، وسبرت غور النفس البشرية، فنصوص الكتاب والسنة قررت أن الإيمان يتبعض، فهو

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣١.

(٢) الفتاوى (٨/ ٢١٧)، (١٤/ ٣٢٤).

(٣) الفتاوى (١٤/ ٣٢٣-٣٢٥) باختصار، وينظر: الفتاوى (٨/ ٢١٨).

شعب متعددة ومتفاضلة، وكذا ما يقابله من الكفر والنفاق فإنه يتبعض، وكذا يقال في «الفرعنة» فهي شعب متفاوتة، ودركات متعددة.

ويبهرك درايته بكمائن النفوس وآفاتها، وغوائل الأهواء ودقائقها، فهذا الداء (حبّ الرياسة والعلو) تجده حاضراً في واقع عموم الناس، حتى قال سفيان الثوري: «الرياسة أحبّ إلى القرّاء من الذهب الأحمر»(١).

وقال سفيان أيضاً: رأيناهم يزهدون في الطعام والشراب، فإن نوزع أحدهم الرئاسة ناطح نِطاح الكباش(٢).

وبالجملة فالناس في حب الرياسة ما بين مستقل ومستكثر، ومستخْف بذلك ومجاهر، وعاجز وقادر.

وكما هو معتاد عند أبي العباس، أنه إذا كشف عن تلك الأدواء والعاهات، فإنه يتبعها بما يدفعها ويرفعها، فقد بيّن - رحمه الله - أن العبد إذا حقق الإخلاص لله تعالى في عبادته، فإنه يتحرر من رقّ حب الرياسات، فيخرج من قلبه تألّه ما سوى الله، فإن المخلص لله ذاق من حلاوة عبوديته لله ما يمنعه عن عبوديته لغيره، فأما إذا لم يكن مخلصاً لله، فإن قلبه يصير مستعبداً للرياسة أو المال(٣).

- ومن نظراته الثاقبة، وإشراقاته الرائعة في توصيف النفسية الفرعونية قوله: «كل من استكبر عن عبادة الله لا بد أن يعبد غيره، فإن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة.. وإن كان عبداً لغير الله يكون مشركاً، وكل مستكبرٍ فهو مشرك، ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكباراً عن عبادة الله، وكان مشركاً.. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ

---

(١) كتاب الورع للإمام أحمد (ص٩١).

(٢) ينظر: جامع المسائل لابن تيمية (١/ ٥٣).

(٣) ينظر: العبودية لابن تيمية (ص١٣٩-١٤٢).

أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، بل الاستقراء يدل على أنه كلما كان الرجل أعظم استكباراً عن عبادة الله، كان أعظم إشراكاً بالله، لأنه كلما استكبر عن عبادة الله ازداد فقراً وحاجة إلى المراد المحبوب الذي هو مقصود قلبه»[(١)].

هذا التقرير البديع لأبي العباس يظهر منهجية علمية تأصيلية في غاية الاطراد والاتساق، ويجلي فقهاً متيناً لنصوص الوحيين، ويكشف معرفة بطبائع النفوس، واستقراءً دقيقاً لأحوال البشر في سائر الأمم.

فطالما قرر ابن تيمية أن كل شخص مفتقر إلى غاية يقصدها، ومفتقر إلى جلب ما ينفعه، ودفع ما يضره، فهو حارث همام؛ فالقلب فقير إلى الله تعالى من جهة العبادة (العلة الغائية)، ومن جهة الاستعانة (العلة الفاعلة)، ولا يصلح أن يكون شيء من المخلوقات غاية يقصدها، كما لا يصلح أن يعتمد على المخلوق، فلا صلاح للعبد إلا بأن يكون الله معبوده ومقصوده، كما لا صلاح له إلا بالاستعانة بالله واعتقاد النفع والضر بيد الله وحده لا شريك له.

فإذا أعرض عن عبادة الله والاستعانة به، فلا بد أن يعبد غيره ويستعين بمن سواه، فهذا أمر حتم لازم، وكلما تفاقم إعراضه عن عبادة الله تفاقم شركه كما هو حال فرعون ونظرائه.

وهكذا ينطلق أبو العباس من قاعدة مستقرة مطردة، وهي أن من أعرض عن عبادة الرحمن أقبل على عبادة الشيطان، ومن استكبر عن عبادة الواحد القهار اشتغل بعبادة الأصنام والأحجار، كما كان فرعون وأشباهه.

- جزم ابن تيمية أن قصة موسى وفرعون أعظم قصص الأنبياء، وأكثرها اعتباراً،

---

(١) العبودية (ص١١١-١١٤) باختصار.

فقال رحمه الله: «قصة موسى هي أعظم قصص الأنبياء المذكورين في القرآن، وهي أكبر من غيرها، وتُبسط أكثر من غيرها»[1].

وقال في موطن آخر: «قصة موسى وفرعون أعظم القصص، وأعظمها اعتباراً لأهل الإيمان وأهل الكفر»[2].

ثم إن المقصود من قصص القرآن هو الاعتبار، فهي قصص عظة وعبر، وليست سمراً[3]، وكما قال رحمه الله: «لم يقصّ علينا في القرآن قصة أحد إلا لنعتبر بها، وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول»[4].

وتحقيقاً لهذا الاعتبار فقد احتفى ابن تيمية بقصة فرعون، وبسط الكلام على آراء فرعون ودعاويه، وأن لتلك الآراء الفرعونية امتداداً وأثراً وتأثيراً في جملة من مقالات الفرق الإسلامية، ويمكن تلخيص ذلك فيقال: إن أصول البدع والضلال التي تعود على الدين بالنقض والإخلال ترجع إلى أصلين: أحدهما: تعطيل الصانع، والإخلال بالتوحيد؛ فقد كان فرعون أشد الناس تعطيلاً ونقضاً لأصل التوحيد، فقد جحد الصانع وادّعى لنفسه الربوبية والألوهية، ثم إن مقالة نفاة الصفات الإلهية تؤول إلى قول فرعون، وأشنع من ذلك أن مقالة وحدة الوجود هي عين قول فرعون، حتى ادّعى زنادقة الاتحادية إسلام فرعون، ونصروه وعظّموه[5]!

وهذه المسائل جاءت مبسوطة في مواطن متعددة من كتب ابن تيمية، ومن ذلك قوله: «وهم (الجهمية) في هذا التعطيل موافقون في الحقيقة لفرعون رئيس الكفار الذي

(١) شرح العقيدة الأصفهانية (ص٦٩٣).
(٢) الفتاوى (١٢/ ٩)، وينظر: الفرقان بين الحق والبطلان (ص٥٠٦).
(٣) ينظر: الإيمان (ص١٧٦).
(٤) الفتاوى (٨/ ٢١٦)، وينظر: الفتاوى (١٣/ ٢٠).
(٥) ينظر: الردّ على الشاذلي (ص١٥٥).

جحد الصانع بالكلية، فإن جحود صفاته مستلزم لجحود ذاته»[١].

وقال أيضاً: «أن هؤلاء الذين يدّعون التحقيق والوَلاية القائلين بوحدة الوجود، أصل قولهم من الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم، وأن هؤلاء من جنس فرعون»[٢].

الثاني: جحد النبوة، وإنكار الرسالة، فقد كان فرعون في غاية الكفر بالرسالة «وموسى في غاية الحق والإيمان من جهة أن الله كلّمه تكليماً لم يجعل الله بينه وبينه واسطة من خلقه»[٣].

وبهذا يُعلم أن الخائضين في الكلام الإلهي بالنفي والتعطيل، وبالتأويل المذموم والتحريف، فيهم شعبة من فرعون في جحده للكلام الإلهي.

وأخيراً: فإن ضلال بني آدم لا حدّ له ولا قرار، فطالما انتكست الفطرة، أو انكسف العقل، أو غاب النقل، فلا تسل عن انسلاخ الآدميين، واجتيال الشياطين، فهذا الحاكم العبيدي - مثلاً - ادّعى الألوهية، كحال سلفه فرعون ونحوه - حتى قيل: «إنه رُفع إليه أسماء بضعة عشر ألفاً يعتقدون فيه الإلهية»[٤].

فأي ضلال أشنع! وأي بهتان أعظم ممن يدّعي الإسلام ويجاهر بأنه على قول فرعون[٥]! أو يصرح قائلًا: إن عبّاد الأوثان ما عبدوا إلا الله تعالى[٦]!

---

(١) الفتاوى (١٢/ ٣٥١).

(٢) الصفدية (٢/ ٢٦٢)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٦٨)، والفرقان بين الحق والبطلان (ص٤٧٩)، والفتاوى (٢/ ١٩١)، درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٧٢، ٨/ ٢٤٣).

(٣) الفتاوى (١٢/ ١٠)، وينظر: (١٢/ ٣٥١، ١٤/ ٤٢).

(٤) الردّ على الشاذلي لابن تيمية (ص١٧٧).

(٥) ينظر: الفرقان بين الحق والبطلان (ص٥٦٢)، والفتاوى (٢/ ٣٥٩)، والردّ على الشاذلي (ص١٥٩).

(٦) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٦٧).

ومن ذلك الضلال المبين: ما عاينه أبو العباس في مصر، حيث قال «قاضي القضاة» آنذاك: ما في القرآن ما يدل على أن فرعون كان كافراً.

فأجابه أبو العباس قائلاً: «معلوم أن دخول فرعون النار معلوم بالاضطرار من دين المسلمين واليهود والنصارى، والقرآن مملوء من الدلالات على ذلك، نحو من أربعين موضعاً يبيّن عذابه في الدنيا والآخرة»[1].

إن فراسة أبي العباس ونظرته وبصيرته تكشف عما يخامر النفوس من الجهل الكثيف والظلم العظيم.. فقال: «والناس تغيب عنهم معاني القرآن عند الحوادث»[2].

بل حكى ابن تيمية أن عمر بن عبدالعزيز لما ولي الخلافة، قد تغرّب كثير من الإسلام على كثير من الناس حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر[3].

ومهما يكن فإن عمايات الجهل، وغيوم الغفلة سرعان ما تنقشع وتزول، إذا جدّ الدعاة إلى الله في تبليغ رسالات الله، فعلّموا الجاهل، وذكّروا الغافل.

قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۝ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٦-٨].

قال ابن تيمية:

«فالآيات المخلوقة والمتلوة، فيها تبصرة، وفيها تذكرة، تبصرة من العمى، وتذكرة

(١) بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٣٧٢)، ولأبي العباس «جواب في كفر فرعون والرد على من لم يكفّره»، ينظر: العقود الدرية (ص٩٤).

(٢) الفتاوى (٢٧/ ٣٦٣).

(٣) ينظر: الفتاوى (١٨/ ٢٩٧).

من الغفلة، فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف، ويذّكر من عرف ونسي»[1].

والحاصل أن تحريرات أبي العباس كواشف صادقة وصواعق حارقة لفراعنة الطغاة الذين يدّعون الإلهية بلسان المقال أو الحال.

كما أن هذه التقريرات زواجر ومواعظ للهمج الرعاع والمصابين بالولع والغلو في آدميين مثلهم! كما هو ظاهر في غلاة الشيعة والصوفية وأشباههم.

(١) الإيمان (ص٢٢٣)، وينظر: الرد على المنطقيين (ص٣٤١).

١٧. التعامل مع كتب ابن تيمية[١]

يعد ابن تيمية من أفراد الدهر في كثرة تأليفه، فلا يُعلم في الإسلام من صنّف نحو ما صنف ولا قريباً إلا أفراد قليلون، وكان يكتب جُلَّ مؤلفاته من حفظه، وكان ذا قلم سريع الكتابة، إذا رقم يكاد يسابق البرق إذا لمع[٢].

قال تلميذه ابن عبدالهادي: «وللشيخ رحمه الله من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط، ولا أعلم أحداً من متقدمي الأئمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنّف نحو ما صنّف ولا قريباً من ذلك»[٣].

وجمع الحافظ الذهبي منها اسم ألف مصنف، ثم حصلت له زيادات بعد ذلك[٤].

ومع وفرة هذه الكنوز وكثرتها، التي هي أشبه بموسوعات متعددة ومتنوعة، حيث تستوعب علوم الشريعة والآلة وسائر العلوم، فإنها تشتمل على جودة التأصيل وحسن التقعيد، وتحوي قوة الحجاج، وبراعة النقاش، إضافة إلى ما يتحلى به هذا التراث من قوة في التحقيق وعمق في التحرير.

ومن ثم جاءت هذه الكلمات في إيراد تنبيهات لعلها تكون عوناً على التعامل الصحيح مع مؤلفات ابن تيمية - لاسيما مؤلفاته في الاعتقاد - وسبيلاً إلى الفهم الصائب لها:

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٢.
(٢) المداخل إلى آثار ابن تيمية لبكر أبو زيد ص٢٤.
(٣) العقود الدرّية في بعض مناقب ابن تيمية (ت: العمران) ص٣٧.
(٤) ينظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين ص٧٢، والمداخل لبكر أبي زيد ص٤٢.

- من بدهيات التحصيل العلمي: مراعاة سلم العلوم، والانتقال من الوجيز إلى البسيط، وفي كتب ابن تيمية نبدأ بالمختصرات في التقرير كالعقيدة الواسطية والوصية الصغرى مثلاً، ثم كتبه المتوسطة في التقرير والتقعيد كالتدمرية وقاعدة جليلة في التوسل، ويليها مصنفاته المختصرة في الرد كالمراكشية والأكملية، وننتهي إلى مؤلفاته المطولة في الرد والنقاش كالدرء والجواب الصحيح.

كما ينظر في طبيعة المسائل والدلائل، فإن مطالعة مسائل توحيد العبادة ومسائل الصحابة - مثلاً - أرفق وأيسر، فيصلح تقديمها، وأما تفاصيل مسائل الصفات الإلهية ومسائل القدر فيمكن تأجيل مطالعتها أثناء قراءة التراث التيمي.

وكذا في الدلائل، فيطالع ابتداءً ما دونه عن حجية النقل، والاستدلال بالوحي، ولزوم السنة، ثم يعقبه النظر فيما بسطه بشأن حجية العقل، وضوابط، وقضاياه، ومعارضاته.

- يراعي التدرج والأناة في مطالعة تلك المؤلفات، لاسيما في المسائل الشائكة والعميقة، إذ يحصل بذلك إحكام العلوم، وضبط المسائل والدلائل، كما أوصى به المؤلف في قوله:

«ومن فهم ما كُتب انفتح له الكلام في هذا الباب [مسألة الحكمة وتعليل أفعال الله]، وأمكنه أن يحصل تمام الكلام في جنس هذه المسائل، فإن الكلام فيها بالتدريج مقاماً بعد مقام هو الذي يحصل به المقصود، وإلا فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها...»[1].

---

(١) الفتاوى ٨/ ١٥٨ (أقوم ما قيل في القدر والتعليل).

إن التريث والتدريج «وطول زمان» يحقق فهماً راسخاً، وتصوراً عميقاً، ونضجاً وافراً لمسائل ودلائل تلك المؤلفات.

- الحرص على فهم تقريرات ابن تيمية وفق مراده ومقصوده، وحسب سياق كلامه، واستصحاب موارد تحريراته في سائر مؤلفاته، فلا يتشبث بعبارة مجملة مشتبهة، ويهجر تقريراته المحكمة البينة، ولا يبتر الكلام عن سياقه وسباقه.

وقد نبه ابن تيمية على هذا الأمر الجليل فقال:

«يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ههنا وههنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عُرف عُرْفُه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه متناقضاً، ويترك كلامه على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه، وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه»[1].

فطالما حُمِّل كلام أبي العباس ابن تيمية ما لا يحتمل، إذ يعمد بعضهم إلى الاحتجاج بالأغرب من كلامه، ويهمل الأغلب والأعم من تحريراته، ويتعلل بكلام محتمل موهم، ويعرض عما كان قطعياً جلياً.

- من محاسن مؤلفات أبي العباس: التكرار والتثنية لكثير من المسائل والدلائل، والمباحث والوجوه، فقلما تجد مسألة في كتاب إلا وقد ورد تقريرها وتأكيدها في عدة مواطن.

---

(١) الجواب الصحيح ٢/ ٢٨٨.

وكما قالوا في المفاضلة بين صحيح البخاري وصحيح مسلم:

قـــــالــــــوا المـــــكـــــــرر فـيــــه

قـــلـــــت المــــــكــــــــرر أحـــــلى

لكن تلك المسألة وإن تكرر أصلها في غير موضع، إلا أن لكل موضع ما يخصه من بيان أو اختصار، أو تمثيل وتوضيح، فيتنوع ذلك حسب السياق والمقام، ومورد الكلام.

فإن في هذا التكرار تأكيداً وتثبيتاً للمسألة، وبياناً لمجمل، وتوضيحاً لمشتبه، وبسطاً لمختزل، وترتيباً لمتناثر.

وقد أشار ابن تيمية إلى أهمية تنوع العبارات وتكرارها في الرد على المخالفين فقال في الرد على الفلاسفة:

«وهذا الموضع إذا تدبّر من يفهمه ويفهم مذهبهم علم أنه يبيّن فساد قولهم بالضرورة، وكلما غُيّرت العبارات الدالة عليه زاد بياناً وقوة»[1].

وما كان من الأصول المهمة - لدى ابن تيمية - فيزداد تكراره، ويتعدد إيراده، ومن ذلك: أن الاتفاق في القدر المشترك والاسم العام بين الخالق والمخلوق، لا يستلزم تمثيلاً، وأن الاسم بعد الإضافة والتقييد يخصّ كل واحد منهما.

فقال - رحمه الله - عن أهمية ذلك الأصل: «ينفع في عامة العلوم، فلهذا يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة إليه، فيحتاج أن يفهم في كل موضع يحتاج إليه، وبسبب الغلط فيه ضل طوائف من الناس»[2].

---

(١) الصفدية ١/ ٢٠.

(٢) الدرء ١/ ٢١٦.

- ألمح ابن تيمية إلى معنى لطيف فقال: «إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها، وإذا ضاقت العقول والتصورات بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان»[1].

إن وفرة العقل التيّمي، وسعة فكره، ورحابة اعتباره ونظره أورثته تنوعاً في العبارات، وثراء في المصطلحات، فلا يحجر واسعاً في ألفاظه، ولا تأسره كلمات رتيبة في تدوينه، فأعقب هذه السعة - لدى أبي العباس - التجوز في العبارات، والتسامح في المصطلحات، مع تحري البيان والتفصيل عند الإجمال والاشتراك.

فليست تقريرات ابن تيمية كتقريرات المتون المغلقة، كما أنه لا يعوّل على مجرد المصطلحات اللفظية، فالعبرة بالحقائق وليست بمجرد ألفاظ وتعبيرات.

يقول - رحمه الله -: «والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية»[2].

ويقول أيضاً: «والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات»[3].

ومن العجيب أن مرونته في الألفاظ والمصطلحات لا تتعارض مع حرصه الشديد على لزوم الألفاظ الشرعية، وتحري الكلمات القرآنية والنبوية، فهذا التسامح مع تلك الألفاظ حال الاحتياج إليها، وعقب التفصيل والبيان لمدلولاتها.

- وإذا كان في تراث أبي العباس مواطن يتعسر فهمها على قوم، ويتعذر فقهها على آخرين، لاسيما في مواضع النقاش التفصيلي، والجواب المبسوط عن شبهات المخالفين كالفلاسفة والمتكلمين مثلاً، فيمكن أن يُتجاوز ذلك بأن يُحرص على فهم أصل المسألة ونستوعب المراد بها جملةً، وإن تعذّر فهم عباراتها تفصيلاً.

---

(١) الرد على المنطقيين ص١٦٦.

(٢) التدمرية ص١٣٠.

(٣) الدرء ٢/ ٢٢٢.

وأما مطالعة ما لا يُفهم مطلقاً فإن ذلك شاقّ على النفوس كما هو معلوم.

وقد قال ابن تيمية: «إن بعض الناس لو قرأ مصنفات الناس في الطب والنحو والفقه والأصول، لكان من أحرص الناس على فهم معنى ذلك، ولكان من أثقل الأمور عليه قراءة كلام لا يفهمه»[١].

ولا نهمل الاستغفار، وقد جرّبه أبو العباس في حل المسائل المشكلات، فقال:

«إنه ليقف خاطري في المسألة فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أكثر أو أقل، حتى ينشرح الصدر وينحل إشكال ما أشكل»[٢].

وأخيراً فليست مصنفات ابن تيمية مجرد ثراء معرفي، أو تحصيل علوم محضة بل هي كنوز ودرر تجمع كمالاً في القوة العلمية والقوة العملية، ففيها الفقه والعلم والنظر المشروع، كما أن فيها العمل والإرادة والعبادة والنسك، فهي تثري العقل وتنميه، وتحرّك القلب وتغذيه في سيره إلى الله والدار الآخرة.

قال - رحمه الله -: «قد أوعبت الأمة في كل فن من فنون العلم إيعاباً، فمن نوّر الله قلبه هداه بما يبلغه من ذلك، ومن أعماه لم تزده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالاً»[٣].

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية ص١٤.

(٢) العقود الدرية ص١٠.

(٣) الفتاوى ١٠/ ٦٦٥.

١٨. الحب الإلهي في الفتوحات التيمية[١]

طالما امتهن الناس مفهوم «الحبّ» وابتذلوه، وطالما تمنّدلوا به حتى أفسدوه وعكّروه!

فاستحوذ «الحبّ» على حب الشهوات والملذات، واستحال الحبّ إلى عكوف على الأموال والرياسات، بل مسخوا الحبّ إلى عشق الفواحش والانكباب على القاذورات!

وإذا كان سلفنا الصالح يقولون: لا بد عند حدوث المرتدين من وجود المحبّين المحبوبين[٢]، فكذا يقال: عند وجود العقول المعيشية التي أشربت حظوظها الشهوانية تظهر العقول الزاكية التي تحب معالي الأمور وتكره سفسافها، كما في فتوحات هذا الإمام الرباني ابن تيمية الحرّاني، حيث انتشل مفهوم الحب من الضيق والحضيض، إلى أعلى المقامات وأشرفها وأرحبها..

فاستهلّ رسالته الفريدة، والموسومة بـ«قاعدة في المحبة» بأن أصل كل فعل وحركة في العالم من الحبّ والإرادة، فالحبّ أصل كل فعل ومبدؤه[٣].

هكذا يقرر أبو العباس ابن تيمية مفهوم «الحبّ» بكل رحابة فهم وسعة نظر، فالحبّ هو الباعث لجميع الأفعال والحركات، والأعمال والتصرّفات، في هذا العالم الفسيح.

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٣.

(٢) ينظر: الصفدية لابن تيمية ١/ ٢٣٢؛ وهذا استدلال بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾ [المائدة: ٥٤].

(٣) ينظر: جامع الرسائل ٢/ ١٩٣، ١٩٥، ٣٨١، ٤٠١، والتحفة العراقية ص٥٧.

فكل شخص لا يفارق الحبّ والإرادة، فأصدق ما يسمى به كل إنسان أنه حارث وهمام، فلا ينفك عن همّ وإرادة، وحبّ وميل، لكن هذا الحب المشترك أو المحبة المطلقة لا توجب مدحًا، ولا تقتضي ثوابًا.

كما قال ابن تيمية عن الصوفية: «يميل هؤلاء إلى سماع الشعر والأصوات التي تهيج المحبة المطلقة التي لا تختص بأهل الإيمان، بل يشترك فيها محب الرحمن، ومحب الأوثان، ومحب الصلبان، ومحب الأوطان، ومحب النسوان...»[1].

فالمحبة قد تكون أعظم القربات، وأشرف المقامات، وأرفع الدرجات، وقد تصير إلى أشنع السيئات، وأخسّ الحالات، وأحط الدركات، فالطبع الإنساني في الحب والإرادة ينبغي أن يكون متّسقًا ومنضبطًا بالشرع الإلهي.

ولذا قال ابن تيمية: «كل محبة وإرادة لا يكون أصلها محبة الله وإرادة وجهه فهي باطلة فاسدة - إلى أن قال - وإذا كانت المحبة والإرادة أصل كل عمل وحركة، وأعظمها في الحق محبة الله وإرادته بعبادته وحده لا شريك له، وأعظمها في الباطل أن يتخذ الناس من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله...»[2].

وقال في كتاب آخر: «محبة الله بل محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان، وأكبر أصوله، وأجلّ قواعده، بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين»[3]، والحاصل أن محبة الله أعظم المقامات، فهي بمنزلة الرأس من الجسد، وفي المقابل فإن الإشراك في محبة الله هو أصل الإشراك في عبادته[4].

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ١٧٠ (العبودية)، وينظر: جامع الرسائل ٢/ ٢٧١ (قاعدة في المحبة).

(٢) جامع الرسائل ٢/ ٢٠٨، ٢١٧ (قاعدة في المحبة).

(٣) التحفة العراقية ص٥٧.

(٤) ينظر: منهاج السنة النبوية ٥/ ٣٢٩.

ثم إن محبة الله تعالى يتفرع عنها حب وموالاة كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال والأشخاص، كما أن الغيّ باتباع الشهوات والإغراق في الملذات هو متفرع عن حب غير الله، أو الإشراك في محبته تعالى[1].

إن محبة الله - في الفتوحات التيمية - ليست مجرد وجدان لا يتجاوز الفؤاد، أو عاطفة لا تغادر اللسان، فكثيرًا ما قرّر أبو العباس التلازم بين المحبة القلبية وعمل الجوارح، والملازمات بين الباطن الظاهر[2]، وأن المحبة التامة تقتضي عملاً ظاهرًا، وتوجب فعلاً واقعًا.

فقال - رحمه الله - : «الحبّ التام منا مستلزم للإرادة التامة الموجبة للفعل مع القدرة، والبغض التام مستلزم للكراهة التامة المانعة للقدرة، فإذا كان العبد قادرًا على محبوبات الحق ولا يفعلها فلضعف محبتها في قلبه، أو وجود ما يعارض الحق...»[3].

وقال أيضًا: «ومعلوم أن الحب يحرك إرادة القلب، فكلما قويت المحبة في القلب طلب القلبُ فعلَ المحبوبات، فإذا كان العبد قادرًا عليها حصلها، وإن كان عاجزًا عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل...[4]».

وإذا كانت محبة الله تعالى تستلزم العمل، فإن محبة الله تقتضي متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم، والجهاد في سبيل الله، بخلاف الصوفية الغلاة الذين يدّعون محبة الله، ويهيمون في إنشاد القصيد في العشق والهيام والوله لرب العالمين، وهم في غاية الابتداع، والإحداث لما لم يشرعه الله، والنفرة والانقباض من شعيرة الجهاد.

(١) ينظر: جامع الرسائل ٢/ ٢٦٥، والفتاوى ١٠/ ٢٠٦.
(٢) ينظر مثلاً: مختصر الفتاوى المصرية ص١٠٢.
(٣) جامع الرسائل ٢/ ٢٨٩، وينظر: ٢/ ٣٢٧ وشرح الأصفهانية ص٦٦٥.
(٤) مجموع الفتاوى ١٠/ ١٩٢ (العبودية).

قال أبو العباس عن الصوفية: «وهؤلاء يدّعون محبة الله في الابتداء، ويستحبون السماع بالغناء والدفوف، ويرونه قربة؛ لأن ذلك بزعمهم يحرك محبة الله في قلوبهم، وإذا حُقق أمرهم وجدتَ محبتهم تشبه محبة المشركين لا محبة الموحدين؛ فإن محبة الموحدين بمتابعة الرسول، والمجاهدة في سبيل الله قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤]».

وهؤلاء لا يحققون متابعة الرسول، ولا الجهاد في سبيل الله، بل كثير منهم - أو أكثرهم - يكرهون متابعة الرسول، وهم من أبعد الناس عن الجهاد في سبيل الله...»[١].

ما أكثر الصوارف الحاضرة والشواغل المعاصرة التي تصد المرء عن المحبة التامة لله تعالى وحده، حيث تستحوذ محبة المال والرياسة ونحوهما على كثير من النفوس، وتستولي محبة الشهوات على فئام من الأشخاص، حتى تفضي بهم إلى عبادتها والعكوف عليها، وقد سطّر أبو العباس وصفًا دقيقًا، ونعتًا بليغًا عن تلك المحبوبات الصارفة، وما في هيمنة تصورها وسيطرة التفكير فيها من شرور ومفاسد.. فقال: «إن النفس التي لم تنجذب إلى محبة الله وعبادته انجذابًا تامًّا، ولا قام بها من خشية الله التامة ما يصرفها عن هواها متى صارت تحت صورة من الصور[٢] استولت تلك الصورة عليها، كما يستولي السبع على ما يفترسه، فالسبع يأخذ فريسته بالقهر، ولا تقدر الفريسة على الامتناع منه، كذلك ما يمثله الإنسان في قلبه من الصور المحبوبة تبتلع قلبه وتقهره، فلا يقدر قلبه على الامتناع منه.

(١) منهاج السنة ٥/ ٣٢٨، ٣٢٩ باختصار، وينظر الفتاوى ١٠/ ٢٠٩ والتحفة العراقية ص٦٥.

(٢) لعل المقصود بالصور - في كلام ابن تيمية - أي ما يتصوّره الشخص، فيرسخ في ذهنه وينتقش في قلبه من أشياء تصوّرها وتعلّق بها كالنسوان والأموال والرياسات... إلخ.

والقلب يغرق فيما يستولي عليه، إما من محبوب وإما من مخوف، كما يوجد من محبة المال والجاه والصور.. والقلب قد يغمره فيستولي عليه ما يحبه العبد، ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِن دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] فهي فيما يغمرها عما أنذرت به، فيغمرها ذلك عن ذكر الله والدار الآخرة»[1].

وإذا كانت النفوس مجبولة على حبّ الشهوات، ثم يتبع ذلك تزيين الشيطان والنفس الأمارة بالسوء بالإفراط في حب الشهوات، وتعدي حدود الله، حتى يغرق الشخص في غمراتها وغفلاتها.. فلا بد من تحريك محبة الله في القلب وتقويتها، فإن من عمر قلبه بالحب الإلهي انزاح عن قلبه محبة ما سواه.

وقد أوجز أبو العباس هذا الترياق فقال: «فإن قيل فالعبد في بعض الأحيان قد لا يكون عنده محبة تبعثه على طلب محبوبه، فأي شيء يحرك القلوب؟ قلنا: يحركها شيئان:

أحدهما: كثرة الذكر للمحبوب؛ لأن كثرة ذكره تعلّق القلوب به، ولهذا أمر الله عزّ وجلّ بالذكر الكثير، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢].

والثاني: مطالعة آلائه ونعمائه، قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وقال تعالى ﴿وَمَا بِكُم مِن نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]»[2].

وأخيرًا، فإن علو الهمّة والترقي في منازل محبة الله تعالى لا يعارض المحبة الجبلية الجائزة بل يتفق معها، فلا حبّ لشهوات ورغبات توقع في ترك واجب أو فعل محرم، ولا رهبانية ولا تشدد يصادم الفطرة فيحرّم ما أحل الله من الطيبات، فأهل السنة وسط

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٥٩٥، ٥٩٦ باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى١/ ٩٥، ٩٦، وينظر: منها في السنة ٥/ ٣٩٦.

بين أهل الفجور الذين يقارفون الشهوات المحرمة، وأهل الرهبنة الذين يحرمون الحلال.

قال ابن تيمية - في هذه المسألة -: «وكذلك الذي يحبّ الطعام والشراب والنساء فهذا محمود، وبه يصلح حال بني آدم، ولولا ذلك لما استقامت نفس الأنساب، ولا وُجدت الذرية، ولكن يجب العدل والقصد في ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، وكما قال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المعارج: ٣٠].

فإن تجاوز حدّ العدل - وهو المشروع - صار ظالماً عاديًا بحسب ظلمه وعدوانه»[1].

اللهم إنا نسألك حبّك، وحبّ من يحبك، وحبّ العمل الذي يقربنا إلى حبك.

(١) جامع الرسائل ٢/ ٢٠٣ (قاعدة في المحبة).

١٩. مقام الخوف في تقريرات لابن تيمية[١]

«إذا أحرم ابن تيمية بالصلاة يكاد يخلع القلوب لهيبة إتيانه بتكبيرة الإحرام، فإذا دخل في الصلاة ترتعد أعضاؤه حتى يميل يمنة ويسرة»[٢].

وقال الحافظ الذهبي: «واشتهر عنه الورع، وكمال الفكر، وسرعة الإدراك، والخوف من الله العظيم، والتعظيم لحرمات الله»[٣].

إن مقام الخشية من الله تعالى، والخوف من عذابه وعقابه هو الذي حقق لسلفنا الصالح الأحوال السنية والمنازل الرفيعة[٤]، ولذا قرر أبو العباس بن تيمية أن الخوف من الله أصل كل خير في الدنيا والآخرة، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، فأخبر تعالى أن الهدى والرحمة للذين يرهبون الله[٥].

ولما كان الخوف من الله من أجلّ الأعمال القلبية، وأكبر محركاتها، فإن هذا الخوف يدعو النفوس إلى فعل المأمورات وترك المنهيات، فهذا الباطن يستلزم الأعمال الظاهرة، فالخائف من الله ممتثل لأوامره، مجتنب لنواهيه، وكلما كان تصوره للمخوف تامًا، أوجب ذلك كمال المبادرة لفعل الخيرات والكف عن المنكرات، كما بسطه المؤلف في غير موضع[٦].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٤.
(٢) الأعلام العلية للبزّار ص٧٥٨ (مع العقود الدرية لابن عبدالهادي).
(٣) العقود الدرية ص١٦٩ بتصرف يسير.
(٤) ينظر: التخويف من النار لابن رجب ص٦.
(٥) ينظر: الإيمان لابن تيمية ص١٧.
(٦) ينظر: النبوات ١/ ٣٨١، الإيمان ١٨-٢١، الفتاوى ١٤/ ٢٩٢.

قال - رحمه الله -: «وخوفه من الله يوجب فعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، والاستغفار من الذنوب، وحينئذ يندفع البلاء وينتصر على الأعداء، فلهذا قال علي رضي الله عنه: لا يخافن عبد إلا ذنبه، وإن سُلّط عليه مخلوق فما سُلّط عليه إلا بذنوبه، فليخف الله وليتب من ذنوبه التي نال بها ما ناله»[١].

وإذا كان الخوف من الله يستلزم فعل الحسنات وترك السيئات، وهو سبيل المرسلين وأتباعهم، فليس من مقامات العامة كما توهمه الصوفية[٢].

ثم إن الخوف من الله وحده يجلب الأمن والطمأنينة، والاهتداء والبصيرة، كما قال تعالى على لسان الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨١، ٨٢]، وفي المقابل فإن الخوف من الناس يجلب الرعب؛ فإن من خاف الله وحده خاف منه كل شيء، ومن لم يخف الله خاف من كل شيء.

فقال - رحمه الله -: «المشرك يخاف المخلوقين، ويرجوهم، فيحصل له رعب كما قال تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ [آل عمران: ١٥١] والخالص من الشرك يحصل له الأمن كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢]»[٣].

كما أن باعث الخوف من المخلوقين هو فساد في القلب، كما بيّنه أبو العباس بقوله: «ولن يخاف الرجل غير الله إلا لمرض في قلبه، كما ذكروا أن رجلًا شكا إلى أحمد بن حنبل

(١) الفتاوى ٨/ ١٦٤.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٠/ ٢٤٠، ٢٤٢.

(٣) الفتاوى ١٠/ ٢٥٧.

خوفه من بعض الولاة، فقال: لو صححتَ لم تخف أحدًا. أي: خوفك من أجل زوال الصحة من قلبك[1]».

وقال في موطن آخر:

«إن كمل خوف العبد من ربه لم يخف شيئًا سواه قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وإذا نقص خوفه خاف من المخلوق...»[2].

والنفس البشرية لا تنفك عن الجهل والظلم، لاسيما إذا عُدمت الخوف من الله جلّ جلاله، فإذا غاب الخوف من الله تعالى ظهر البغي والتظالم، والعدوان والتشاحن.

وقد أفصح ابن تيمية عن ذلك بعلم ودراية بطبائع النفوس وفقه لدلالات النصوص، فقال:

«إن خوف الله يحمله على أن يعطيهم حقهم، ويكف عن ظلمهم، وهذا إذا لم يخف الله فهو مختار للعدوان عليهم.. فإن طبائع النفس الظلم لمن لا يظلمها فكيف بمن يظلمها؟ فتجد هذا الضرب كثير الخوف من الخلق، كثير الظلم إذا قَدِر، مهين ذليل إذا قُهِر، فهو يخاف الناس بحسب ما عنده من ذلك، وهذا مما يوقع الفتن بين الناس»[3].

إن الخوف من الله أشبه بالزواجر والسياط للنفوس الجاهلة الظالمة، وهو رادع للبشر عن الاسترسال في الأهواء، والانسياق مع الشهوات.

---

(١) العقود الدرية لابن عبدالهادي ص٢٠٣.

(٢) الفتاوى ١/ ٩٤.

(٣) الفتاوى ١/ ٥٤.

لذا قرر ابن تيمية أن خشية الله تعالى توجب صرف الناس عن أهوائهم[1]، وأن الخوف من الله يحرر النفوس من رق العشق والملذات فقال:

«إن الخوف من الله مضادٌ للعشق، وكل من أحبّ شيئًا بعشق أو غير عشق فإنه يصرفه عن محبته بمحبة ما هو أحبّ إليه منه، وينصرف عن محبته بخوف حصول ضرر يكون أبغض إليه من ترك ذاك الحبّ، فإذا كان الله أخوف عنده من كل شيء لم يحصل معه عشق إلا عند ضعف هذا الحب والخوف، بترك بعض الواجبات وفعل بعض المحرمات...»[2].

وإذا كان خوف العبد من الله قد يعتريه الضعف والنقصان، فلا بد من تحريكه ومعالجته وتعاهده، كما أوجزه ابن تيمية بقوله:

«الخوف تحركه مطالعة آيات الوعيد والزجر، والعرض والحساب ونحوه»[3].

وانتقد ابن تيمية ما عليه المتصوفة من دعاوى الحبّ الإلهي، وإعراضهم عن خشية الله وخوفه فقال:

«كره من كره من أهل المعرفة والعلم مجالسة قوم يكثرون الكلام في المحبة بلا خشية، وقال من قال من أهل السلف: من عبد الله بالحبّ وحده فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحبّ والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد، ولهذا وُجد في المستأخرين من انبسط في دعوى المحبة حتى أخرجه ذلك إلى نوع من الرعونة والدعوى التي تنافي العبودية»[4].

(١) ينظر: الفتاوى ١/ ٩٦.
(٢) الفتاوى ١٠/ ١٣٦ بتصرف يسير.
(٣) الفتاوى ١/ ٩٦.
(٤) الفتاوى (العبودية) ١٠/ ٢٠٧.

وقال في موطن آخر:

«وكان المشائخ المصنفون في السنة يذكرون في عقائدهم مجانبة من يكثر دعوى المحبة والخوض فيها من غير خشية، لما في ذلك من الفساد الذي وقع فيه طوائف من المتصوفة»[1].

ثم إن بين المحبة والخوف تلازمًا، فكل محبّ خائف بالضرورة، وكل محبة فهي مقرونة بالخوف[2]، ولذا قال ابن تيمية:

«وإذا كانت المحبة أصل كل عمل ديني، فالخوف والرجاء وغيرهما يستلزم المحبة ويرجع إليها، فإن الراجي الطامع إنما يطمع فيما يحبه لا فيما يبغضه، والخائف يفرّ من المخوف لينال المحبوب، قال تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]»[3].

وقال أيضًا: «فالخوف من التعذب بمخلوق[4] يسوقه إلى محبة الله التي هي الأصل»[5].

لقد جعل أبو العباس للخوف المطلوب ضابطًا محددًا فقال: «الخوف المحمود: ما حجزك عن محارم الله»[6].

وقرر في غير موطن أن الخوف مطلوب ومقصود لغيره، فهو مأمور به لأنه يدعو

(١) التحفة العراقية ص٩٠.
(٢) ينظر: مدارج السالكين ٢/ ٤٣.
(٣) التحفة العراقية ص٧١.
(٤) كالعقوبة بالنار، والتعذّب بالمثلات ونحوها.
(٥) التحفة العراقية ص٧٣.
(٦) مدارج السالكين ١/ ٥١٤.

النفس إلى فعل المأمور وترك المحظور[1]، ونبّه أيضًا إلى أن الخوف من وعيد الله وعذابه في الآخرة لا يعني استعجاله وسؤاله في الدنيا[2]، كما في الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم «دخل على أعرابيّ قد صار مثل الفَرْخ، فقال: هل كنت تدعو الله بشيء؟ قال: كنت أقول: اللهم ما كنتَ معاقبي به في الآخرة، فعجّله لي في الدنيا فقال: سبحان الله! إنك لا تطيقه، هلّا قلتَ: اللهم آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار»[3].

قال ابن تيمية: «فلا طاقة لمخلوق بعذاب الله، ولا غنى به عن رحمته»[4].

فاللهم إنا نسألك العفو والعافية والمعافاة.

اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك.

(١) ينظر: النبوات ١/ ٣٨١، والفتاوى ١/ ٩٥.
(٢) ينظر: النبوات ١/ ٣٤٥، والاستقامة٢/ ٩٢، ومدارج السالكين٢/ ٣١١.
(٣) أخرجه مسلم، ك الذكر، ح(٢٦٨٨).
(٤) النبوات١/ ٣٤٤.

٢٠. ابن تيمية وتهافت التتار[١]

طالما تحدّث أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - عن ضلال التتار الذين انتسبوا إلى الإسلام، فكشف عمّا هم عليه من زندقة ونفاق وخروج عن شرائع الإسلام، واستبداد وبغي وعدوان على أهل الإسلام والسنة، وحرّض على جهادهم بالمقال والفعال.

لقد أدرك أبو العباس أذى التتار منذ كان طفلًا صغيرًا، حتى اضطر أبوه إلى مفارقة حرّان والهجرة به وبإخوته إلى دمشق، وساروا بالليل على خوف من التتار، وكاد التتار أن يلحقوا بهم لكن القوم ابتهلوا إلى الله وحده، فنجوا وسلموا[٢].

وأهمّ أبو العباس شأن التتار وما كانوا عليه من مروق وطغيان وكيد وإذلال لأهل الإسلام، فأظهر ابن تيمية حقيقة التتار، وكشف أسرارهم وهتك أستارهم، وفصّل في توصيف حالهم بعلم وعدل، فأزال اللبس والإشكال في واقعهم والحكم عليها، وكما قال السائل لابن تيمية: «فإن أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين، بل على أكثرهم، تارةً لعدم العلم بأحوالهم، وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ في مثلهم[٣]».

فبيّن رحمه الله أن أولئك التتار الذين يدّعون الإسلام، قد أعطوا الأمان لأهل الشام سنة ٦٩٩هـ ثم غدروا بهم، وسبوا قرابة مئة ألف من المسلمين[٤]، وفجروا بخيار النساء في المساجد.

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٥.
(٢) ينظر: العقود الدرية لابن عبدالهادي (ت العمران) ص٥.
(٣) الفتاوى ٢٨/ ٥٠٩.
(٤) ينظر: الفتاوى ٢٨/ ٥٢٠، جامع المسائل ٥/ ٢٩٨.

لقد عاين أبو العباس ضلال التتار ونفاقهم وسائر أحوالهم، ومن ذلك قوله: «قد شاهدنا عسكر القوم، فرأينا جمهورهم لا يصلون.. ولم يكن في دولتهم إلا من كان من شر الخلق إما منافق، وإما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والاتحادية والجهمية، وإما من هو من أفجر الناس وأفسقهم.

ويسوّون بين محمد ﷺ سيد ولد آدم وأكرم الخلق وخاتم النبيين، وبين جنكسخان وهو ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرًا وفسادًا.

ويعتقد التتار أن جنكسخان ابن الله، وأن دين الإسلام كدين اليهود والنصارى، وأن هذه كلها طرق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين.

وبالجملة فما من نفاق وزندقة وإلحاد إلا وهي داخله في أتباع التتار؛ لأنهم من أجهل الخلق وأقلّهم معرفة بالدين، وأبعدهم عن اتباعه»[1].

وقال في موطن آخر: «التتار وأشباههم أعظم خروجًا عن شريعة الإسلام من مانعي الزكاة والخوارج.. فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام»[2].

إن فتاوى ابن تيمية بشأن حال التتار والحكم عليهم لتقدم مثالًا رائعًا، ومسلكًا فريدًا في التعامل مع النوازل المشكلة الحاضرة، والتي تحاكي واقع التتار، فقد استصحب ابن تيمية واستوعب الأوصاف المؤثرة في الحكم، واستبعد ما لم يكن كذلك، فجاءت فتاويه في التتار غايةً في العدل والتحقيق، والعلم والتوثيق.

- ثم إن أهل الشام لما هُزموا على يد التتار في وقعة قازان سنة ٦٩٩هـ، أصابهم هلع شديد وخوف كثير، حتى قال ابن تيمية: «دخل على أهل الإسلام من الذلّ والمصيبة

---

(١) الفتاوى ٢٨/ ٥٢٠- ٥٢٥ باختصار، وينظر: الفتاوى ٢٨/ ٥٠٥.

(٢) الفتاوى ٢٨/ ٥٤٦.

بمشارق الأرض ومغاربها ما لا يعلمه إلا الله»[١].

ولقد عاين المؤرخ ابن كثير مشاهد الرعب بدمشق، فوصفها وصفًا بليغًا، فقال: «ولزم الناس منازلهم.. وكانت الطرق لا يُرى بها أحد إلا القليل، والجامع لا يصلي فيه أحد إلا اليسير، ويوم الجمعة لا يتكامل فيه الصف الأول وما بعده إلا بجهد جهيد، ومن خرج من منزله في ضرورة يخرج في ثياب زيّهم [أي زيّ التتار] ثم يعود سريعًا، ويظن أنه لا يعود إلى أهله، وأهل البلد قد أذاقهم الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون»[٢].

وتضاعف الرعب سنة ٧٠٠هـ لما وردت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام وطاشت عقول الناس وألبابهم[٣]، «وكان الناس في خوف ورعب لا يعبرّ عنه»[٤]، بل إن علائق الخوف من التتار ورواسب الهلع منهم ظلّت باقيةً حتى بعد هزيمة التتار في وقعة شقحب شهر رمضان سنة ٧٠٢هـ كما قال ابن كثير: «وصارت كسرة [هزيمة] التتار تقوى وتتزايد قليلًا قليلًا حتى اتضحت جملة، ولكن الناس لما عندهم من شدة الخوف وكثرة التتر لا يصدقون»[٥].

ومع هذا الواقع المشحون بالرعب والهلع، وغلبة اللبس والإشكال في حكم التتار والموقف منهم، ولحوق أمراء وعلماء وعبّاد بالتتار.. إلا أن أبا العباس أفتى بوجوب جهاد التتار، وحرّض الأمراء والعلماء والعامة على جهادهم، وشارك في ذلك بأعمال جليلة وتضحيات كبيرة.

---

(١) الفتاوى ٢٨/ ٥٣٣.
(٢) البداية ١٤/ ٩.
(٣) ينظر: البداية ١٤/ ١٤، ٢٢.
(٤) البداية ١٤/ ٢٤.
(٥) البداية ١٤/ ٢٥.

فمن تقريراته في جهاد التتار: «قتال هذا الضرب واجب بإجماع المسلمين، وما يشك في ذلك من عرف دين الإسلام وعرف حقيقة أمرهم، فإن هذا السلم[1] الذي هم عليه ودين الإسلام لا يجتمعان أبدًا»[2].

«إن قتال المعتدين الصائلين ثابت بالسنة والإجماع، وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم، وأموالهم، وحرمهم، ودينهم»[3].

وكانت شجاعة أبي العباس تجاه التتار «شجاعة خالدية» تُضرب بها الأمثال، وتسير بها الركبان، فقد خاطب قازان قائلًا: «أنت تزعم أنك مسلم، ومعك مؤذنون وقاضٍ وإمام فغزوتنا، وأبوك وجدك هولاكو كانا كافرين وما غزوا بلاد الإسلام، بل عاهدوا قومنا، وأنتَ عاهدتَ فغدرتَ...»[4].

كما أن أبا العباس خرج إلى بولاي[5] - أحد قادة التتار - في فكاك أسرى المسلمين، فاستنقذ كثيرًا من أيديهم[6]، بل طالبه بإطلاق أسرى أهل الذمة، قال ابن تيمية - مخاطبًا ملك قبرص النصراني -: «وقد عرف النصارى كلهم أنّي لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى، وأطلقهم قازان، وقطلوشاه[7]، وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين، قال لي: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس، فهؤلاء لا يُطلقون، فقلت

(١) لعل مقصوده بالسلم هاهنا أي الإسلام الذي يدّعونه، فهو أشبه بإسلام المنافقين.
(٢) الفتاوى ٢٨/ ٥٠٦.
(٣) الفتاوى ٢٨/ ٥٤١، وينظر ٢٨/ ٥٤٦.
(٤) البداية ١٤/ ٨٩، وينظر: البداية ١٤/ ٩.
(٥) بولاي من قادة التتار الذين حضروا لغزو الشام، قال الصفدي في أعيان العصر: «اسمه الصحيح مولاي، وإنما العامة يحرفونه تهكمًا به وأمثاله».
(٦) ينظر: البداية ١٤/ ١٠.
(٧) قطلوشاه نائب قازان. ينظر: البداية ١٤/ ٩.

له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى، الذين هم أهل ذمتنا، فإنا نفتكهم، ولا ندع أسيرًا، لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة، وأطلقنا من النصارى ما شاء الله...»[١].

والحاصل أن ابن تيمية «حرّض الناس على قتال التتار، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك، ونهى عن الإسراع في الفرار، ورغّب في إنفاق الأموال في الذبّ عن المسلمين وبلادهم وأموالهم»[٢].

وثبّت قلوب الأمراء والمقاتلة، ووعدهم النصر والظفر على الأعداء وتلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠] وكان يحلف بالله إنكم منصورون[٣].

وقد تحقق النصر ولله الحمد، فكان «السيف يعمل في رقاب التتار ليلًا ونهارًا، وأنهم هربوا وفرّوا واعتصموا بالجبال، ولم يسلم منهم إلا القليل»[٤].

ومع هذه الشجاعة التي أظهرها ابن تيمية في جهاد التتار، والمنابذة الشديدة والمجاهدة العظيمة لهم، إلا أن بعض الجهال أتهموه آنذاك بالجبن[٥]! وافترى عليه أشخاص وسوّدوا عليه كذبًا مزورًا: بأنه وآخرين يكاتبون التتار ويعينونهم[٦]!

لكن هذه الكذبات الصلعاء لا يلقي لها أبو العباس بالًا، لاسيما وأنه كثيرًا ما يقول: أنا لا أنتقم لنفسي، وكل من آذاني فهو في حلّ[٧].

(١) الفتاوى ٢٨/ ٦١٧ (القبرصية).
(٢) البداية ١٤/ ١٤.
(٣) ينظر: البداية ١٤/ ١٥، ٢٣.
(٤) البداية ١٤/ ٢٥.
(٥) ينظر: البداية ١٤/ ٢٤.
(٦) ينظر: البداية ١٤/ ٢٢.
(٧) ينظر: العقود الدرية (ت العمران) ص٣٢٦.

لقد اعترى فئامًا من الناس الوجل والإجلال، والمهابة والإكبار لأولئك الهمج التتار، وكما قعّد أبو العباس أن «كل ما عُظِّم بالباطل يجب قصد إهانته»[١].

ومن ذلك أن التتار يغلون في جنكيز خان، ويعتقدون انه ابن الله وأن الشمس حبلت أمه! فكذّب أبو العباس ذلك البهتان، وبيّن أنه ولد زنا، وأن أمّه زنت فكتمت زناها، وادّعت ذلك حتى تدفع معرة الزنا[٢].

وحرص ابن تيمية على إظهار هوانهم - كما في الرسالة القبرصية فقال: «فأذلّه الله وجنوده [يعني قازان والذين معه] حتى بقينا نضربهم بأيدينا، ونصرخ فيهم بأصواتنا»[٣].

بل حكى ابن تيمية مقالة وزير للتتار: «إن واحدًا منكم - يا أهل الشام - يغلب ستة من هؤلاء التتار»[٤].

وحكى - في موطن آخر - أن أولئك التتار شر الناس «فلا يتقون إذا قدروا، ولا يصبرون إذا ابتلوا، فهم من أظلم الناس إذا قدروا، ومن أذلّ الناس وأجزعهم إذا قُهروا، إن قهرتهم ذلّوا لك ونافقوك، وحابوك واسترحموك»[٥].

وكما كشف أبو العباس عن عجز التتار وهشاشتهم، فإنه قد فضح المتصوفة الجبرية «الخونة» والذين خرجوا عن الشرع المنزل، وظاهروا التتار، فكانوا كما يقال «خفراء للتتار»[٦] وأعوانًا لهم! فقد تعلل هؤلاء الجبرية المشركية بالحجة الداحضة بأن هذا الكفر

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤٧٧.

(٢) ينظر: الفتاوى ٢٨/ ٥٢١، وجامع المسائل ٦/ ٢٣٣.

(٣) الفتاوى ٢٨/ ٦١٧.

(٤) الفتاوى ١٠/ ٦٧٤.

(٥) ينظر: جامع المسائل ٥/ ٣٠٦.

(٦) لابن تيمية رسالة بعنوان: «جواب في الكفار من التتر وغيرهم، وهل لهم خفراء بقلوبهم لهم التأثير؟» ينظر: العقود الدرية ص٩١.

ومناصرة التتار موافق لقدر الله ومشيئته![1].

ولئن أحسن أبو العباس في مجالدة التتار وجهادهم حتى لحقتهم تلك الهزيمة القاضية، فإنه قد برع في مدافعة ومحو الهزيمة النفسية التي جثمت على أهل الإسلام والسنة منذ سقطت بغداد على يد جنكيز خان.

فرحم الله أبا العباس ورفع درجته في المهديين.

(١) ينظر: الفرقان بين الحق والبطلان ص٦٠٧-٦١٠، والفتاوى - ٨/ ٣٥١، ١١/ ٦٤١.

٢١. إشارات تفسيرية لابن تيمية[١]

بيّن أبو العباس ابن تيمية أن الإشارات التفسيرية لكتاب الله - عند أرباب التعبّد - قد يكون معناها صحيحًا، فهي وإن لم تكن مرادة من لفظ الآية لكنها قد تصبح من باب الاعتبار والقياس، فتلك الإشارات الصوفية كالأقيسة الفقهية منها الصحيح والفاسد.

ويتضح ذلك بهذا المثال: فقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] إشارة إلى أن ورقه إذا كان لا يمسه إلا المطهرون فمعانيه لا يهتدي بها إلا القلوب الطاهرة وأما القلوب المنجسة فلا تمسّ حقائقه، كما بسطه ابن تيمية في غير موضع[٢].

وقرر ابن تيمية أن الله تعالى يفتح على قلوب عباده من المعاني والفتوحات في فهم كتاب الله تعالى ما لا يحصل لغيرهم، لأجل طهارة قلوبهم ونقاء سريرتهم[٣]، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨].

فقال رحمه الله: «لا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين، وعباده الصالحين، بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه ما لا يفتح به على غيرهم»[٤].

وكم لأبي العباس من إشارات تفسيرية فريدة، ونكت علمية يتيمة، فهي فتوحات ربانية، ومواهب لدنّية، وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها.

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٧.

(٢) ينظر: شرح حديث النزول ص٤٢٧، وجامع المسائل ٤/ ٦٥، ومجموع الفتاوى ٦/ ٣٧٦، والمستدرك على الفتاوى ١/ ١٦٩.

(٣) ينظر: الفتاوى ٤/ ١٠، ١٥/ ٤٠١.

(٤) الفتاوى ١٣/ ٢٤٥.

ثم إن مطالعة تلك الإشارات والمعاني قد تكشف طرفًا من الاهتمامات الحاضرة في ذهن أبي العباس، وتفصح عن الشواغل التي أهمته في قلبه وعقله، وآكد من ذلك أنها تظهر قدرته الفائقة ومهارته العميقة في تنزيل آيات القرآن على ما يلائمها من الوقائع والأحداث والأحوال، فقد جمع أبو العباس بين تدبر وفقه النصوص، والدراية بالوقائع والنفوس كما في الأمثلة التالية:

- في قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

فبيّن أبو العباس المعنى الصحيح لقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ وهو أن في المؤمنين من يقبل من المنافقين في عهد النبوة ويسمع أقاويلهم ويستجيب لها[1].

ثم أورد أشباه هؤلاء السمّاعين في سائر العصور فقال: «وهذه حال كل من خرج عن الكتاب والسنة، فإنه لا بد أن يصدق الكذب، فيكون من السمّاعين للكذب، ولا بد أن يستجيب لغير الله والرسول، فيكون سمّاعًا لقوم آخرين لم يتبعوا الرسول»[2].

وقال في موطن آخر: «ولهذا استجاب لهؤلاء الزنادقة المنافقين طوائفُ من المؤمنين في بعض ما دعوهم إليه، حتى أقاموا الفتنة، وهذا موجود في الزنادقة الجهمية، والزنادقة الرافضة»[3].

وإذا كان من أسباب الحرمان من تدبر القرآن أن يظن أن آيات الكتاب نزلت في أقوام انقرضوا ولم يعقبوا وارثًا[4]، فإن من أجلّ أسباب فهم القرآن وعقله أن تلحق

---

(١) ينظر: الفتاوى ٢/ ٨٢، ٢٥/ ١٢٩، منهاج السنة ٨/ ٣١٦.

(٢) الدرء ٥/ ٢٦٢.

(٣) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥٢٠.

(٤) ينظر: دلائل الرسوخ للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ص٤٤، والدرر السنية ٨/ ٢٣٧.

المقالات المتأخرة بنظائرها في المقالات المتقدمة، وأن تتحقق العبرة والاعتبار في القرآن، فيقاس الثاني بالأول الذي يماثله، «ويقرن الشيء بمثله فيعلم أن حكمه مثل حكمه»[1].

- وفي قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥].

فإن معنى الآية ظاهر وبيّن، فإنها تتحدث عمن تولى وانهزم يوم أحد، فاستظهر عليهم العدو بسبب ذنوبهم، وكما قرره ابن تيمية في غير موضع[2]، لكنه ألمح إلى ضرب آخر من الانهزام، وهو نظير ذلك التولي والانهزام في القتال، فألحق - رحمه الله - الهزيمة في الجدال بالهزيمة في الجلاد، كما هو حال الأشاعرة المغلوبين أمام المعتزلة، فقال: «صارت المعتزلة تسخر منهم[3] حتى يقول قائلهم: من سلم أن الله ليس في جهة، وادّعى مع ذلك أنه يُرى فقد أضحك الناس على عقله، أو نحو هذا الكلام، ولهذا صار أكثر مناظرتهم مع الفلاسفة والمعتزلة فيها من الضعف ما أطمع أولئك فيهم، وصاروا يفزعون منهم، ويجبنون عنهم.. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥]»[4].

والحاصل أن المعتزلة إنما كسروا الأشاعرة بسبب ذنوبهم حيث وافقوهم في إنكار العلو والفوقية لله عز وجل.

- وأما قوله تعالى عن المنافقين: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]، فقد ألحق بهم أبو العباس ابن تيمية من شاركهم في هذه الأوصاف

(١) الفرقان بين الحق والبطلان ص٢١٦.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٦/ ٢٩٨، الفتاوى ٣٥/ ٣٧٥.

(٣) أي تسخر من الأشاعرة، فإن المعتزلة تسلطوا على الأشاعرة لما وافقوهم في إنكار العلو، وخالفوهم في إثبات الرؤية، وهكذا من لم يثبت الحق كله فلابد أن يستطيل عليه المخالف.

(٤) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥٤١ = باختصار.

فقال: «فبيّن سبحانه وتعالى أن تشتتهم بسبب عدم العقل، ومعلوم أن هؤلاء المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم من أعظم الناس تفرقًا واختلافًا، ولهؤلاء في معنى الجسم والجوهر والمتحيّز والعَرَض وأحكامه نفيًا وإثباتًا من الاضطراب ما لا يعلمه إلا الله، فأين العقل الصريح معهم؟»[1].

وطالما ساق أبو العباس أوجه التشابه بين المتكلمين والمنافقين، لاسيما أن النفاق يتبعض، وهو شعب متعددة، وخصال كثيرة.

- بيّن المؤلف أن الله تعالى ذمّ أهل الكتاب على كتمان ما أنزل الله، وعلى الكذب فيه، وعلى تحريفه، وعلى عدم فهمه[2]؛ قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٥ - ٧٩]، ثم قال: «وهذه الأنواع الأربعة موجودة في الذين يعرضون عن كتاب الله ويعارضونه بآرائهم وأهوائهم، فإنهم تارة يكتمون الأحاديث المخالفة لأقوالهم، ومنهم طوائف يضعون أحاديث نبوية توافق بدعهم.. وأما تحريفهم للنصوص بأنواع التأويلات الفاسدة إذ يحرفون الكلم عن مواضعه فأكثر من أن تذكر، وتارة يعرضون عن تدبرها وفهم معانيها، فيصيرون كالأميّين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني.

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥/ ١٦٠.

(٢) ينظر: الدرء ٥/ ٢٢٣.

فمن أعرض عن الكتاب وعارضه بالمعقولات لا بد له من كتمان، أو كذب، أو تحريف، أو أُميّة»[1].

وهذا من فقه أبي العباس ودرايته الواسعة بنصوص الوحيين، ومعرفته بالتاريخ ومقالات أهل الملل والنحل، وبراعته في ربط مظاهر الانحراف لدى المسلمين بجذورها عند أهل الكتاب، فكثيرًا ما أكّد على لزوم الصراط المستقيم ومجانبة أصحاب الجحيم، ومن ذلك تحذيره من هذه المسالك الأربعة التي ارتكبها أهل الكتاب، وتبعهم عليها عموم الفرق الإسلامية (كتمان الوحي، أو تكذيبه، أو تحريفه، أو عدم فهمه).

- لما ساق ابن تيمية قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] قال رحمه الله: «فالفتنة أو العذاب الأليم وعيد من خالف عن أمره، فمن أعرض عمّا أخبر به الرسول ﷺ عن الله واليوم الآخر وأبى تصديق ذلك، وقع في فتنة البدع الكلامية، أو العذاب الأليم، ومن أعرض عمّا أمر به ونهى عنه وقع في فتنة الشهوات أو العذاب الأليم»[2].

المقصود أن هذه الفتنة قد تكون شبهات تؤول إلى الكفر والشرك، وقد تكون غيًّا وشهوات وفجور، فمن أعرض عن خبره وقع في الشبهات، ومن عصى أمره قارف الشهوات، فالشبهات داء المبتدعة وأهل الأهواء، والشهوات داء العصاة، «وكثيرًا ما يجتمعان فقلّ من تجد في اعتقاده فسادًا إلا وهو يظهر في عمله»[3].

وبالجملة فهذه الإشارات التفسيرية والمواهب اللدنية إنما هي غيض من فيض من أبي العباس، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ولذا لا نعجب أن يجزم أبو العباس أن «من

---

(١) الدرء ٥/ ٢٢٤-٢٢٧ = باختصار.

(٢) نظرية العقد لابن تيمية ص١٥٠، ١٥١.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٠٤.

فرح بالقرآن فقد فرح بأعظم مفروح منه، ومن فرح بغيره فقد ظلم نفسه ووضع الفرح في غير موضعه»[1].

ولا عجب أيضًا أن يفجّر أبو العباس المعاني الجليلة ويبسط الأسرار العظيمة لما تضمنته الآيتان الأخيرتان من سورة البقرة، ثم يقول: «ففيها من المعارف وحقائق العلوم ما تعجز عقول البشر عن الإحاطة به، والله المرغوب إليه أن لا يحرمنا الفهم في كتابه إنه رحيم ودود»[2].

(١) الفتاوى ١٦/ ٤٩.

(٢) الفتاوى ١٤/ ١٤٠.

٢٢. مهارات بحثية من التراث التيمي[١]

لا شك أن لعلماء الإسلام والسنة من المزايا والخصائص ما ليس لغيرهم في تحرير الدلائل وتحقيق المسائل وإحكام التأليف وبراعة التصنيف.

والناظر في جملة من الكتب المصنفة في كيفية إعداد البحوث والرسائل العلمية يلحظ عليها غلبة الاهتمام بالجوانب الشكلية والإغراق في النواحي الفنية.

وانعكس الانهماك بتلك الرسوم والمظاهر على الباحثين ورسائلهم، بل تجاوزهم إلى الأساتذة المناقشين والمحكّمين فاستحوذ على طائفة منهم الحديث والنقاش عن علامات الترقيم والأخطاء الطباعية وأشباهها!

أما مهارات البحث الحقيقية، ووسائلها العملية، فقد لحقها الضمور والخفاء، مثل: تقوية أسلوب الباحث وسبل إثراء لغته، وطرائق تحسين أسلوبه وصياغته وسبك معلوماته، ومهارات فهم المادة العلمية للبحث وقضاياه، وكيفية تقوية محتوى البحث وتعميقه، والطرائق العملية الناجعة والمجربات الناجحة في جمع مادة البحث واستيعابها وتتبعها في مظانها وغير مظانها.

وأحسب أن مطالعة كتب السابقين، والتأمل في مسالكهم في البحث والتحقيق، والجمع والتحليل، تقدم جوانب عملية وطرائق فعلية لما قد غاب ذكره من مهارات البحث، وفات تدريسه في مقرر البحث.

وسأورد طرفًا من مهارات بحثية مستفادة من مؤلفات ابن تيمية:

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٣٨.

- طالما صُرِفت الأوقات والجهود في مناحٍ شكلية صورية في البحث، لكن أبا العباس لا يلتفت إلى التقاسيم الاصطلاحية ولا يعول عليها، فضلًا عن الاحتفاء بمجرد ألفاظ وتشقيقات لا حقيقة لها.

ولذا قال: «الاصطلاحات اللفظية ليست دليلًا على نفي الحقائق العقلية»[1].

وقال في موطن آخر: «المعاني العقلية لا يعتبر فيها بمجرد الاصطلاحات[2]».

وقد رد أبو العباس المعاني الفاسدة المبتدعة، وبين ما فيها من شطح وضلال وشك وانحراف، وقرر أن الرد ليس لمجرد أنها اصطلاحات ألفاظ حادثة[3].

- يعاني البحث الحاضر من فقر في العبارات، وهزال في الصياغة والأسلوب، وشح في الكلمات والتعبيرات، فترى الباحث أسير كلمات مكرورة، وحبيس جمل راتبة مملولة.

وإذا كانت مطالعة كتب التراث عمومًا، وكتب اللغة والأدب خصوصًا تمنح الباحث ثروة في الكلمات والعبارات، وجزالة في التعبير وسبك المعلومات، إلا أن أبا العباس يلفت إلى معنى بديع، وملمح عميق، وهو أن سعة العقول ورحابة الفهوم تستلزم إثراءً في لغة الباحث، ووفرة العبارات، فقال رحمه الله: «إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها، وإذا ضاقت العقول والتصورات بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان»[4].

وقد وُصف ابن تيمية بحدة الذكاء، وقوة النبوغ فقالوا عنه: كأن عينيه لسانان

---

(١) التدمرية لابن تيمية ص١٣٠.

(٢) الدرء ٢/ ٢٢٢.

(٣) ينظر: الدرء ١/ ٢٣٢، والفتاوى ٣/ ٣٠٧.

(٤) الرد على المنطقيين ص١٦٦.

ناطقان، فإذا أخذ يتكلم ازدحمت العبارة في فمه[١].

ويحلو لبعض الباحثين أن يستكثر - في أسلوب بحثه - من تراكيب المصطلحات العويصة من وحشي اللغات، وغريب العبارات، فيوهم الغِرَّ بعمق بحثه! ويهوِّل على المبتدي بتلك العبارات الشائكة، وهي في الواقع وكما قال ابن تيمية: «إنما هي من باب القعقعة بالشِّنان لمن يفزعه ذلك من الصبيان، ومن هو شبيه بالصبيان»[٢].

- ونتجاوز جزالة العبارات بلا تعقيد، ورحابة الكلمات بلا تكلف عند ابن تيمية، إلى ما هو أشرف وأجل، وهو رحابة مصادر المعرفة، وسعة موارد التلقي، فإن أبا العباس استوعب في تحريراته جميع مصادر المعرفة الإنسانية (الوحي، والعقل، والفطرة)، فتارةً يقرر النص الشرعي بكل تسليم وقبول، وتارة يفتق الأذهان والعقول، وتارة يحرك وجدان الفطرة، ويستثير ضرورات الحس.

قال رحمه الله: «قد جمع الله للمسلمين جميع طرق المعارف الإنسانية وأنواعها، والعلم يُنال بالحسّ والعقل، وبوحي الله إلى أنبيائه، والمسلمون حصل لهم من العلوم النبوية والعقلية ما كان للأمم قبلهم، وامتازوا عنهم بما لا تعرفه الأمم»[٣].

- موضوعية ابن تيمية في مؤلفاته العلمية ومواقفه العملية أشهرُ من أن تذكر، فكان في غاية العدل والإنصاف والاعتذار لمخالفيه وخصومه فضلًا عن غيرهم، حتى قال بعض أصحابه الأكابر: «وددتُ أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه»[٤].

---

(١) ينظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص: ش، ط.

(٢) الدرء ٤/ ١٨٣، وينظر: الدرء ١/ ٢٩٥.

(٣) الجواب الصحيح ٢/ ٤.

(٤) مدارج السالكين ٢/ ٣٤٥.

وتأمّل هذا النقل البديع والتقرير الرفيع الذي يجلي تمام العدل، وتحري الإنصاف، مع دراية دقيقة بآفات النفوس وطبائعها.

فقال: «نحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل، إما عمدًا وإما خطأ، فإن الإنسان إن لم يتعمد أن يلوي لسانه بالكذب أو يكتم بعض ما يقوله غيره، لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعو إلى صوغ أدلته على الوجه الأحسن...»[1].

فوازن بين ذاك العدل الفريد مع الخصوم، والفقه العميق لأدواء النفوس، وبين بعض البحوث العلمية المعاصرة التي تعمد إلى اختزال مخل لقول المخالف وحججه، والتصرف بمقالاته والإحالة بـ«انظر» ونحوها، - والتلفع بأن هذا فحوى مقالاته وخلاصتها!

- تقسيم البحث العلمي الحاضر إلى أبواب وفصول ومباحث.. قد يحقق تقريبًا للمعلومة، وترتيبًا لمادة البحث، وعرضًا حسنًا لمحتوى الرسالة العلمية، لكن الإيغال في هذه التقاسيم قد يفوّت الوحدة الموضوعية للمسائل والدلائل الواردة في تلك القضية، ويشتت هيئتها الاجتماعية وما يلحق بها من علائق مهمة ولوازم متصلة، فهذا التفتيت والتفريق يفوّت معانٍ عميقة، ونكتًا جليلة، وتلك القضايا العلمية لا يظهر رونقها ولا تبدو قيمتها إلا بعرض مترابط يلمّ أطرافها في سياق واحد، إضافة إلى أن الإغراق في التخصص الدقيق يوجب حذف علائق نفيسة ومسائل فريدة بدعوى أن ذلك خارج التخصص!

والناظر في التراث التيمي تلحقه الدهشة والانبهار في هذا الباب، فإن أبا العباس إذا قرر - على سبيل المثال - مسألة في الصفات الإلهية كالكلام الإلهي، فقرر وقعّد، وناقش

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤/ ٣٠٧.

المخالف ونقد، وحشد الأدلة والبراهين في ذلك، ساق علائق نفيسة ولوازم جليلة تتصل بهذه الصفة الإلهية من مسائل في القدر والنبوات وسائر أصول الدين.

- يُلحظ أن بعض الدارسين إذا بحثوا عن أسباب ظاهرة سلوكية وعوامل ظهورها فإنهم لا يستوعبون أهم أسبابها، ولربما غلّبوا الحديث عن أسباب ثانوية، وغفلوا عن أسباب رئيسة، وإذا كانت الظاهرة مترامية الأطراف، متشعبة الجوانب فإنه يتعسر على باحث ناشئ أن يستوفي أسبابها، أو يستوعب أهم عواملها.

وفي التراث التيمي ما يسهم في معالجة ذلك، فإن أبا العباس - وكأن العلوم بين عينيه - ينطلق من قواعد علمية أصيلة، ودراية متينة بالواقع وظواهره وأحواله، فتراه يشخّص الداء وأسبابه، ويحدد الدواء وطرائقه، كما في تقريراته بأن الدين: تصديق الخبر وطاعة الأمر، فالانحراف إما شهوات أو شبهات، فهو فساد للقوة العملية أو القوة العلمية، كما في شكوك المتكلمة أو شطحات الصوفية، أو قياس فلسفي أو خيال صوفي.

إن سعة النظر، ورحابة الأفق عند التأمل في تلك الظواهر وأسبابها يفتح للباحث قدرات في دقة التوصيف والتسبيب لتلك النوازل. وبالله التوفيق.

٢٣. فهم المراد عند أبي العباس[١]

فهم مراد النصوص الشرعية، وفقه المقصود منها، والدراية والفهم لمقالات العلماء والطوائف والفرق؛ إن ذلك يعد من المعالم المنهجية الأصيلة التي تميز بها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢].

لقد احتفى أبو العباس بهذا المعلم الجليل تنظيرًا وتأصيلًا، وحققه واقعًا وتطبيقًا، فبيّن أن فهم القرآن هو طريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان[٣]، وقرر أن «معرفة مراد الرسول ومراد أصحابه هو أصل العلم وينبوع الهدى»[٤]، وقال في موضع آخر: «معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث هو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة»[٥].

وأكد على وجوب الفهم والتدبر لنصوص الوحيين فقال: «الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله»[٦]، وأن فهم معاني القرآن هو المطلوب والمقصود كما في قوله: «المطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٤١.
(٢) أجاد الباحث د. عبدالله الدعجاني - في أطروحته المطبوعة لنيل الدكتوراه والموسومة بـ«منهج ابن تيمية المعرفي» - في تجلية هذا الأصل وتحريره كما في الفصل الثاني: «الواقعية اللغوية» من الباب الثاني: «الواقعية المعرفية»، وقد انتفعت بذلك الكتاب.
(٣) ينظر: الفتاوى ١٥/ ٢١١.
(٤) شرح حديث النزول ص٢٣٠.
(٥) الفتاوى ١٧/ ٣٥٥.
(٦) الفتاوى ١٣/ ١٤٥ (الفرقان).

به، فإن لم تكن هذه همة حافظه لم يكن من أهل العلم والدين»[1]. بل جزم أن مقصود الخطاب في النصوص الإلهية النبوية هو الإفهام[2]. وطالما كرر أبو العباس وأكد على أن الرسول ﷺ أعلم وأفصح وأنصح، فهو أحرص الناس على تفهيم المخاطبين، وأقدرهم على البيان[3].

وكما هي منهجية ابن تيمية المطردة في تقرير الجوانب العملية، والاهتمام بالأفعال لا مجرد التروك، والاحتفاء بتحريك الوجدان والحال القلبي، وليس مجرد معرفة بلا عمل ولا إرادة؛ فإنه لم يقتصر - هاهنا - على إثبات مجرد الفهم التنظيري المعرفي، بل أكد أن الفهم يستلزم عمل القلب والجوارح؛ كما بسطه في غير موضع.

ومن ذلك أنه لما ساق قوله ﷺ: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» قال: «كل من أراد الله به خيرًا فلابد أن يفقهه في الدين، فمن لم يفقهه في الدين لم يرد به خيرًا، وليس كل من فقه في الدين قد أراد الله به خيرًا، بل لابد مع الفقه في الدين من العمل به، فالفقه في الدين شرط في حصول الفلاح فلابد من معرفة الرب تعالى، ولابد مع معرفته من عبادته»[4]. كما بيّن في كتاب آخر أن من كان أفهم للقرآن فهو أشد تعظيماً له[5].

وإذا كان فهم النصوص الشرعية مأمور به ومشروع، وكذا فهم مقالات الأشخاص والطوائف هو مقتضى ما يحبه الله تعالى من العلم والعدل، فإن هذا الفهم هو مقتضى الفطرة التي فطر الله الناس عليها؛ كما بسطه ابن تيمية في «القاعدة المراكشية»، فكان مما

(١) الفتاوى ٢٣/ ٥٥.
(٢) ينظر: الدرء ٥/ ٢٤٣.
(٣) ينظر: الدرء ٥/ ٣٧٣، الفتاوى١٣/ ١٣٦.
(٤) الصفدية ٢/ ٢٦٦، وينظر: الجواب الصحيح ٤/ ٢٧٤.
(٥) ينظر: بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٣٣٢.

سطره: «إن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن لفظًا ومعنى، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد فإنه قد علم أنه من قرأ كتابًا في الطب أو الحساب أو النحو أو الفقه أو غير ذلك فإنه لابد أن يكون راغبًا في فهمه وتصور معانيه»[1]. بل غلّظ ابن تيمية مقالة أهل التجهيل الذين يزعمون أن آيات الصفات الإلهية مجهولة المعنى، فقال: «أعظم أبواب الصد عن سبيل الله وإطفاء نور الله والإلحاد في آيات الله دعوى كون القرآن لا يُفهم معناه»[2].

ثم إن فهم الكلام وفقه الخطاب حاجة ماسة من حوائج المجتمعات، كما وضحه ابن تيمية بقوله: «لابد للإنسان أن يفهم كلام بني جنسه، إذ الإنسان مدنيّ بالطبع، لا يستقل بتحصيل مصالحه، فلابد لهم من الاجتماع للتعاون على المصالح، ولا يتمّ ذلك إلا بطريق يعلم به بعضهم ما يقصد غيره»[3].

ومن أجل فهم ما جاء به الرسول فيجب على الشخص القادر أن يتعلم لغة ذلك الرسول، فإذا لم يتحقق للشخص فهم كلام الرسول إلا بتعلم لغته فإنه يتعين عليه أن يتعلمها؛ كما قرره ابن تيمية قائلًا: «ومن لم يمكنه فهم كلام الرسول إلا بتعلم اللغة التي أُرسل بها وَجَب عليه ذلك؛ فإن ما لا يتم الواجب إلا به واجب»[4]. وقال في مصنف آخر: «علينا أن نعرف لغة النبي ﷺ التي كان يخاطب بها؛ فإنها هي الطريق إلى معرفة كلامه ومعناه»[5].

---

(١) القاعدة المراكشية ص٢٩، وينظر: جواب الاعتراضات المصرية ص١٤.

(٢) جواب الاعتراضات المصرية ص٢٤.

(٣) الدرء ٧/ ١٣٦.

(٤) الجواب الصحيح ١/ ١٨٩.

(٥) بيان تلبيس الجهمية ٧/ ٣٩٩.

وفي المقابل فإنه حكى الاتفاق على جواز ترجمة معاني النصوص الإلهية إذا احتيج إلى ذلك في حق من لا يحسن اللغة العربية، فقال رحمه الله: «اتفق المسلمون على أن القرآن والحديث يُترجم بغير لفظ الرسول وغير لغته لمن احتاج إلى ترجمته ممن لا يعرف العربية»[١].

ويلحظ ما عليه ابن تيمية من فقه للدعوة ورحمة بالخلق عندما قرر أن للمشرك أن يسمع كلام الله سماع فهم وعقل، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ﴾ [التوبة: ٦] - فقال أبو العباس: «قد علم أن المراد أن يسمعه سمعًا يتمكن منه فهم معناه»[٢].

وبالجملة فإن مَعْلَم فهم مراد القائل وتحري مقصوده حاضرٌ في تحريرات ابن تيمية العلمية ومواقفه العملية، فطالما أسهب في الحديث عن الألفاظ والمصطلحات في العقيدة والسلوك.. وحرر ما فيها من إجمال واشتراك وقعّد وجوب التفصيل فيها، وبيان ما تحتمله من حق وباطل. وبهذا التفصيل والبيان يرتفع أكثر الاختلاف، ويحصل العلم والإنصاف.

ولأجل تحقيق الفهم الصحيح لنصوص الوحيين فإن أبا العباس يستصحب جملة قواعد وضوابط يحصل بها فهم المراد وفقه الخطاب، منها:

اليقين والثقة بأن النصوص الشرعية مستوعبة جميع أحوال العباد؛ ففيها الغناء والشفاء وإنما القصور من أفهام الناس، فقال رحمه الله: «النصوص محيطة بجميع أحكام العباد، فقد بيّن الله تعالى بكتابه وسنة رسوله جميعَ ما أمر الله به، وجميع ما نهى عنه، وجميع

(١) بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٤٧٤، وينظر: الجواب الصحيح ٣/ ٢٠٣ والدرء ١/ ٤٣.
(٢) الجواب الصحيح ١/ ٦٨.

ما أحلّه وجميع ما حرّمه، وبهذا أكمل الدين، حيث قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ولكن قد يقصر فهم كثير من الناس عن فهم ما دلت عليه النصوص، والناس متفاوتون في الأفهام»[١]. ثم إن اعتقاد الحق الثابت في نصوص الوحيين يقوي الإدراك ويصحح الفهم كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦][٢].

ومنها: «أن حمل كلام الله ورسوله على معنى من المعاني لابد فيه من شيئين:

أحدهما: أن يكون ذلك المعنى حقًّا في دين الإسلام يصلح إخبار الرسول عنه.

الثاني: أن يكون قد دلّ عليه بالنص لفظ يدل عليه دلالة لفظ على معناه»[٣].

ومنها: الاعتناء بفقه الصحابة - رضي الله عنهم - للنصوص الشرعية، فقد شاهدوا التنزيل، وهم أعلم بالتأويل، ولديهم من الفقه والدين ما ليس لغيرهم؛ فهم أبرّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، ومن له اختصاص بالرسول - كما هو شأن الصحابة - يعلم بالاضطرار ما لا يعلمه غيره[٤].

ومن تقريراته في منزلة فهم الصحابة: «وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين... وقد قال الإمام أحمد: ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة أو في نظيرها»[٥].

وقال في مصنف آخر: «وأصحاب محمد ﷺ - مع أنهم أكمل الناس علمًا نافعًا

(١) جامع المسائل ٢/ ٢٧٢.
(٢) ينظر: الفتاوى ٤/ ١٠.
(٣) السبعينية (بغية المرتاد) ص٣٥٧.
(٤) ينظر: الدرء ١/ ١٨٤، ٨/ ٥٣.
(٥) الفتاوى ١٩/ ٢٠٠، ٢٨٥.

وعملًا صالحًا - أقل الناس تكلفًا، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف ما يهدي الله بها أمة»[1].

ومنها: العناية بدلالة «السياق» للنصوص القرآنية والنبوية، والنظر إلى ما قبل النص وبعده، ومراعاة القرائن المعتبرة، فإن ذلك هو الذي يعطي النصوص حق دلالتها وصحة فهمها.

ومن ذلك قوله: «ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه، وما يبيّن معناه من القرائن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة، والاستدلال بهما مطلقًا»[2].

وبيّن - رحمه الله - أن سبب الغلط في فهم الأحاديث في الصفات الإلهية هو أن الغالطين يبترون ألفاظ الحديث ويقطعونها، كما وضحه بقوله: «إن هؤلاء يعمدون إلى ألفاظ الحديث يقطعونها، ويفرقون بينها، ثم يتأوّلون كل قطعة بما يمكن وما لا يمكن»[3].

والحاصل أن فهم الخطاب وعقل النصوص والمقالات - كما حققه ابن تيمية - يورث ثباتًا واستقرارًا في المعتقد، واطرادًا في المنهج، ويخلص النفوس من ظلمات المبطلين، وشكوك المتهوكين، وعمايات الحيارى التي عبر عنها المعريّ بقوله:

ونظيري في العلم مثلي أعمى
فترانا في حندس نتصادم

(١) الفتاوى ٤/ ١٣٨.
(٢) الفتاوى ٦/ ١٨، وينظر: منهاج السنة النبوية ٧/ ١٤٥، والجواب الصحيح ٣/ ٩١.
(٣) بيان تلبيس الجهمية ٧/ ٣٧٤.

٢٤. موانع فهم المراد عند أبي العباس[1]

سبق الحديث في العدد الماضي عن شرف ومنزلة فهم مراد الشرع ومقصده، وذلك من خلال تراث ابن تيمية، ودلائل هذا الأصل من الوحي والفطرة، وكذلك الإشارة إلى معالم تسهم في تحقيق ذلك الفهم، كالنظر في سياق الكلام، وفقه الصحابة، إلخ.

وكما يقال: «وبضدها تتبيّن الأشياء»، لذا بسط أبو العباس ابن تيمية الكلام عما يعارض فهم المراد وعقله، من موانع ومكدرات، وعوائق ومعكرات.

فمن موانع الفهم: التقليد وقبول قول الآخرين بلا حجة؛ فتحرير العقول من التقليد يحصل به الفهم الصحيح، وينتفي الفهم السقيم، ويخلّص النفوس من كشف صوفي مخرِّف، ونظر كلامي مذبذب، وتخييل فلسفي ملحد.

لقد بين ابن تيمية أن الطوائف المتمردة على فهم مراد الرسول واتباعه سرعان ما تنقاد وتقلد رؤوس الفلسفة والكلام، فكشف عن واقعهم من خلال مخاطبتهم وأخبارهم، فقال رحمه الله: «لعل كثيرًا من أئمة المتكلمين بها[2] لا يحصّلون حقائق تلك الكلمات، ولو طالبتهم بتحقيقها لم يكن عندهم إلا الرجوع إلى تقليد أسلافهم فيها.

ولهذا كان فيها من الكلام الباطل المقرون بالحق ما شاء الله، ويسمونها عقليات، وإنما هي عندهم تقليديات، قلّدوا فيها ناسًا يعلمون أنهم ليسوا معصومين، وإذا بُيِّن لأحدهم فسادها لم يكن عنده ما يدفع ذلك، بل ينفي تعظيمه المطلق لرؤوس تلك المقالة، ثم يعارض ما تبيّن لعقله فيقول: كيف يُظن بأرسطو وابن سينا وأبي الهذيل أو أبي

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٤٢.

(٢) أي الأمور الإلهية.

علي الجبّائي[1] ونحوهم أن يخفى عليهم مثل هذا؟

وهو مع هذا يرى أن الذين قلدوا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى - ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ - قد بخسوا أنفسهم حظها من العقل والتمييز، وهو مع هذا يقبل أقوالًا لا يعلم حقيقتها، وقائلين يعلم أنهم يخطئون ويصيبون، وهذا القدر قد تبيّنتُه من الطوائف المخالفين للكتاب والسنة ولو في أدنى شيء ممن رأيتُ كتبهم، وممن خاطبتهم، وممن بلغني أخبارهم، إذا أقيمت على أحدهم الحجة العقلية التي يجب على طريقته قبولها ولم يجد له ما يدفعها به فرّ إلى التقليد، ولجأ إلى قول شيوخه»[2].

فالقوم يبالغون في العقل والنظر حتى أعرضوا واعترضوا على الوحي بتلك العقليات الموهومة، فإذا بُيِّنَ لهم بالبراهين العقلية الصريحة تهافت تلك المجهولات المسماة بالمعقولات.. هرعوا إلى التقليد لأرسطو وأشباه أرسطو، والجزاء من جنس العمل[3].

والحاصل أن التقليد يصدّ عن فهم المراد، ويحجب عن فقه الأقوال والمقالات.

ومن موانع فهم المراد عند أبي العباس: التعلل بدفع المعارض العقلي، فقد عطّل المتكلمة دلالةَ فهم النصوص بحجة دفع المعارض العقلي، فلا يحصل فهم المراد وبيانه عندهم إلا بانتفاء المعارضات العقلية التي تناقضه، ويرى ابن تيمية أن هذا: زندقة[4] تفضي إلى تعطيل دلالة النصوص:

---

(١) أبو الهذيل والجبّائي من رؤوس المعتزلة.

(٢) الدرء ٥/ ٣١٦، ٣١٧، وينظر: بيان تلبيس الجهمية ٥/ ١٥٨.

(٣) ينظر: الفتاوى ١٣/ ١٧١.

(٤) مقالة أبي عبدالله الرازي إن «دلالة الأدلة اللفظية لا تحقق اليقين»، قد عدها ابن تيمية مقدمة الزندقة والنفاق، ينظر: نقض المنطق ص٨٨، والدرء ٥/ ٣٣٥، وبيان تلبيس الجهمية ٨/ ٤٥٨.

«ولا طريق له[١] إلى العلم بانتفاء المعارضات العقلية إلا أن يحيط علماً بكل ما يخطر ببال بني آدم مما يظن أنه دليل عقلي. وهذا أمر لا ينضبط، وليس له حد، فإنه لا يزال يخطر لبني آدم من الخواطر ويقع لهم من الآراء والاعتقادات ما يظنونه دلائل عقلية، فلم يمكنه الجزم بانتفاء هذا المعارض أبدًا، ولا يمكنه الجزم بشيء مما أخبر به الرسول»[٢].

وهذا التدثر بالمعارض العقلي تجاه النصوص الشرعية يعد قدحًا في بيان الرسول ومراده وفهمه، وقد أوضحه ابن تيمية بقوله:

«لما كان مراد الرسول ﷺ لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي بيّنا في هذا الكتاب[٣] فساد القانون[٤] الذي صدّوا به الناس عن سبيل الله، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر، إذ كان أيّ دليل على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قُدِّر أن المعارض العقلي ناقضه، بل يصير ذلك قدحًا في الرسول، وقدحًا فيمن استدل بكلامه، وصار هذا بمنزلة المريض الذي به أخلاط فاسدة تمنع انتفاعه بالغذاء، فإن الغذاء لا ينفعه مع وجود الأخلاط الفاسدة التي تفسد الغذاء»[٥].

ومانع ثالث من موانع فهم المراد وهو: التأويل الفاسد، فإنه يحول بين صاحبه وفهم النصوص الإلهية، وكم جنى التأويل الفاسد على طوائف أهل الأهواء.

قال ابن القيم: «وأنت تجد جميع هذه الطوائف تُنزّل القرآن على مذاهبها وبدعها، فالقرآن

(١) أي المحتج بدفع المعارض العقلي.

(٢) الدرء ٥/ ٣٢١، وينظر: الدرء ٤/ ٢٧٩.

(٣) درء تعارض العقل والنقل.

(٤) أي فساد قانونهم الكلي: إذا تعارضت الدلائل النقلية والعقلية فإنهم يقدمون عقولهم، وأما النقل فإما أن يُتأول أو يُفوّض، ينظر: الدرء ١/ ٤.

(٥) الدرء ١/ ٢٠.

عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي»[١].

ويؤكد هذا ما حكاه ابن كثير في ترجمة أبي علي الجبائي المعتزلي: «للجبائي تفسير حافل مطول، له فيه اختيارات غريبة في التفسير، وقد ردّ عليه الأشعري فيه وقال: كأن القرآن نزل في لغة جبّاء»[٢].

لقد أولى ابن تيمية مسألة التأويل واحتفى بها بتحريرها وتحقيقها، وبيّن ما في هذا التأويل من إجمال واشتراك، وبسط ذلك في مواطن عديدة[٣].

والذي يهمنا في هذا المقال أن نسوق سطوره التالية:

«التأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم، والتأويلات التي يذكرونها لا يُعلم أن الرسول أرادها، بل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص أن المراد منها نقيض ما قال الرسول، كما يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة والباطنية من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص.

وحينئذ فالمتأول إن لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ هو من باب التحريف والإلحاد، لا من باب التفسير وبيان المراد»[٤].

ومانع رابع يحجب الشخص عن فهم المراد وفقه النصوص والمقالات، وهو أن يعيش الشخص في بيئة أو مجتمع قد تداول ألفاظًا شرعية، واستعمل مصطلحات دينية وفق ما تلقاه وفهمه من شكوك كلامية أو شطحات صوفية، فيظن ذلك الشخص أن هذا هو المراد من تلك النصوص الإلهية الشرعية والمعاني الدينية، فيطوّع هذه المعاني الأصيلة وفق ما تلقنه من أهل بلده ونشأته.

---

(١) شفاء العليل ص١٧٩.

(٢) البداية ١١/ ١٢٥.

(٣) ينظر: كتاب ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل لمحمد السيد الجلنيد.

(٤) الدرء ١/ ٢٠١، باختصار.

قال ابن تيمية: «إن كثيرًا من الناس ينشأ على اصطلاح قوم وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك. وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم»[1].

وإذا ادّعى الكثيرون أن المنطق آلة تعصم مراعاتها من الخطأ في النظر فإن ابن تيمية يثبت نقيض تلك الدعوى، ويقرر أن المنطق مانع من الفهم والعقل بل يجزم أن «الكثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات، والقرمطة في السمعيات، ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[2].

وقرر في كتاب آخر أن دعوى المناطقة أن المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها أن يزل المرء في فكره من أكذب الدعاوى[3]. ووصف المناطقة بأنهم «أضيع الناس علماً وبيانًا، وأعجزهم تصورًا وتعبيرًا[4]. وقال أيضًا: «ما زال نظّار المسلمين يعيبون طريقة أهل المنطق، ويبينون ما فيها من العيّ واللكنة، وقصور العقل وعجز النطق[5]».

بل قطع بأن أهل المنطق أكثر الناس شكًا، وأقلهم علمًا، وأشدهم تخبطًا، وأعظمهم حشوًا فقال رحمه الله: «بل الذي وجدناه بالاستقراء أن الخائضين في العلوم من أهل هذه

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص١٥٢، وينظر: الفتاوى ١٢/ ١٠٦، وبيان تلبيس الجهمية ٧/ ٣٩٩.

(٢) الدرء ١/ ٢١٨.

(٣) ينظر: الرد على المنطقيين ص١٨٠.

(٤) الرد على المنطقيين ص١٦٦.

(٥) الرد على المنطقيين ص١٩٤.

الصناعة[1] أكثر الناس شكًا واضطرابًا، وأقلهم علماً وتحقيقًا، وأبعدهم عن تحقيق علم موزون. وتجد من أدخله في الخلاف والكلام وأصول الفقه وغير ذلك لم يفد إلا كثرة الكلام والتشقيق مع قلة العلم والتحقيق»[2].

وقال أيضًا: «ولهذا يوجد عامة من يزن به علومه لابد أن يتخبط ولا يأتي بالأدلة العقلية على الوجه المحمود، ومن أتى بها على الوجه المحمود أعرض عن اعتبارها بالمنطق لما فيه من العجرفة والتطويل، وتبعيد الطريق، وجعل الواضحات خفيات، وكثرة الغلط والتغليط»[3].

والمقصود أن أبا العباس تحدث عن موانع كثيرة تحول بين الشخص وبين فهم مراد النصوص الإلهية وعقل المقالات، لكن يتعذر استيعابها في مثل هذه المقالة، ومهما يكن فإن أخوف وأنكى تلك الموانع والصوارف هو حرمان العبد التوفيق، واستحقاقه الخذلان جزاء وفاقًا، وإن تعجب فعجبٌ لأقوام كانت لهم عقول مثل الجبال[4] لكنهم استحبوا الضلالة على الهدى، فختم الله على قلوبهم وأفسد عقولهم، قال ابن تيمية: «قد يكون الرجل من أذكياء الناس وأحدّهم نظرًا ويعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس وأضعفهم نظرًا ويهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به؛ فمن اتّكل على نظره واستدلاله، أو عقله ومعرفته خُذِل، ولهذا كان النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة كثيرًا ما يقول: «يا مقلب القلوب ثبّت قلبي على دينك»[5].

---

(١) يعني صناعة المنطق.

(٢) نقض المنطق ص١٦٩، باختصار.

(٣) الرد على المنطقيين ص٣٧٥.

(٤) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (ط ابن قاسم) ٢/ ٥٢.

(٥) الدرء ٩/ ٣٤.

٢٥. قاعدة تيمية: الإرادة الجازمة مع القدرة توجب الفعل[١]

طالما حرر ابن تيمية القواعد الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وأظهر أنواعًا باهرة من التقريرات البديعة، والفتوحات العظيمة، ومن ذلك تلك القاعدة الجليلة: «الإرادة الجازمة مع القدرة توجب الفعل»، التي أحكمها واحتج لها بدلائل نقلية وعقلية وفطرية، واستصحبها في إثبات مسائل كبيرة، ونوازل هائلة، وصاغها بعبارات متعددة، وألفاظ متنوعة، كعادة ابن تيمية في تحريراته، فقد اتسعت مداركه وعظمت علومه ومعارفه، ومن ثم اتسعت تعبيراته، وتكاثرت ألفاظه.

وسيتضح شأن هذه القاعدة ومعناها من خلال تلك المسائل الكبيرة التي احتج لها ابن تيمية بهذه القاعدة العظيمة، كما في السطور التالية:

١ - احتج ابن تيمية بهذه القاعدة في تقرير أصل مهم في مسائل الأسماء والأحكام، وهو إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، والرد على المرجئة من خلال هذه القاعدة، كما في قوله: «فالقلب إذا كان فيه إرادة، سرى ذلك إلى البدن ضرورةً، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد»[٢]، فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًّا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر، والعمل بالإيمان المطلق»[٣].

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٤٤.
(٢) رواه البخاري ح (٥٢)، ومسلم ح (١٥٩٩).
(٣) الفتاوى ٧/ ١٨٧، وينظر: ٧/ ٢٢١، ٥٤١.

وقال في موطن آخر: «إن القلب إذا تحقق ما فيه [من الإيمان الباطن] أثّر ذلك في الظاهر ضرورةً، ولا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالإرادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقوع المقدور، فإذا كان في القلب حبّ الله ورسوله ثابتًا استلزم موالاة أوليائه ومعاداة أعدائه»[1].

والحاصل أن القلب إذا كان فيه محبة الله تعالى وإرادته، فإن هذه المحبة التامة والإرادة الجازمة توجب مع القدرة وجود الفعل ضرورة، وتستلزم تحقق العمل الظاهر، ولذا قال - في موطن ثالث -: «من عرف الملازمات بين الظاهر والباطن زالت عنه شبهات كثيرة»[2].

٢- استدل ابن تيمية بهذه القاعدة في تقرير الصفات الإلهية بلا تمثيل ولا تعطيل، وفي الرد على أهل التحريف والتأويل الفاسد، والرد على أهل التجهيل والتضليل، فإن التعرف على الله عز وجل، والإيمان بالله وما له من الأسماء الحسنى والصفات العليا يعد أمرًا فطريًّا وجديًّا[3]، فالنفوس في غاية الشوق والوجد والحبّ لربها تعالى، والموصوف بصفات الكمال والجلال والجمال.

فقال - رحمه الله -: «فلا يتصور أن يكون الصحابة والتابعون كلهم كانوا معرضين عن هذا[4]، لا يسألون عنه، ولا يشتاقون إلى معرفته، وهم يتوجهون بقلوبهم إليه سبحانه، ويدعونه تضرعًا وخيفة، والقلوب مجبولة مفطورة على طلب العلم بهذا، ومعرفة الحق فيه، وهي مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور، ومع الإرادة الجازمة والقدرة يجب حصول المراد وهم قادرون على سؤال الرسول ﷺ، وقد سألوا عما دون هذا»[5].

---

(١) الفتاوى ٧/ ٦٤٥.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص١٠٢.

(٣) ينظر: مقدمة الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية.

(٤) أي معرفة الله عز وجل بأسمائه وصفاته.

(٥) القاعدة المراكشية ص٤٨.

فإن المحبة الصادقة والإرادة الجازمة تقتضي مع القدرة أن يُتعرّف على الله عز وجل، وأن تُفهم أسماؤه وصفاته، ويتعبّد لله بها كما دلت النصوص الصحيحة والعقول الصريحة، ومجانبة سبيل التحريف والتفويض.

٣- أورد ابن تيمية هذه القاعدة في الجواب عن إشكالات في القضاء والقدر، كما في مسائل الاستطاعة والقدرة، فإن مسألة: هل يقدر العبد أن يفعل الطاعة أم لا؟ جوابها مبني على هذا القاعدة، كما هو مبين في قوله: «نعم، إذا أراد العبد الطاعة التي أوجبها الله عليه إرادةً جازمةً كان قادرًا عليها، وكذلك إذا أراد ترك المعصية التي حرمت عليه إرادةً جازمةً كان قادرًا على ذلك»، إلى أن قال: «فمن قال إن الله أمر العباد بما يعجزون عنه إذا أرادوه إرادةً جازمة فقد كذب على الله ورسوله»[١].

فالاستطاعة المقارنة للفعل هي القدرة المحققة للفعل، فمن أراد الفعلَ إرادة جازمة وكان قادرًا عليه، فإن ذلك يوجب وجود الفعل وحصوله[٢].

٤- أزالت هذه القاعدة الإشكال في مسألة: من همّ بطاعة هل يثاب عليها؟ أو همّ بمعصية فهل يعاقب عليها؟ فإن ابن تيمية استهل جوابه وبناه على تلك القاعدة، حيث قال: «متى وجدت الإرادة الجازمة مع القدرة التامة وجب وجود الفعل، ومتى وجدت الإرادة والقدرة التامة ولم يقع الفعل لم تكن الإرادة جازمة. والإرادة الجازمة إذا فعل معها الإنسان ما يقدر عليه كان في الشرع بمنزلة الفاعل التام له ثواب الفاعل التام، وعقاب الفاعل التام»[٣].

---

(١) الفتاوى ٨/ ٤٣٧، ٤٤٠.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٣/ ٥٠، والفتاوى ٨/ ٤٤١، والأصفهانية ص٤٠٣.

(٣) الفتاوى ١٠/ ٧٢٢ = باختصار، وينظر: الفتاوى ١٤/ ١٢٢.

وبين ابن تيمية أن الأحاديث التي بها التفريق بين الهام والعامل إنما هي فيما دون الإرادة الجازمة التي لا بد أن يقترن بها الفعل[1].

وأوجز الجواب وأوضحه في موضع آخر فقال: «الإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود المراد، وبهذا يزول الاشتباه في هذا المقام، فإن الناس تنازعوا في الإرادة بلا عمل، هل يحصل بها عقاب؟ وكثر النزاع في ذلك، والفصل في ذلك أن يقال: فرق بين الهمّ والإرادة، فالهمّ قد لا يقترن به شيء من الأعمال الظاهرة، فهذا لا عقوبة فيه بحال، وأما الإرادة الجازمة فلابد أن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور، ولو بنظرة، أو لفظة، أو خطوة»[2].

٥- ثم إن هذه القاعدة تحل إشكالًا في مسائل مهمة تتعلق بالإكراه، كما أوضحه ابن تيمية، فقد بيّن أن من يُفعل به الفعل من غير قدرة له على الامتناع، كأن تُضجع المرأة ويُفعل بها الفاحشة بغير اختيارها، من غير قدرة على الامتناع، فليس لها فعل اختياري، ولا إرادة، فلا عقاب عليها اتفاقًا، وأما أن يكره الشخص على قتل أو فاحشة حتى يَفْعَل، فهذا يعدّ مريدًا مختارًا، فإن إرادته الأصلية أن لا يفعل هذا، بل هو مبغض له، فلما أُكره عليه صارت فيه إرادة ثانية تخالف الإرادة الأصلية، فصار فيه نوع إرادة وتمكين، ولم يستفرغ وسعه في الامتناع، فالإرادة الجازمة هي التي يقترن بها ما يقدر عليه من الامتناع، فإذا لم يوجد منه هذا النفور والامتناع كان مطاوعًا مختارًا للقتل أو الفاحشة[3].

٦- ومن المسائل التي احتج لها ابن تيمية بتلك القاعدة: إثبات نبوة محمد ﷺ بدليل القرآن الذي أعجز الأمم كلها، فقد عجزت جميع الأمم عن معارضته، مع كمال الرغبة

---

(١) ينظر: الفتاوى ١٠/ ٧٣٥.

(٢) ينظر: الإيمان الأوسط ص٤٠٧-٤٠٩ = باختصار.

(٣) ينظر: الاستقامة ٢/ ٣٢٣- ٣٢٧، الفتاوى ٨/ ٥٠٢-٥٠٤.

والحرص على معارضته[1].

«ولم يأتوا بسورة من مثله، وذلك يدل على عجزهم عن معارضته، لأن الإرادة الجازمة لا يتخلف عنها الفعل مع القدرة. ومعلوم أن إرادتهم كانت من أشد الإرادات على تكذيبه وإبطال حجته» إلى أن قال: «وليس كما يظن بعض الناس أن معجزته من جهة صرف الدواعي عن معارضته»[2]. والمقصود أن القرآن آية معجزة وباقية إلى آخر الدهر، فإن مشركي العرب من أحرص الناس على تكذيبه، وأشد رغبةً وإرادةً لمعارضته، فلما كان الداعي تامًّا والإرادة جازمةً على ذلك، ولم يتحقق منهم فعل ولا معارضة، فدلّ على عجزهم، فليس إعجازه بدعوى «الصرفة» عن معارضته كما ظن بعضهم.

٧- ويمكن الانتفاع بهذه القاعدة في معالجة حالة التشرذم والفرقة بين دعاة اليوم، وذلك بالتذكير بأمر فطري ضروري، كما عبّر عنه ابن تيمية بقوله: «إن جميع أمور بني آدم لا بد فيها من تعاون بينهم، ودفع ومنع لغيرهم، فلا بد لهم من عقد وقدرة، والعقد أصله الإرادة»[3].

إن الإرادة الجازمة والنية الصالحة بإحياء شعيرة التعاون بين الدعاة والسعي إلى فقه الوفاق بينهم تحتم ضرورةً حصول التعاون وتحققه، فإن تعذّر التعاون فإن الإرادة ليست صادقة ولا صالحة، أو أن القدرة منتفية أو قاصرة، والله المستعان.

وأخيرًا فإن استصحاب القواعد يحقق ضبطًا محكمًا للمسائل، وجوابًا سديدًا للنوازل، لاسيما إذا استوعبت تلك القواعد وأتقنت فإن ذلك يفتق الذهن ويحرك العقل في إعمال هذه القواعد فيما يلائمها من نوازل ومسائل.

---

(١) ينظر: الجواب الصحيح ٢/ ٤٩٩ (ت: سفر الحوالي).

(٢) شرح الأصفهانية ص٧١٥.

(٣) جامع الرسائل ٢/ ٣٠٨.

٢٦. من حجج القرآن - في التراث التيمي[١] -

بلغ هوان الوحي وانتقاصه عند فلاسفة الإسلام أن جعلوه مجرد خطاب تخييلي، أو أسلوباً للعامة، وأن الرسل عليهم السلام يكذبون لمصلحة العامة والجمهور!

وقاربهم متكلمة الإسلام الذين لا يقبلون الوحي إلا عقب انتفاء المعارضات العقلية، والخطرات الذهنية، وإذا جاء الوحي بما لا يروق لهم تديّنوا بتحريف القرآن، وكدّ الأذهان بليّ نصوص الوحي عمّا دلت عليه، وحشدوا لأجل ذلك التأويلات المتكلفة وأجلبوا شواذ اللغة وغريب المعاني ليتسنى لهم التحريف والتبديل، أو سلكوا سبيل التجهيل والتضليل، فجعلوا نصوص الوحي ألفاظاً لا معنى لها!

وفي هذا الواقع القاتم يتجلى التراث السلفي على يد ابن تيمية - رحمه الله - ويبرز منهج أهل السنة بتأصيله وتحقيقه، واطراده ويقينه، وحججه وبراهينه، فقد أظهر أبو العباس بن تيمية ما في الوحي من الغَناء والشفاء، وبرد اليقين وحلاوة الإيمان، وبيّن ما في الوحي من الدلائل الكافية والبراهين العقلية الوافية، وأن في القرآن الجواب عن كل بدعة وباطل قديماً وحديثاً ومستقبلاً، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]؛ قال ابن تيمية: «القرآن قد دلّ على جميع المعاني التي تنازع الناس فيها دقيقها وجليلها»[٢].

وقد فتح الله على أبي العباس فتوحات جليلة في باب المخاطبات والمناظرات والمحاورات، ووهبه الله قدرة هائلة على انتزاع الآيات والاحتجاج بها في الرد على

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٤٩.
(٢) الدرء ٥/٥٦.

المخالفين، بل جزم أن كل دليل نقلي أو عقلي يحتج به أيّ مبتدع لبدعته، فإنه في الحقيقة والواقع حجة عليه، ودليل ينقض بدعته. كما هو مبسوط في موضعه.

ومن براعته الفائقة، ودقته الباهرة: احتجاجه بالآية الواحدة من كتاب الله في الرد على القولين المتضادين، وإظهار تهافت أصحاب المقالات المتقابلة من خلال الاحتجاج عليهم بآية واحدة في مسائل كثيرة ومطالب متعددة، كما هو مبيّن في الأمثلة التالية:

١ – قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ومن المعلوم أن في هذه الآية رداً على المعتزلة والخوارج الزاعمين أن من مات على ذنوبه غير تائب منها فهو مخلد في نار جهنم، فإن الآية أثبتت مغفرة لمن يشاء الله له من عصاة الموحدين[١]، فليست الآية في حق التائبين، كما تزعم المعتزلة؛ فإن التائب عن الشرك يغفر له الشرك أيضاً، وكذا ما دون الشرك فإن الله يغفر لكل من تاب[٢].

والحاصل أن في الآية رداً على الوعيدية كما هو معلوم عند الأكثرين، لكن قد تخفى دلالتها في الرد على الفرقة المقابلة لهم، وهم المرجئة، فلقد أشار ابن تيمية إلى جواب لطيف وردّ متين على المرجئة من خلال هذه الآية، فقال: «قد ذكرنا في غير موضع أن هذه كما تردّ على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، فهي تردّ أيضاً على المرجئة الواقفية[٣]، الذين يقولون يجوز أن يعذب كل فاسق فلا يغفر لأحد، ويجوز أن يغفر للجميع، فإنه قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ فأثبت أن ما دون ذلك هو مغفور لكن لمن يشاء، فلو كان لا يغفره لأحد بطل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ولو كان يغفره لكل أحد بطل قوله: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ فلما أثبت أن يغفر ما دون ذلك، وأن المغفرة هي لمن يشاء دلّ ذلك

---

(١) ينظر: نكت القرآن للكرجي ١/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: الفتاوى لابن تيمية ١١/ ١٨٤، ١٦/ ١٨.

(٣) المرجئة الواقفة الذين سلكوا الوقف في نصوص الوعيد.

على وقوع المغفرة العامة مما دون الشرك، لكنها لبعض الناس»[1].

٢- قال الله تعالى: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى ﴿١١﴾ الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴿١٣﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١١ - ١٦] وبيّن ابن تيمية أن هذا الصلي قد فسّره النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناساً أصابتهم النار بذنوبهم، فأماتهم إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة...». فقد بيّن النبي ﷺ أن هذا الصلي لأهل النار الذين هم أهلها، وأن الذين ليسوا من أهلها فإنها تصيبهم بذنوبهم، وأن الله يميتهم فيها حتى يصيروا فحماً، ثم يشفع فيهم فيخرجوا.

وفيه الرد على طائفتين: على الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: إن أهل التوحيد يخلدون فيها. وهذه الآية حجة عليهم، وعلى من حُكي عنه من غلاة المرجئة أنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

وفيه رد على من يقول: يجوز أن لا يدخل الله من أهل التوحيد أحداً النار، كما يقوله طائفة من المرجئة الشيعة، ومرجئة أهل الكلام المنتسبين إلى السنة - وهم الواقفة من أصحاب الأشعري كالقاضي الباقلاني وغيره - فإن النصوص المتواترة تقتضي دخول بعض أهل التوحيد وخروجهم[2].

هذا المسلك الفريد في الاحتجاج والجدال يجلي ما عند أبي العباس من تحري العدل ولزوم الوسط بين الإفراط والتفريط، والاطراد في هذا النهج، كما يكشف سعة أفقه

---

(١) الفتاوى لابن تيمية ١٦/ ١٩.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٦/ ١٩٥، ١٩٦.

ورحابة تأصيله ونقده، فلم يستغرق في مدافعة انحراف وإهمال ما يقابله، ولم تستحوذ عليه مدافعة الغلو دون مدافعة الجفاء والتقصير.

٣- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، هو ردٌّ على طائفتين متقابلتين: المعتزلة القدرية، والجهمية والأشاعرة الجبرية، فالمعتزلة يجوّزون التعذيب قبل إرسال الرسل؛ لأنه فعل القبائح العقلية، والآية تنقض هذه المقالة، فإن الله تعالى لا يعذّب أحداً إلا بعد بلوغ الرسالة، كما أن في الآية ردّاً ونقضاً لمذهب الجبرية القائلين بأن الله يعذّب من لم يفعل قبيحاً قط كالأطفال، والآية تبطل أيضاً هذا المذهب؛ فحكمة الله ورحمته تأبى ذلك، فإنه لا يعذب أحداً بلا ذنب، كما بسطه ابن تيمية في عدة مواطن[1].

٤- قوله تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، فقد أظهر أبو العباس دلالة الآية في الردّ على الجبرية والقدرية حيث قال - رحمه الله -: «وهذه الآية رد على الطائفتين المجبرة الجهمية، والمعتزلة القدرية، فإنه تعالى قال: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ فأثبت للعبد مشيئة وفعلاً، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ فبيّن أن مشيئة العبد معلقة بمشيئة الله»[2].

- وقريب من ذلك احتجاجه بقوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ في الرد على القدرية حيث أثبتت القدر بقوله ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾، وفيه الرد على الجبرية من جهة إثبات فعل للعبد، حيث أضاف الفجور والتقوى إلى نفس العبد، وفيه أيضاً رد على الجبرية من جهة التفريق بين الحسن والقبيح في قوله: ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[3].

---

(١) ينظر: النبوات ٢/ ٦٧٦، الفتاوى ١٩/ ٢١٥، ومنهاج السنة ٥/ ٩٩.
(٢) الفتاوى ٨/ ٤٨٨، وينظر: جامع الرسائل ١/ ٧٠.
(٣) ينظر: الفتاوى ١٦/ ٢٤٣.

- ويلحق بذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، ففيه ردّ على القدرية النفاة حيث جعل الحسنات من الله، كما جعل السيئات من عند الله، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾، وفيه ردّ على الجبرية في قوله سبحانه: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ فالإنسان هو فاعل السيئات، ويستحق عليها العقاب(١).

٥- قوله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] - حيث وضّح أبو العباس أن في الآية رداً على الجبرية حيث أثبتت للشخص كسباً، كما أن فيها نقضاً لمذهب أهل الإحباط والتخليد (الوعيدية من الخوارج والمعتزلة) حيث لم يبطل كسبُه اكتسابَه، ولم تحبط سيئاتُه حسناتِه بإطلاق، وأولئك يقولون: إن عليه ما اكتسب وليس له ما كسب(٢).

٦- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨] - فيه الرد على أهل التشدد والغلو، وأهل الانحلال والانفلات، فإن أهل السنة وسط بين أصحاب الفجور والفواحش، وأصحاب الرهبانية والإفراط حيث بيّن ابن تيمية معنى الآية فقال: «نهى سبحانه عن تحريم ما أحل من الطيبات، وعن الاعتداء في تناولها، وهو مجاوزة الحد، وقد فُسّر الاعتداء في الزهد والعبادة بأن يحرموا الحلال ويفعلوا من العبادة ما يضرهم، وقيل: لا يحملنكم أكل الطيبات على الإسراف وتناول الحرام من أموال الناس، فإن أكل الطيبات والشهوات المعتدي فيها لابد أن يقع في الحرام لأجل الإسراف

---

(١) ينظر: الفتاوى ١٤/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٤/ ١٣٨، ١٣٩.

في ذلك»[1].

٧- ونختم المقالة بمثال من السنة النبوية، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه»[2].

ففي هذا الحديث رد على المعتزلة نفاة القدر من وجهين كما بسطه المؤلف بقوله: «أحدهما: أن عند المعتزلة لم يولد أحدٌ على الإسلام أصلاً، ولا جعل الله أحداً مسلماً ولا كافراً، ولكن هذا أحدث لنفسه الكفر، وهذا أحدث لنفسه الإسلام، والله لم يفعل واحداً منهما بلا نزاع بين القدرية.

الثاني: أنهم يقولون: إن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر المشروط بالعقل، فيستحيل أن تكون المعرفة عندهم ضرورية، أو تكون من فعل الله تعالى»[3].

ويمكن أن يقال إن في الحديث رداً على الجبرية، فإن الله قدّر الشقاوة والسعادة وكتبها، كما في آخر الحديث: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، وقدّر أنها تكون بالأسباب التي تحصل بها، كفعل الأبوين، فتهويد الأبوين وتنصيرهم وتمجيسهما هو مما قدّره الله[4].

والحاصل أن هذه الفتوحات الهائلة، والنوادر الباهرة لابن تيمية لا تكاد تنتهي ولا تنقضي، فما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها.

وفي الختام هاك وصفاً بليغاً مدهشاً لمجالس ابن تيمية في التفسير كما يصفها تلميذه البزار بقوله:

---

(١) الفتاوى ١٤/ ٤٥٧، ٤٥٨. ينظر: ١٠/ ٦٢٣.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم.

(٣) الدرء ٨/ ٣٧٨ = باختصار.

(٤) ينظر: الدرء ٨/ ٣٦١.

«كان إذا قرئ في مجلسه آيات من القرآن يشرع في تفسيرها، فينقضي المجلس بجملته والدرس بزمنه وهو في تفسير بعض آية منها. وكان مجلسه في وقت متعدّد مقدّر بقدر ربع النهار، يفعل ذلك بديهة من غير أن يكون له قارئ معيّن يقرأ له شيئاً معيّناً يبيّته ليستعد لتفسيره[1]، بل كان من حضر يقرأ ما تيسر، ويأخذ هو في القول في تفسيره، وكان غالباً لا يقطع إلا ويفهم السامعون أن لولا مضيّ الزمن المعتاد لأورد أشياء أخرى في معنى ما هو من التفسير»[2].

وأخيراً، فإن هذه المواهب الربانية والعجائب العظيمة باعثها أمران: العلم والفقه، والتذكرة والعظة، كما فصّله أبو العباس قائلاً:

«قال تعالى: - ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ فالآيات المخلوقة والمتلوة فيها تبصرة وفيها تذكرة: تبصرة من العمى، وتذكرة من الغفلة، فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف، ويذكر من عرف ونسي، والإنسان يقرأ السورة مرات، حتى سورة الفاتحة، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل ذلك، حتى كأنها الساعة نزلت، فيؤمن بتلك المعاني، ويزداد علمه وعمله، وهذا موجود في كل من قرأ القرآن بتدبر، بخلاف من قرأه مع الغفلة»[3].

نسأل الله علماً وفقهاً للقرآن، ويقظة من الغفلات وعظة بالآيات المتلوات والمخلوقات.

---

(١) فأي شخص في مجلسه يقرأ كيفما اتفق من آيات القرآن، ثم يفيض أبو العباس كالبحر بعلوم جليلة وفهوم دقيقة دون إعداد مسبق.

(٢) الأعلام العلية للبزار ص٧٤٤. (مع العقود الدرية لابن عبد الهادي).

(٣) الإيمان ص ٢٢٣، ٢٢٤.

٢٧. معالم تيمية في تقويم كتب: الفرق والمقالات[١]

ولم أرَ في عيوب الناس عيباً
كنقص القادرين على التمام

طالما أنشدنا هذا البيت، وها نحن نردده عندما نعاين ما حققه ابن تيمية وحرره بشأن مقالات الفرق الإسلامية وتاريخها ورجالاتها وأصولها وآرائها، ولا يزال هذا التراث النفيس متناثراً في موسوعاته الكبيرة، وإنما يحتاج إلى جمع واستخراج، وسبك وصياغة، وتبويب وترتيب على غرار كتب المقالات والفرق المشهورة، ومع تيسّر هذا المشروع وأهميته إلا أنه ما زال غائباً عن الساحة العلمية السنية[٢]!

لقد كان أبو العباس آية باهرة في الدراية بمقالات الفرق والملل، حتى قال عنه تلميذه ابن عبد الهادي: «أما معرفته بالملل والنحل، والأصول والكلام، فلا أعلم له فيه نظيراً... ومعرفته بالتاريخ والسير فعجب عجيب»[٣]، بل إن ابن تيمية قال في ثنايا مناظرته بشأن العقيدة الواسطية: «أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»[٤].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٥٢.

(٢) تبنى قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مشروعاً كبيراً بشأن آراء الفرق الإسلامية في مؤلفات ابن تيمية، وأعدّت في ذلك رسائل علمية عديدة لنيل درجة الدكتوراه، واستوفوا عامة الفرق الإسلامية، لكن هذه الرسائل كثيرة وضخمة، وبعضها لم ينشر، وتتفاوت قوةً وضعفاً، كما تختلف في منهجية بحثها وغلب على كثير منها جمع ردود ابن تيمية ومناقشاته لتلك الطوائف فهي أقرب إلى كتب الاعتقاد منها إلى كتب المقالات والفرق.

(٣) العقود الدرية، ت: العمران، ص٣٣.

(٤) المرجع السابق، ص٢٩٣، ٢٩٤.

وسنقتصر في هذه المقالة على جملة من معالم منهجية صاغها أبو العباس في نقد وتقويم كتب الفرق والمقالات المشهورة والمتداولة.

كشف ابن تيمية عن موارد كتب المقالات، وأنها تنقل عن المعتزلة فقال: «المصنفون في المقالات ينقلون كثيراً من كتب المعتزلة، كما نقل الأشعري وغيره ما نقله في المقالات من كتب المعتزلة، فإنهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفاً في هذا الباب، ولهذا توجد المقالات منقولة بعباراتهم»[1].

وبيّن في موضع آخر أن الشهرستاني في كتابه الملل والنحل «ينقل من كتب من صنّف المقالات قبله، مثل أبي عيسى الورّاق وهو من المصنفين للرافضة، المتهمين في كثير مما ينقلونه، ومثل أبي يحيى وغيرهما من الشيعة، وينقل أيضاً من كتب بعض الزيدية والمعتزلة الطاعنين في كثير من الصحابة»[2]. ومن ذلك أن الشهرستاني نقل قصة مناظرة إبليس للملائكة، ومعارضة إبليس لشرع الله وقدره، وقد تداولها كثير من المتأخرين، لكن نقد ابن تيمية هذه المناظرة وبيّن أنها ليس لها إسناد يُعتمد عليه، وأنها أشبه بوضع مكذبي القدر، والشهرستاني ينقل عن المعتزلة مكذبي القدر، ومرادهم من هذه المناظرة: الرد على مثبتي القدر، وأن حجة الله على خلقه لا تتم إلا بإنكار القدر[3].

وإذا كان كتّاب المقالات يعولون على كتب المعتزلة، حتى إن الشهرستاني حكى تلك المناظرة التي تؤيد نفي القدر، مع أنه من الأشاعرة الذين يقولون بالكسب والجبر؛ فإن هذا يستدعي التثبت والتمحيص أثناء النقل والتعامل مع كتب المقالات.

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ١٥.

(٢) منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٠١.

(٣) ينظر: الملل للشهرستاني ١/ ٦-٢٠، الفتاوى ٨/ ١١٥، ومنهاج السنة ٦/ ٣٠٧.

ويؤكد أهمية التأمل والتمحيص فيما سطره أرباب كتب المقالات أن أبا العباس نبّه على ما يقع في عموم كتب المقالات من الغلط في نقل الأقوال بغير ألفاظ أصحابها، وإن لم يتعمدوا الكذب، وأنه يتعسّر أو يتعذر معرفة أقوال الطوائف بنفس ألفاظهم[١]. ويجلي ذلك أيضاً قوله: «الشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة، يعرفها من يعرف مقالات الناس، مع أن كتابه[٢] أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلًا... وهذا من جنس نقل التواريخ والسير ونحو ذلك من المرسلات والمقاطيع وغيرهما مما فيه صحيح وضعيف»[٣]. وهذا التصحيف والغلط أمرٌ يلحظه الباحث في تفاصيل أسماء الفرق المتفرعة عن الفرق الكبرى، وأسماء رؤوسها فضلاً عما يقع من غلط وتصحيف في مقالات الفرق نفسها وآرائها.

قرر ابن تيمية في غير موضع أن كتّاب المقالات والفرق الإسلامية يسوقون عموم أقوال الفرق والطوائف، ولا يوردون مقالة السلف الصالح، فقال رحمه الله: «قد تدبّرت كتب الاختلاف التي يُذكر فيها مقالات الناس إما نقلاً مجرداً، مثل كتاب المقالات لأبي الحسن الأشعري، وكتاب الملل والنحل للشهرستاني، ولأبي عيسى الورّاق، أو مع انتصار لبعض الأقوال كسائر ما صنفه أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم، فرأيتُ عامة الاختلاف الذي فيها من الاختلاف المذموم، وأما الحق الذي بعث الله به رسوله، وأنزل به كتابه، وكان عليه سلف الأمة فلا يوجد فيها في جميع مسائل الاختلاف، بل يذكر أحدهم في المسألة عدة أقوال والقول الذي جاء به الكتاب والسنة لا يذكرونه، وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يذكرونه بل لا يعرفونه»[٤]. وقال في كتاب آخر: «لهذا يوجد

---

(١) ينظر: منهاج السنة ٦/ ٣٠٣.

(٢) يعني كتابه الشهير: الملل والنحل.

(٣) منهاج السنة ٦/ ٣٠٤،٣٠٥ = باختصار.

(٤) منهاج السنة ٥/ ٢٦٨، وينظر: المرجع نفسه ٦/ ٣٠٣،٣٠٤.

كثير من المتأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل من أصول الإسلام الأقوال التي يعرفونها. وأما القول المأثور عن السلف والأئمة الذي يجمع الصحيح من كل قول فلا يعرفونه، ولا يعرفون قائله»[1]. وبينّ في موضع ثالث أن كتّاب المقالات والفرق لما لم يذكروا القول الذي جاء به الرسول، صار الناظر في كتبهم حائراً فليس فيما ذكروه ما يهديه ويشفيه[2].

ومع أن ابن تيمية احتفى بـ«مقالات الإسلاميين» للأشعري، ووصفه بأنه أجمع الكتب التي رآها، وأن الأشعري أعلم بالمقالات، وأنه حكى مقالات للفرق الإسلامية بتفصيل لم يذكره غيره، إلا أنه انتقده بأنه حكى مذهب السلف الصالح مجملاً وبحسب فهمه، فقال رحمه الله: «من أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر فيه من المقالات وغيرها ما لم يذكره غيره، وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم»[3].

ويُلحظ مما سبق نقله ما عليه ابن تيمية من مسلك مطّرد في العدل والإنصاف مع كتّاب المقالات؛ إذ أوضح أنهم لم يذكروا مقالة السلف الصالح لأنهم لا يعرفونها، وليس كراهيةً لمذهب السلف، ولا تعمداً لتركه.

ثم إن في تلك النقول إشارة مهمة لابن تيمية في تقرير تقسيم مفيد لكتب المقالات، حيث جعلها على قسمين، أحدهما: كتب المقالات التي تنقل نقلاً مجرداً، بلا نقد ولا نقض مثل كتاب الملل والنحل للشهرستاني، وبالرجوع إلى كتاب الشهرستاني نجده اشترط على نفسه أن يورد مذهب كل فرقة من غير كسر عليهم، ولا تبيين صحيحه من

---

(١) الدرء ٢/ ٣٠٧، وينظر: الفتاوى ٥/ ٤٨٤.

(٢) ينظر: الدرء ٩/ ٦٧،٦٨.

(٣) منهاج السنة ٥/ ٢٧٥، وينظر: المرجع نفسه ٥/ ٢٧٧-٢٧٩.

فاسده[1]، والقسم الآخر: كتب المقالات التي تناقش آراء الفرق وتنقض شبهاتهم كما هو في «الفصل» لابن حزم.

ومن التقاسيم المهمة التي ساقها ابن تيمية، أن الناس في ترتيب أهل البدع على أقسام، منهم من يرتبهم على زمان حدوث البدعة، فيبدأ بالخوارج، ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه، فيبدأ بالمرجئة ويختم بالجهمية[2].

وكعادة أبي العباس في تحري السنة النبوية، وتنزيل الناس منازلهم فإنه قرر أن الأشعري أعلم بمقالات الفرق الإسلامية من الشهرستاني، والشهرستاني أعلم بذلك من الغزالي[3]. وفصّل ابن تيمية في موضع آخر تلك المفاضلات، وما يتميّز به بعض كتّاب المقالات والفرق عن سائرهم، فقرر أن أبا الحسن الأشعري أعلم بمقالات المعتزلة فقال: «مع أنه [الأشعري] يحكى ذلك كما وجده في كتب المعتزلة فإن كان أعلم بمقالتهم، وما نقلوه من مخالفيهم من قول غيرهم؛ لأنه كان منهم وبقي على مذهبهم أربعين سنة، ثم انتقل إلى نحو من مذهب ابن كلاب وما يقاربه من مذهب أهل السنة والحديث، ولهذا يوجد علمه بمقالات المعتزلة علماً مفصلاً محكماً»[4]، وبينّ أن الشهرستاني أجود نقلًا لمذهب الأشاعرة ومذهب الفلاسفة؛ لأنه كان خبيراً بذلك[5]. كما بينّ في موضع ثالث أن ما صنفه أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي في كتابه «التعرّف لمذهب التصوف» هو أجود مما ذكره أبو القاسم القشيري وأصوب وأقرب إلى مذهب السلف[6].

---

(١) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٦.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٣/ ٥٠.

(٣) ينظر: النبوات ٢/ ٦٣١-٦٣٤.

(٤) بيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، وينظر: منهاج السنة ٥/ ٢٧٧.

(٥) ينظر: منهاج السنة ٦/ ٣٠٤.

(٦) ينظر: الاستقامة ١/ ٨٣.

وبالجملة فهذه المفاضلات المحررة تمنح الباحث توثيقاً وطمأنينة في النقل عن الأشعري بشأن المعتزلة، والشهرستاني في حكايته لمذهب الفلاسفة والأشاعرة، والكلاباذي في نقوله عن الصوفية الأوائل.

من براعة ابن تيمية وإنصافه في التعامل مع كتب المقالات أن بيّن إمكانية الاستفادة من ردود بعضهم[1]، كما ينتفع بصوابها في نقد أغلاطها، ومن ذلك أن كتّاب المقالات كالشهرستاني والرازي إنما ينقلون فلسفة أرسطو وابن سينا.. فانتقدهم ابن تيمية ووضح أن الفلاسفة أصناف غير هؤلاء، واحتجّ عليهم بأن القاضي أبا بكر الباقلاني في كتابه «دقائق الكلام» وقبله أبو الحسن الأشعري في كتاب «مقالات غير الإسلاميين» - وهو كتاب كبير أكبر من «مقالات الإسلاميين» - أوردا أقوالاً كثيرة للفلاسفة لا يذكرها هؤلاء[2]. ونقل ابن تيمية عن محمد بن يوسف العامري أن قدماء الفلاسفة - قبل أرسطو - دخلوا الشام، وأخذوا عن أتباع الأنبياء[3].

هذه الدراية العميقة وسعة اطلاع أبي العباس على كتب متقدمة ومفقودة تكشف تهافت حصر الفلسفة بالفلسفة المشائية الأرسطية ومن سلك سبيلها، فهناك فلاسفة كثيرون وسابقون قد تأثروا بالأنبياء وانتفعوا بحكمة النبوة.

---

(١) ينظر: الدرء ٩/ ٦٧،٦٨.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٥/ ٢٨٢،٢٨٣.

(٣) ينظر: الرد على المنطقيين ص٣٣٧.

٢٨. مع أصحاب ابن تيمية[١]

مع كثرة خصوم ابن تيمية، وشدة سطوتهم، وفداحة مكرهم، التي طالت أصحاب ابن تيمية ومحبيه، إلا إن له أصحاباً ومحبين لا يحصون، ثم إن ابن تيمية - كما وصفه الذهبي -: «لم يكن من رجال الدُّول، ولا يسلك معهم تلك النواميس»[٢]، فأبو العباس فارغٌ من رسوم أصحاب الرياسات وإشاراتهم، والذين يلتفّ حولهم الأتباع فيكثرون وقت الطمع ويغيبون وقت الفزع، لكن أصحاب ابن تيمية يلازمونه في الضراء، ويرافقونه في الاحتساب وإزالة المنكرات، والجهاد في سبيل الله ضد التتار والروافض ونحوهم.

ونحكي شواهد على ذلك أوردها ابن كثير في تاريخه:

ففي سنة ٦٩٩هـ خرج ابن تيمية في جماعة من أصحابه إلى ملك التتار[٣]، كما دار ابن تيمية وأصحابه - في العام نفسه - على الخمارات والحانات فكسروا آنية الخمور، وأراقوها، وعزّروا جماعة من أهل الحانات[٤]، وفي سنة ٧٠٢هـ خرج ابن تيمية وأصحابه لقتال التتار في وقعة شقحب[٥]، وفي سنة ٧٠٤هـ ركب ابن تيمية ومعه جماعة من أصحابه إلى الروافض بجبال كسروان فاستتابوا خلقاً منهم وألزموهم بشرائع الإسلام[٦].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٥٣.

(٢) العقود الدرية ص٢٥٣.

(٣) ينظر: البداية لابن كثير ١٤/ ٨.

(٤) ينظر: البداية لابن كثير ١٤/ ١١.

(٥) ينظر: البداية لابن كثير ١٤/ ٢٤،٢٥.

(٦) ينظر: البداية لابن كثير ١٤/ ٣٥.

والمدهش أن أصحاب ابن تيمية ومحبيه من جميع أصناف المجتمع، ففيهم الأمراء والعلماء والعباد، وفيهم الجند والتجار والمساكين، والخاصة والعامة، وقد استطاع ابن تيمية أن يكسب قلوب هؤلاء فيحظى بحبهم، ويحسن إليهم مع تنوع أحوالهم وتباين مقاماتهم، كما وضّحه الذهبي بقوله: «وله محبون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التجار والكبراء، وسائر العامة تحبه؛ لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً بلسانه وقلمه»[1].

هذا النفع باعثه العلم والعمل بالحق، والرحمة والنصح للخلق، ولذا لما دخل ابن تيمية السجن - في إحدى سجناته السبع - ووجد المحابيس منشغلين بالشطرنج والنرد وتضييع الصلوات، أنكر عليهم وأمرهم بالصالحات ورغّبهم في الخير، فصار السجن خيراً من الزوايا والمدارس، وصار كثير من المحابيس إذا أطلقوا يختارون الإقامة عند ابن تيمية في الحبس[2].

وإذا كان ابن تيمية محل انبهار الأكابر في تعامله مع خصومه، حتى قال بعضهم: «وددتُ أنّي لأصحابي كابن تيمية لخصومه»[3]، فما بالك بتعامله مع أصحابه ومحبيه؟!

وعندما نستصحب الأحوال العصيبة التي كابدها ابن تيمية وأصحابه من سجن وتهديد، وأذى وتخويف، وعزل عن الولايات، وفصل عن الوظائف كما وقع سنة ٧٠٥هـ، حتى إن قاضي قضاة الأحناف بدمشق تمّ عزله وفصله؛ لأجل أنه انتصر لابن تيمية[4]!

---

(١) العقود الدرية ص١٦٩.

(٢) ينظر: العقود الدرية ص٣٣١.

(٣) مدارج السالكين ٢/ ٣٤٥.

(٤) ينظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص١٢٦.

ونتذكر هذه الأحوال المخوفة، والوقائع العصيبة، والحافلة بأنواع البلاء والافتتان، فإن نفوس بعض أصحاب ابن تيمية ومحبيه قد أصابها ما أصابها من عوارض البلاء وآفاته.. ونسوق على ذلك مشهدين مؤثرين يحكيان ويوضحان طرفاً من تلك المعاناة.

أحدهما: حكاه ابن عبد الهادي بقوله: «لما حُبس [ابن تيمية] تفرّقت أتباعه، وتفرّقت كتبه، وخوّفوا أصحابه من أن يظهروا كتبه، فذهب كل أحد بما عنده وأخفاه، ولم يظهروا كتبه، فبقي هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبه، وهذا يخفيه ويودعه، حتى إن منهم من تسرق كتبه، فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يقدر على تحصيلها»[١].

ثم إن هؤلاء الأصحاب يظهر عجزهم وحرصهم تجاه كتب ابن تيمية! كما عبّر عنه ابن عبد الهادي بقوله: «فيلتفت [ابن تيمية] إلى أصحابه ويقول: ردّوا خطي وأظهروه لينقل، فمن حرصهم عليه لا يردّونه، ومن عجزهم لا ينقلونه»[٢].

والآخر: وهو أشد إيلاماً من الأول، حيث يكشف عما قد تسرب إلى نفوس بعض أصحابه إثر مثالب مكتوبة ضد ابن تيمية، فانتابهم نوع ثلب وتخذيل لإمامهم ابن تيمية، وقد حذّر ابن شيخ الحزّاميين رحمه الله من هذا المكتوب، وكتب في ذلك رسالة طويلة لأصحاب ابن تيمية فكان مما قاله: «وأما من عمل كراسةً في عدّ مثالب هذا الرجل القائم بهذه الصفات الكاملة [يعني ابن تيمية] في هذا الزمان المظلم.. ثم أخذ الكراسة يقرؤها على أصحابه واحداً واحداً في خلوة.. ففي ذلك تخذيل الطلبة، ومتى تغيّرت قلوبهم على شيخهم حُرموا فوائده الظاهرة والباطنة، وكذا إذا شعر أهل البدع أن في أصحابنا من يثلب رئيس القوم، فإنهم يتطرقون بذلك إلى الاشتفاء بأهل الحق ويجعلونه حجة لهم»[٣].

---

(١) العقود الدرية ص١٠٩ = بتصرف يسير.
(٢) العقود الدرية ص١٠٨.
(٣) العقود الدرية ص٣٨٠-٣٨٢ = بتصرف واختصار.

ومهما يكن من تخذيل وثلب حاك في قلوب أولئك الأصحاب والأحباب تجاه إمامهم، فإن هذا الإمام الرباني قابل ذلك كله بالعفو والغفران، وسلامة الصدر، فلا عتاب ولا ملام، بل اعتذر لهم، ودعا لهم، وانتصر لهم فكان مما سطّره في هذا الشأن:

«تعلمون أني لا أحبّ أن يؤذى أحد من عموم المسلمين فضلاً عن أصحابنا بشيء أصلاً، لا باطناً ولا ظاهراً، ولا عندي عتب على أحد منهم، ولا لوم أصلاً، بل لهم عندي من الكرامة والإجلال، والمحبة والتعظيم أضعاف أضعاف ما كان، كل بحسبه»، إلى أن قال: «فيطوى بساط الكلام المخالف لهذا الأصل، كقول قائل: فلان قصّر، فلان ما عمل، فلان أوذي الشيخ بسببه.. ونحو هذه الكلمات التي فيها مذمة لبعض الأصحاب، فإني لا أسامح من آذاهم»[1].

ثم إن المتأمل في تراجم ابن تيمية وأحوال أصحابه وأعمالهم، يلحظ أن ثمة تراتيب مهيأة لهؤلاء الأصحاب، هي تشبه إلى حدّ ما التنظيمات المعينة وما يصحبها من تحركات محددة، فالذين ترجموا لابن تيمية من أصحابه، نجدهم يطلقون لفظ «الجماعة» على أولئك الأصحاب، كما صنع الغياني[2]، وعلم الدين البرازلي[3]، وابن مرّي[4]، فحكى ابن كثير في حوادث سنة ٧٠٩هـ أن الشيخ ابن الزملكاني عُزِل عن نظر المارستان «بسبب انتمائه إلى ابن تيمية»[5]!

ولما اقترب التتار سنة ٦٩٩هـ من دمشق، وعاثوا في الأرض فساداً أرسل أعيان البلد إلى نائب القلعة أرجواش ليسلمها إلى التتار فامتنع أشد الامتناع، وكان ابن تيمية

---

(١) العقود الدرية ص٣٢٣،٣٢٤ = باختصار.
(٢) ينظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص٩١.
(٣) ينظر: العقود الدرية ص٣٣٥.
(٤) ينظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص٩٨.
(٥) البداية ١٤/ ٥٠.

قد حضه على عدم تسليمها قائلاً: «لو لم يبقَ فيها إلا حجر واحد فلا تسلمهم ذلك إن استطعت»[١].

وقد علق ابن كثير على ذلك بقوله: «وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام فإن الله حفظ لهم هذا الحصن والمعقل الذي جعله الله حرزاً لأهل الشام التي لا تزال دار إيمان وسنة، حتى ينزل بها عيسى ابن مريم»[٢].

فنائب القلعة لم يلتفت إلى إلحاح الأعيان والأمراء في تسليم القلعة إلى التتار، واستجاب لابن تيمية وأصر على الامتناع.

ومن أصحاب ابن تيمية: محمد بن عيسى التكريدي (ت٧٢٨هـ)، ويمكن أن يقال عنه: إنه رجل المهمات الخاصة، وقد وصفه ابن كثير بقوله: «كانت فيه شهامة وحزامة، وكان يكون بين يدي الشيخ تقي الدين ابن تيمية كالمنفذ لما يأمر به، وينهى عنه، ويرسله[٣] إلى الأمراء وغيرهم في الأمور المهمة، وله معرفة وفهم بتبليغ رسالته على أتم الوجوه»[٤].

ومن أصحاب ابن تيمية المحتسبين: الشريف عماد الدين الخشاب (ت٧٢٨هـ)، وقد نعته ابن كثير فقال: «كان من جملة أنصاره وأعوانه على الأمر بالمعروف والنهي على المنكر، وهو الذي بعثه إلى صيدنايا فلوث يده بالعذرة وضرب اللحمة التي يعظمونها هنالك، وأهانها غاية الإهانة[٥] لقوة إيمانه وشجاعته رحمه الله وإيانا»[٦].

---

(١) البداية ١٤/ ٧،٨.

(٢) البداية ١٤/ ٧،٨.

(٣) المثبت في الأصل: ويرسل، ولعل الصواب ما أثبت، كما يقتضيه السياق.

(٤) لعل هذه الإهانة لتلك اللحمة التي يعظمونها مأخوذة من تقريرات ابن تيمية في قوله: «كل ما عظم بالباطل من مكان أو زمان، أو شجر أو بِنية يجب قصد إهانته، كما تهان الأوثان المعبودة» اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤٧٧.

(٥) المثبت في الأصل: ويرسل، ولعل الصواب ما أثبت، كما يقتضيه السياق.

(٦) البداية ١٤/ ٢٠٩.

ومهما يكن من إشارات وإرهاصات لتراتيب وتنظيمات لأولئك الأصحاب، فلا نتكلف وجود تنظيم تيمّي، فإن دعوة ابن تيمية وتراثه لها من الآثار والتأثيرات المباركة والنافعة والنافذة ما لا يحصى، وقد فاقت وحدها تأثير مجموع تنظيمات قوية مؤثرة قديماً وحديثاً، كما هو مشاهد ومجرب.

ونختم المقالة بالحديث عن اثنين من الأصحاب الفقراء، أحدهما: أبو بكر بن شرف الصالحي (ت٧٢٨هـ) كان فقيراً ذا عيال، له عبادة واشتغال بالعلم، وصفه ابن كثير قائلاً: «وقد كان الشيخ [ابن تيمية] يحض على الإحسان إليه وكان يعطيه ويرفده»[١].

وأما الآخر فهو ابن رُشيّق رحمه الله (ت٧٤٩هـ) كاتب مصنفات ابن تيمية، وله الرسالة المشهورة في سرد مؤلفات ابن تيمية، وقد نعته ابن كثير فقال: «كاتب مصنفات شيخنا العلامة ابن تيمية، كان أبصر بخط الشيخ منه، إذا عزب شيء منه على الشيخ استخرجه ابن رشيق، كان سريع الكتابة، عابداً ديناً، له عيال وعليه ديون»[٢].

وقد أوصى ابن مُرّي أصحابَ ابن تيمية بابن رشيق خيراً، وألحّ في ذلك، وكأن الأصحاب قصّروا في حقه مع درايته الفريدة بتراث ابن تيمية، ومع فقره وكثرة ديونه، وقد عاش ابن رشيق أكثر من عشرين عاماً بعد وفاة ابن تيمية، وكانت كفيلة بخدمة مؤلفات ابن تيمية وتعاهدها أكثر مما هو حاصل.

وقد دوّن ابن مري في شأن ابن رشيق عبارات موجعة كما في قوله: «احتفظوا بالشيخ أبي عبد الله [ابن رشيق] وبما عنده من الذخائر والنفائس، وأقيموه لهذا المهم الجليل بأكثر مما تقدرون عليه، ولو تألمتم أحياناً من مطالبته؛ لأنه قد بقي في فنه فريداً.. فاحتسبوا

---

(١) البداية ١٤/ ١٤١.

(٢) البداية ١٤/ ٢٢٩ = بتصرف يسير.

مساعدته عند الله، وانهضوا بمجموع كلفته، وأوصيه بالصبر، وإن قصّر الإخوان في حقه، وليطلب نصيبه من الله متكلاً عليه في رزقه.. فالشيخ أبو عبد الله فهو بلا تردد واسطة نظام هذا الأمر العظيم، فأزيلوا ضرورته، واغتنموا بقية حياته»[1].

فرحم الله الفقير ابن رشيق الذي احتفى بذخائر ابن تيمية ونفائسه، مع قلة ذات اليد، وكثرة العيال، وغلبة الدين، وتقصير الصاحب، ولكن ألطاف الرب سبحانه حفظت هذه الكنوز فصارت ملء السمع والبصر في أنحاء الأمصار ومختلف الأزمان.

(١) الجامع لسيرة ابن تيمية ص٩٨-١٠٠ = باختصار شديد.

٢٩. ابن تيمية ومصلحة الجماعة[(١)]

«السعي في مصلحة الجماعة من أوجب الواجبات.. وهو من أقرب القربات إلى الله تعالى، وأفضل الحسنات؛ لما في ذلك من رضا الرحمن، وسرور الإخوان، وقمع الشيطان»[(٢)].

هكذا استهلّ ابن تيمية رسالته مخاطباً أحد الولاة آنذاك. والذي يبهرك هاهنا أن ابن تيمية كلما تفاقم الانحراف والشبهات، وتكاثرت البدع والأهواء ازداد حرصاً على الاجتماع على الحق، وعلى الألفة والشفقة على الخلق.

ومن ذلك أن خصومه ومخالفيه لما تكالبوا عليه بشأن «العقيدة الواسطية» وشغبوا عليه، وعقدوا مجالس عديدة لمناظرته ومحاكمته، في هذا الوقت المشحون بالبغي والبهتان، وتأليب السلطان على شيخ الإسلام، نجد أن ابن تيمية يسمو عن ذلك التحزب والتحريش، فيحنو على خصومه، ويستفتح مجلس المناظرة بالدعوة إلى الاجتماع والائتلاف، فيقول: «إن الله أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]»[(٣)].

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٣٥٨.

(٢) جامع المسائل ٩/ ٦٦، باختصار يسير.

(٣) الفتاوى ٣/ ٢٠٥.

ولما وقعت نفرة وخصومة بين الحنابلة والأشاعرة، بادر ابن تيمية إلى الدعوة إلى الألفة، ولزوم الشرعة، فقال: «والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة، ومنافرة، وأنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين، وطلباً لاتفاق كلمتهم، واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلتُ عامة ما كان في النفوس من الوحشة»[1].

والعجيب أن فئاماً من أفاضل العلماء والدعاة يظنون أن الاجتماع مع عموم أهل القبلة والإسلام يوجب التخفف من أصول وقواطع في الدلائل والمسائل، وأن الألفة تستلزم التنازل عن ثوابت ومحكمات، حتى صار دعاة الاجتماع يُتهمون بالمداهنة والتنازلات، وفي المقابل فإن دعاة الاتباع يُتهمون بالفرقة والشقاق! والحق أن هناك تلازماً بين الاتباع والاجتماع، كما أن هناك تلازماً بين الابتداع والنزاع كما حرره ابن تيمية في غير موطن.

فقد بيّن رحمه الله أنه متى تُرِكَ الاعتصام بالكتاب والسنة فلا بد من الاختلاف[2]، كما قرر أن سبب الاجتماع والألفة جمع الدين والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له كما أمر به باطناً وظاهراً، وأن سبب الفرقة ترك حظ مما أمر العبد به والبغي بينهم، وأن نتيجة الجماعة رحمة الله ورضوانه وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه، وأن نتيجة الفرقة عذاب الله ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول ﷺ منهم[3].

وأكد على هذا التلازم في موضع ثالث فقال: «كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافاً من متكلمة أهل

(١) الفتاوى ٣/ ٢٢٧.
(٢) ينظر: الدرء ٥/ ٢٨٤.
(٣) ينظر: الفتاوى ١/ ١٧.

الإثبات...»[1]. وقال أيضاً: «معلوم أن هؤلاء المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم من أعظم الناس تفرقاً واختلافاً، واعتبر في ذلك بكلامهم في: الجسم والجوهر، والعَرَض وأحكامه وغير ذلك، ففيه من الاضطراب ما لا يعلمه إلا الله»[2].

وكما حرر أبو العباس هذا التلازم بين الاتباع والاجتماع تنظيراً وتأصيلاً، فقد حققه واقعاً وتنفيذاً، واعْتبِر بما صنعه تجاه ضلالات ابن عربي الطائي، حيث حضر عنده نخبة من العلماء والمشايخ العباد، وأُحضر كتاب «الفصوص» لابن عربي، فكشف أبو العباس طرفاً من زندقة ابن عربي، كقوله بالاتحاد ووحدة الوجود، واستبان للأشياخ حينئذ حقيقة مقالات ابن عربي.

يقول ابن تيمية عقب ذلك: «فلما وقفوا على ذلك، اجتمعتْ كلمتهم واتفقت قلوبهم على أن هذا كفر وإلحاد، وأنهم بُرآء إلى الله تعالى من أهل الحلول والاتحاد... ثم إنهم بعد ذلك حصل بينهم من الاتفاق والائتلاف، والطيب ومكارم الأخلاق، والتواصي بالحق والصبر»[3].

ثم كتب ابن تيمية محضراً لهذا المجلس الذي شهده هؤلاء المشايخ بشأن ضلالات ابن عربي وختمه بقوله: «وجمع الله قلوبهم على ذلك، وأنا موافق لهم على ذلك..»[4]، وأعقبه صورة خطوط المشايخ الحاضرين[5].

من تحريرات ابن تيمية العميقة التي تؤكد حرصه على الاجتماع والوئام، أنه قرر في غير موطن أن غالب الاختلاف الواقع في الأمة ناشئ عن البغي[6]، وهذا البغي باعثه

(١) الدرء ١/ ١٥٧.
(٢) بيان تلبيس الجهمية ٥/ ١٦٠.
(٣) جامع المسائل ٧/ ٢٤٨-٢٥٠، - باختصار.
(٤) جامع المسائل ٧/ ٢٥٧.
(٥) ينظر: جامع المسائل ٧/ ٢٥٧-٢٥٨.
(٦) ينظر: الاستقامة ١/ ٣٨، والفتاوى ٣/ ٣٧٨.

الجهل والظلم، فإذا ظهر العلم وتحقق العدل ارتفعت تلك الاختلافات، وزالت هذه الضلالات، فقال - رحمه الله -: «وأنت إذا تأملتَ ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة علمائها وعبادها وأمرائها، تجد أن أكثره بسبب البغي، إما بتأويل، أو بغير تأويل، كما بغت الجهمية على المتسننة في محنة الصفات والقرآن، وكما بغت الرافضة على المتسننة مرات متعددة، وكما بغت الناصبة على عليّ رضي الله عنه، وكما يبغي بعض المتسننة إما على بعضهم، وإما على نوع من المبتدعة، بزيادة على ما أمر الله به»[1].

وقد استصحب ابن تيمية عوارض الأهلية في شأن مسائل الخلاف والافتراق، وأن عموم الخلاف لا يوجب تضليلاً ولا تأثيماً، فقد يكون المخالف مجتهداً مخطئاً، أو متأولاً، فأبو العباس بسعة أفقه، وغزارة علمه، وظهور رحمته وعدله، يقرر الحق بالدليل والبرهان، لكنه يعذر خصمه لأجل تأويل أو شبهة ونحوها، ولا يخفى أن هذا الإعذار يقلل من حدة الخلاف ويردم فجوة الافتراق، فإن من استفرغ وسعه في ذلك الاجتهاد فإن خطأه مغفور كما دلت عليه الآية: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦][2].

ومما قاله في هذا الشأن: «وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا معصية»[3].

وقد حرص ابن تيمية على تجلية أعظم أسباب الخلاف والافتراق، وسبيل دفعه ورفعه، ومن ذلك أن الطوائف المختلفة تضم إلى الحق الذي عندها ما ليس حقاً؛

---

(١) الفتاوى ١٤/ ٤٨٢، ٤٨٣، باختصار يسير.

(٢) ينظر: الاستقامة ١/ ٣٩، والدرء ٢/ ١٠٣١.

(٣) الفتاوى ٣/ ٢٢٩، وينظر: الفتاوى ٧/ ٣٤٦.

لأجل اشتباه معنوي، أو اشتراك لفظي، فيقع حينئذ الخلاف والفرقة، والجهل والظلم، ولو زال الاشتباه وبُيّن الاشتراك لارتفع الخلاف، وتحقق الوئام. كما حرره ابن تيمية قائلاً: «الإجمال والاشتراك الذي يوجد في الأسماء نفياً وإثباتاً تجد طوائف من المسلمين يتباغضون، ويتعادون، أو يختصمون، أو يقتتلون على إثبات لفظ ونفيه، والمثبتة يصفون النفاة بما لم يريدوه، والنفاة يصفون المثبتة بما لم يريدوه؛ لأن اللفظ فيه إجمال واشتراك يحتمل معنى حقاً ومعنى باطلاً، فالمثبت ينكر على النافي بأنه جحد الحق، والنافي ينكر على المثبت أن قال على الله بالباطل»[(١)].

وأكد في موطن آخر أن أكثر اختلاف الناس من جهة اشتراك الأسماء، وأن كثيراً من النزاع سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة[(٢)].

ومما يسترعي الانتباه أن ابن تيمية لم يقتصر على تقرير أن عموم المسائل العلمية الاعتقادية منصوصٌ عليه ومحل إجماع بين السلف، بل أكد في غير موطن أن عموم مسائل الفقه العملية منصوص عليها أيضاً، ومجمع عليها، وأن الفقه من باب العلوم وليس من باب الظنون كما زعمه المتكلمة، وأن النزاع والظن في مسائل الفقه قليل جداً[(٣)]. ومن المعلوم أن الجزم بأن مسائل الفقه منصوصٌ عليها مما يحد من دائرة النزاع والافتراق[(٤)].

وفي رسالة ابن تيمية لأهل البحرين معالم جليلة في تحقيق الاجتماع والوئام، منها التذكير بالبعثة المحمدية التي جمع الله بها الشمل، وألّف بها بين القلوب[(٥)]، والتحذير من

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٣٠٧- ٣٠٨.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٢/ ١١٤،١١٣.

(٣) ينظر: الاستقامة ١/ ٧٥، الفرقان بين الحق والبطلان ص٤٢٥-٤٢٦.

(٤) لم يكتف أبو العباس بذلك، بل جزم أن المنسوخ في شرائع الأنبياء السابقين قليل بالنسبة إلى المتفق عليه. ينظر: الجواب الصحيح ١/ ٣٧٦، ٤/ ٣٣.

(٥) ينظر: الفتاوى ٢٤/ ١٧٠.

مجادلة تفضي إلى اختلاف وتفرقة[1].

ومن تحريراته في تلك الرسالة، قوله: «كانوا [أي السلف الصالح] يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين، نعم من خالف الكتاب المستبين، والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع... ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة»[2].

وأخيراً فإن أبا العباس حريص على مصلحة اجتماع المسلمين، رحيم بجميع أهل الإسلام، وإن خاصمه كثيرون، وبغوا عليه، وكادوا له، ومكروا به، كما يتجلى في رسالته التالية: «تعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين: تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وإصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وتعلمون أنا جميعاً متعاونون على البر والتقوى، واجب علينا نصر بعضنا بعضاً أعظم مما كان وأشد... إني قد حلّلتُ كل مسلم، وأنا أحبّ الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حلّ من جهتي»[3].

والحاصل أن أنفاس أبي العباس مستغرقة في إقامة دين الله، وجمع الناس على طاعة الله، وتأليف القلوب، فتجردت تلك الأنفاس الزاكية من حظوظها، وتعالت عن حقوقها، والله المستعان.

(١) ينظر: الفتاوى ٢٤/ ١٧١.

(٢) الفتاوى ٢٤/ ١٧٢-١٧٣.

(٣) العقود الدرية ص٣٢٢-٣٢٦، باختصار.

٣٠. كلمات في المصطلحات[١]

الألفاظ الشرعية والمصطلحات الدينية فيها الشفاء والغَناء والحرمة والتعظيم ما ليس في غيرها، كما أنَّ فيها من الحِكَم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه[٢].

والانفتاح على الثقافات الأخرى، وعلوم الأمم المختلفة جَلَب كـمَّاً هائلاً من المصطلحات الحادِثة، والألفاظ المستجدة، التي لا تنفك عن إجمال واشتباه، وتلبيس وأغاليط؛ ولا سيما أن نفوساً تعتريها السآمة من الألفاظ الشرعية الراتبة! ويسارقها طبع الميل إلى المستجد والحديث.

ولزوم الشرع المنزَّل يحقق صلاحاً للعقل، وزكاءً للفكر، وسعة في الأفق و «إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها، وإذا ضاقت العقول والتصورات بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان»[٣].

والسلف الصالح لم ينكروا هذه الألفاظ المستجدة لأجل حدوث ألفاظها، وحدَّة تعبيراتها؛ وإنما لأجل اشتمالها على باطل وضلال.

بل إن الألفاظ والمصطلحات الشرعية يلحقها التحريف وسوء الفهم لأجل ظروف وملابسات البيئة التي تظهر فيها تلك المصطلحات؛ فقد ينشأ الشخص وهو لا يعرف من مصطلح «التوسل» - مثلاً - إلا التوسل إلى الله بالجاه والذات، فيتوهم أن هذا معنى التوسل في نصوص الوحيين، وليس الأمر كذلك[٤]؛ وإنما التوسل المشروع هو التوسل

---

(١) نشر في مجلة البيان عدد ٢٥٩.

(٢) انظر: النبوات لابن تيمية: ٢/ ٨٧٦.

(٣) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص ١٦٦.

(٤) انظر: قاعدة جليلة في التوسل ص ١٥٢، وبيان تلبيس الجهمية: ٧/ ٣٩٩.

إلى الله بالإيمان والعمل الصالح.

وإذا كان اللَّبس واقعاً في الألفاظ الشرعية فكيف بألفاظ ومصطلحات أجنبية النشأة والولادة؟ فالألفاظ المتداوَلة - كالإنسانية والمجتمع المدني والحريات وغيرها - لا تنفك عن ملابسات فكرية وعقدية؛ فلا يمكن تصوُّر هذه المصطلحات بعلم وعدل إلا باستصحاب هذه النشأة وتلك الملابسات.

والمحققون في مذهب السلف - كابن تيمية وابن القيم ونحوهما - يذكرون الألفاظ المجملة في الاعتقاد كالجوهر والجهة عند المتكلمة، والألفاظ المجملة في السلوك كالفناء وأحوال القلوب عند المتصوِّفة، ويقررون أن الكلام فيها دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال، والقيل والقال، وأن أكثر الاختلاف باعثُه الإجمال والاشتراك في الألفاظ والمصطلحات[1].

يقول ابن القيم: «أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها من يريد حقها فينكرها من يريد باطلها، فيردُّ عليه من يرد حقها. وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأى منه عجائب، وخلَّصه من ورطات تورَّط فيها أكثر الطوائف»[2].

والحاصل أنه لا بد مع تلك المصطلحات من التبيين والتفصيل، فلا نقبلها بإطلاق، كما لا نردُّها بإطلاق؛ إذ قد نقبل باطلاً أو نردُّ حقاً. بل نجعل الألفاظ الشرعية والمصطلحات الدينية هي الأصل والميزان لتلك المصطلحات المحدَثَة المجمَلَة؛ فإن كان المراد بهذه المصطلحات صواباً موافِقاً لنصوص الوحيين قُبِل. وإن كان مراده باطلاً رُدَّ.

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٢/ ٢١٧.

(٢) شفاء العليل لابن القيم ص ٢٨٩، وانظر: نقض التأسيس لابن تيمية: ٢/ ١٤.

لكن قد يحتاج إلى تلك الألفاظ المجملة في مخاطبة بعض الناس؛ كالشخص الذي لا يعقل إلا هذه الألفاظ، فإنه يُخاطب بها عند اللزوم والحاجة، كما حرره أبو العباس ابن تيمية[1].

والمقصود أن لزوم العبارات الشرعية والاعتزاز بها يتسق مع الموقف من الألفاظ الحادثة والمصطلحات المجملة؛ فلا انفلات ولا جمود، ولا ذوبات ولا انقباض.

ومما يحسُن التنبيه عليه أن جملة من المصطلحات الحادثة المجمَلة إنما هي مجرد ألفاظ وتعبيرات، فلا ينبني عليها حقائق علمية أو عقلية «والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية»[2].

«والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات»[3].

وهذا واقع قديماً وحديثاً؛ فالفلاسفة المشاؤون - مثلاً - أحدثوا اصطلاحات وفروقاً فلسفية لكنها لا تغير من الحقائق شيئاً، ولا دليل عليها.

وإذا كنا في عصر الانفتاح وثورة المصطلحات الوافدة، وركام التعبيرات والألفاظ، فلا بد من إشارة إلى ما في جملة هذه الألفاظ من زخرف وتزويق، وبهرجة وتنميق، قد يستهوي ضعاف العلم والتحقيق[4].

قال - تعالى -: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية: ٢/ ٥٥٤.
(٢) التدمرية لابن تيمية ص١٣٠.
(٣) الدرء: ٢/ ٢٢٢.
(٤) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم: ٢/ ٤٣٦.

خاصة إذا كانت هذه الألفاظ المستجدة هي ثقافة سائدة ومكرورة بكرةً وعشياً، إضافة إلى زخم الإعلام بتلك المصطلحات، وتهويل المجتمع واحتفائه بها، فربما أن بعضهم لا يسوِّغ هذه المصطلحات الموهمة المشتبهة، لكن تبقى حظوظ النفس لها أثرها وتأثيرها؛ فقد ينساق في استعمال هذه الألفاظ بعُجرها وبُجرها، لئلا يُتهَم بالتخلُّف والقصور!

وهذه الآفة الحاضرة قد كشفها ابن تيمية وحررها بأسلوب متين يجمع بين التأصيل الشرعي والدراية بأهواء النفوس وكمائنها، فقال - رحمه الله -: «عمدوا [أي الفلاسفة] إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركَّبوها، وعظَّموا قولهم، وهوَّلوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضاً لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبونه بما تنفر عنه فطرته، فأخذ يعترض عليهم، قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحميَّة يحملها على أن تسلِّم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل»[1].

وأخيراً فإن الألفاظ الشرعية لها حرمة وتعظيم، ومن تمام ذلك أن نتعرَّف على معانيها وحدودها؛ فمن أشرف العلوم علم الحدود المشروعة (المأمورات والمنهيات)، ومعرفة ذلك دراية، والقيام بها رعاية[2].

والله الموفق لا إله غيره.

---

(١) الدرء: ١/ ٢٩٥.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ١١٣، ١/ ٢٥، ومدارج السالكين لابن القيم: ١/ ١٤٠، والفوائد ص ١٣٣.

ثانياً: مناظرات ابـــن تيميــة لأهل المِلل والنِّحل جمع وتعليق

المقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فلا يزال تراث ابن تيمية[1] محل اهتمام الباحثين في مختلف الدراسات الإسلامية، فما أكثر الأبحاث والرسائل العلمية التي كتبتْ عن منهجية هذا الإمام في العلوم الشرعية، وجهوده العلمية والعملية المتعددة، ومع ذلك فلا تزال جوانب مهمة في هذا الشأن مجالاً رحباً للباحثين، ومن ذلك: مناظرات[2] ابن تيمية لأهل الملل والنحل، فهو موضوع لم يسبق بحثه، حسب اطلاعي، وأحسب أنه من الموضوعات المهمة، والجديرة بالبحث والدراسة، فهذه المناظرات مبثوثة في بطون كتب ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذا في كتب التاريخ والتراجم، فتحتاج إلى استخراج وترتيب، مع شيء من الدراسة والتعليق.

وإذا كان من المهم أن ينتفع بمناظرات الأئمة السابقين، وتجاربهم في مجادلة ومناظرة المخالفين، فإن مناظرات ابن تيمية لمخالفيه أكثر أهمية وأعظم نفعاً - كما سيظهر إن شاء

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية النميري الحراني، الإمام الفقيه، المجتهد، المحدث، الحافظ، المفسّر، الأصولي، الزاهد، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، أفتى و درّس وهو دون العشرين، وله مئات التصانيف، توفي سنة ٧٢٨هـ.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ٣٨٧، والعقود الدرية لابن عبد الهادي، والجامع لسيرة ابن تيمية.

(٢) عرّف جمع من العلماء المناظرةَ فقالوا: هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب. انظر الكليات للكفوي ص ٨٤٩، منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن ١/ ٣٠.

الله تعالى - ، لا سيما مع هذا الانفتاح الهائل، والتواصل الدائم الذي يعيشه العالم الآن؛ فقد أظهر ذلك انتشاراً لمختلف العقائد والأفكار، وأوقع الكثير في المناظرات والمحاورات؛ فإبراز هذه المناظرات يعطي نماذج متميزة، وتطبيقات عملية محكمة في هذا المقام.

لقد قمت - ولله الحمد والمنة - باستقراء وتتبع مؤلفات شيخ الإسلام، واستخراج وجمع هذه المناظرات ثم تصنيفها، وقد تعذر ترتيب أكثرها حسب وقوعها لعدم تمكني من معرفة تاريخها، واخترت هذا العنوان «مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنِّحل» باعتبار أن الملل هي سائر الأديان، وأن النِّحل سائر طوائف أهل القبلة، كما استعمل ذلك شيخ الإسلام في غير موضع، كقوله: «وهذه الفرقة الناجية أهل السنة، وهم وسط في النِّحل، كما أن ملة الإسلام وسط في الملل»[1].

فيتضمن البحث مناظرات ابن تيمية للنصارى، ومناظراته لطوائف متعددة من أهل القبلة، ومن ينتسب إلى الإسلام، كأهل الاتحاد ووحدة الوجود[2]، والقبوريين، والأحمدية[3]، والرافضة[4]، ونفاة الصفات.

وما كان من هذه المناظرات مطولاً فقد أوردته مختصراً، كما في مناظرة ابن تيمية للأحمدية، ومناظرته بشأن العقيدة الواسطية.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٠، وانظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٢٣، ٢٤.

(٢) أهل الاتحاد ووحدة الوجود القائلون: إن الله تعالى عين وجود الكائنات.
انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢/ ١٧٢، والكليات للكفوي ص ٣٦.

(٣) الأحمدية: طريقة صوفية تنسب إلى أحمد الرفاعي (ت ٥١٢هـ)، وتعرف بالطريقة الرفاعية، وتسمى أيضاً الطائفة البطائحية؛ لأن الرفاعي سكن في قرى البطائح بالعراق، وهذه الطريقة لا تنفك عن محدثات متنوعة، كاتخاذ الخرقة والأذكار المحدثة، وخوارق شيطانية.
انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٧٢، والطرق الصوفية للنجار ص ١٥٦.

(٤) الرافضة من أكبر طوائف الشيعة، وهم أرباب انحراف في الصفات، وشرك في توحيد العبادة، وغلو في الأئمة، وتضليل للصحابة - رضي الله عنهم - وزعموا أن الإمامة أهم منازل الدين.
انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ٢/ ٨٨، والملل والنحل للشهرستاني ٢/ ١٦٢.

وأسوق - بعد إيراد مناظرة كل طائفة - جملةً من التحريرات والتقريرات المستفادة ومن كلام شيخ الإسلام؛ لما يتحقق فيها ما لا يحصل في غيرها، من تجلية لتلك المناظرات واستكمالها، وبيان ملابسات وقوعها، وما تحويه من قواعد المناظرات وآدابها.

ونشير في مطلع هذا البحث إلى ما تحلّى به شيخ الإسلام من براعة في المناظرات، وتقريره مشروعية المناظرات، وبيانه أحوالها، وذلك على النسق التالي:

أ - براعة ابن تيمية في المناظرات: تميّز شيخ الإسلام ابن تيمية بدراية فائقة في المناظرات، وقوة حجة، وسرعة بديهة، كما شهد بذلك الأئمة، حتى قال عنه ابن الزملكاني[1]: «لا يُعرف أنه ناظر أحداً فانقطع معه»[2].

وقال عنه الحافظ الذهبي[3] :«ما رأيت أحداً أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً لمتون الأحاديث، وعزوها إلى الصحيح أو إلى المسند، أو إلى السنن منه، كأن الكتاب والسنن نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة، وإفحام للمخالف»[4].

وقال أيضاً: «لقد نصر السنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراهين، ومقدمات وأمور لم يسبق إليها.. وقام عليه خَلْق من علماء مصر والشام، قياماً لا مزيد

(١) هو محمد بن علي الأنصاري الشافعي، شيخ الشافعية بالشام، كان معجباً بابن تيمية، ثم تغيّر عليه، توفي سنة ٧٢٧هـ.
انظر: البداية لابن كثير ١٤/ ١٣١، وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ٧٨.

(٢) العقود الدرية لابن عبد الهادي ص ٧، وانظر ص ٦٧.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الإمام، الحافظ، المؤرخ، ولد سنة ٦٧٣هـ بدمشق، له رحلات في طلب العلم، وصاحب مؤلفات كثيرة، توفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ.
انظر: طبقات الشافعية ٩/ ١٠٠، والبدر الطالع ص ٢/ ١١٠.

(٤) ذيل تاريخ الإسلام للذهبي، نقلًا عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٠٦.

عليه، ويبدّعوه، وناظروه، وكابروه، وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق المرّ الذي أدّاه إليه اجتهاده، وحِدّة ذهنه»[1].

وقال ابن عبد الهادي[2]: «ثم انفتح له بعد ذلك من الردّ على الفلاسفة والجهمية وسائر أهل الأهواء والبدع، وما لا يوصف ولا يعبر عنه، وجرى له من المناظرات العجيبة والمباحث الدقيقة، في كتبه وغير كتبه، مع أقرانه وغيرهم، في سائر أنواع العلوم ما تضيق العبارة عنه»[3].

ب - مشروعية المناظرة وأهميتها عند ابن تيمية: قرّر شيخ الإسلام مشروعية المناظرة وأهميتها، وبيّن أن ذلك حال السلف السابقين، فقال: «وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة، ومستحبة أخرى»[4].

وقال في موطن آخر: «حضّ الله على المناظرة والمشاورة، لاستخراج الصواب في الدنيا والآخرة، حيث يقول لمن رضي دينهم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، كما أمرهم بالمجادلة والمقاتلة، لمن عدل عن السبيل العادلة، حيث يقول آمراً وناهياً لنبيه والمؤمنين، لبيان ما يرضاه منه ومنهم: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فكان أئمة الإسلام ممتثلين لأمر المليك العلاّم، ويجادلون أهل الأهواء المضلة، حتى يردّوهم إلى سواء الملة، كمجادلة ابن عباس - رضي الله عنهما - للخوارج المارقين، حتى

---

(١) العقود الدرية ص ٨٢، بتصرف يسير.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، مقرئ، فقيه، أصولي، محدث، له مؤلفات، توفي بدمشق سنة ٧٤٤هـ.

انظر: الدرر الكامنة ٣/ ٤٢١، البدر الطالع ٢/ ١٠٨.

(٣) العقود الدرية ص ٦٧.

(٤) الدرء ٧/ ١٧٤.

رجع كثير منهم إلى ما خرج عنه من الدين، ومن في قلبه ريب يخالف اليقين»[1].

وذكر أن المناظرة المحمودة نوعان، ثم فصّل ذلك قائلاً: «وذلك لأن المناظر إما أن يكون عالماً بالحق، وإما أن يكون طالباً له، فمن كان عالماً بالحق فمناظرته المحمودة أن يبيّن لغيره الحجة التي تهديه إن كان مسترشداً طالباً للحق إذا تبيّن له، أو يقطعه ويكف عدوانه إن كان معانداً غير متبع للحق إذا تبيّن له.

وذلك لأنّ المخالف بالمناظرة إذا ناظره العالم المبيّن للحجة، إما أن يكون ممن يفهم الحق ويقبله، وإما أن يكون ممن لا يقبله إذا فهمه، أو ليس له غرض في فهمه، بل قصده مجرد الردّ له، فهذا إذا نُوظر بالحجة انقطع وانكف شرّه عن الناس.

وإما أن يكون الحق قد التبس عليه، وأصل قصده الحق، لكن يصعب عليه معرفته لضعف علمه بأدلة الحق، مثل من يكون قليل العلم بالآثار النبوية الدالة على ما أخبر به من الحق، أو لضعف عقله، لكونـه لا يمكن أن يفهم دقيق العلم، أو لا يفهمه إلا بعد عسر، أو قد سمع من حجج الباطل ما اعتقد موجبه، وظن أنه لا جواب عنه، فهذا إذا نُوظر بالحجة أفاده ذلك، إما معرفة بالحق، وإما شكاً و توقفاً في اعتقاده بالباطل، وبقيت همته على النظر في الحق وطلبه»[2].

وأكّد على الجمع بين جدال الكفار وقتالهم، وأنه لا منافاة في حقهم بين الجدال المأمور به، وبين القتال المأمور به[3]، فكان مما قاله: «وأما مجاهدة الكفار باللسان، فما زال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره، فإنه إذا شرع جهادهم باليد، فباللسان أولى، وقد قال

---

(١) هذا النص من الكتاب المنسوب إليه بعنوان: تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل ١/ ٣، ٤ بتصرف يسير.

(٢) الدرء ٧/ ١٦٧، ١٦٨ ، باختصار.

(٣) انظر الجواب الصحيح ١/ ٦٧.

النبي ﷺ: «جاهدوا المشركين بأيديكم وألسنتكم وأموالكم»[1]، وكان ينصب لحسّان منبراً في مسجده، يجاهد فيه المشركين بلسانه جهاد َهجو، وهذا كان بعد نزول آيات القتال، وأين منفعة الهجو من منفعة إقامة الدلائل والبراهين على حجة الإسلام، وإبطال حجج الكفار من المشركين وأهل الكتاب؟[2].

وعظّم شأن مناظرة المخالفين ودحض شبهاتهم فقال: «كل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور، وطمأنينة النفوس»[3].

خلاصة ما سبق أن المناظرة مشروعة[4]، كما هو حال السلف الصالح، وقد تكون مناظرة الكفار ومجاهدتهم باللسان أولى من الجهاد باليد، كما أن القيام بها و إظهار الحجة فيها من حقوق الإسلام وموجباته، لا سيما إذا كان المناظر عالماً بالحق.

ج - أحوال المناظرات عند ابن تيمية: بيّن شيخ الإسلام أن للمناظرات أحوالاً وأطواراً، منها:

- «إن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه ويأمره ببدعة، ويدعوه إليها، أمكن الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يقول لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا

---

(١) أخرجه أبو داود، ك الجهاد ح (٢٥٠٤)، وأحمد ٣/ ١٢٤، والحاكم ٢/ ٨١، وصحح النووي إسناده في رياض الصالحين ح (١٣٤٩).

(٢) الجواب الصحيح ١/ ٧٤.

(٣) الدرء ١/ ٣٥٧، وانظر: التسعينية ١/ ٢٣٢.

(٤) ومما يحسن ذكره هاهنا أن نورد تقرير مشروعية المناظرة كما سطّره ابن القيم ضمن فوائد قصة وفد نجران بقوله: «جواز مجادلة أهل الكتاب و مناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يُرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب عن مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة، فليولّ ذلك إلى أهله». زاد المعاد ٣/ ٦٣٩.

هو الواجب مطلقاً»[١] .

- «وإما إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له، وفي مقام النظر أيضاً، فعليه أن يعتصم أيضاً بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك، ويبيّن الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة»[٢].

- «وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، وادّعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها، فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظاً مجملة.. فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه الألفاظ المجملة؟ فإن أراد بها حقاً وباطلاً، قُبِل الحق ورُدّ الباطل»[٣].

وبيّن شيخ الإسلام أن من امتنع عن التكلم بالألفاظ المجملة نفياً وإثباتاً في هذا المقام قد ينسب إلى العجز والانقطاع، وإن تكلم بها دون تفصيل، نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقاً وباطلاً[٤].

ولما قرر شيخ الإسلام مشروعية المناظرة وأحوالها، ذكر جملة من الأحوال التي ينهى السلف فيها عن المناظرة فقال: «وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضلّ، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجاً قوياً من علوج الكفار، فإن ذلك يضرّه ويضر المسلمين بلا منفعة، وقد ينهى عنه إذا كان المناظر معانداً يظهر له الحق فلا يقبله

---

(١) الدرء ١/ ٢٣٤.
(٢) الدرء ١/ ٢٣٥، ٢٣٦ .
(٣) الدرء ١/ ٢٣٨.
(٤) انظر الدرء ١/ ٢٢٩ .

- وهو السوفسطائي - فإن الأمم كلهم متفقون على أن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة، بيّنة بنفسها، ضرورية، وجحدها الخصم كان سوفسطائياً، ولم يؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزاً عن معرفة تركوه، وإن كان مستحقاً للعقاب عاقبوه مع القدرة»[١].

وبهذا يتبين أن المناظرة المشروعة لها أحوال، منها: إن كان في مقام دفع من يلزمه ببدعة فعليه أن لا يجيب إلا إلى نصوص الوحيين، كما في مناظرة الإمام أحمد للجهمية[٢].

وإن كان في مقام الدعوة لغيره، فعليه أن يعتصم بالكتاب والسنة، وما يبيّن ذلك من الأقيسة العقلية، كما نلحظ في مناظرة ابن تيمية لأهل الاتحاد ووحدة الوجود - كما سيأتي إن شاء الله - وإن كان في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، فيحتاج إلى حلّ شبهته وبيان بطلانها، كما فعل ابن تيمية في مناظرته لنفاة الرؤية - كما هو مبسوط في موضعه من هذا البحث -.

وقد يُنهى عن المناظرة إن كان المناظر ضعيف العلم، أو كان معانداً مكابراً.

وسنورد مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنحل على النسق التالي:

---

(١) الدرء ٧/ ١٧٣.

(٢) انظر الدرء ١/ ٢٣٠.

١. مناظـرات ابن تيميـة للنصـارى[1]

المناظرة الأولى: حكى شيخ الإسلام مناظرته للنصارى في القاهرة فقال: «لـمّا قدمت القاهرة اجتمع بي بعض معظميهم من الرهبان، وناظرني في المسيح ودين النصارى، حتى بيّنت له فساد ذلك، وأجبته عما يدعيه من الحجة.

وكان من أواخر ما خاطبت به النصراني أن قلت له: أنتم مشركون، وبيّنت من شركهم ما هم عليه من العكوف على التماثيل والقبور، وعبادتها، والاستغاثة بها.

قال لي: نحن ما نشرك بهم ولا نعبدهم، وإنما نتوسل بهم، كما يفعل المسلمون إذا جاؤوا إلى قبر الرجل الصالح، فيتعلقون بالشباك الذي عليه ونحو ذلك.

فقلت له:وهذا أيضاً من الشرك، ليس هذا من دين المسلمين، وإن فعله الجهال، فأقر أنه شرك، حتى إن قسيساً كان حاضراً في هذه المسألة، فلما سمعها قال: نعم، على هذا التقدير نحن مشركون»[2].

المناظرة الثانية: وقال - أثناء حديثه عمن تلبّس بالشرك ـ:«وهؤلاء يجعلون الرسل والمشايخ يدبرون العالم بالخلق والرزق، وقضاء الحاجات وكشف الكربات، وهذا ليس من دين المسلمين، بل النصارى تقول هذا في المسيح وحده لشبهة الاتحاد والحلول، ولهذا لم يقولوا ذلك في إبراهيم وموسى وغيرهما من الرسل، مع أنهم في غاية الجهل في ذلك،

---

(١) أشار ابن تيمية إلى تلك المناظرات فقال: «وقد ناظرنا غير واحد من أهل الكتاب، وأسلم من علمائهم وخيارهم طوائف، وصاروا يناظرون أهل دينهم، ويبنون ما عندهم من الدلائل على نبوة محمد ﷺ» التفاوى ٤/ ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٤٦١، ٤٦٢، باختصار.

فإن الآيات التي بُعث بها موسى أعظم، ولو كان الحلول ممكناً لم يكن للمسيح خاصية توجب اختصاصه بذلك، بل موسى أحق بذلك، ولهذا خاطبتُ من خاطبتُ من علماء النصارى، وكنتُ أتنـزّل معهم إلى أن أطالبهم بالفرق بين المسيح و غيره من جهة الإلهية، فلم يجدوا فرقاً، بل أبيّن لهم أن ما جاء به موسى من الآيات أعظم، فإن كان هذا حجة في دعوى الإلهية فهو أحق»[1].

المناظرة الثالثة: ولما سُجن شيخ الإسلام بمصر سـنة ٧٠٧هـ، حصلت له مناظرة مع رهبان النصارى كما أوردها خادمه إبراهيم بن أحمد الغياني[2] قائلًا:«ولما كان الشيخ في قاعة الترسيم[3]، دخل عنده ثلاثة رهبان من الصعيد، فناظرهم وأقام عليهم الحجة بأنهم كفار، وما هم على الدين الذي كان عليه إبراهيم والمسيح، فقالوا له: نحن نعمل مثل ما تعملون، أنتم تقولون بالسيدة نفيسة[4]، ونحن نقول بالسيدة مريم، قد أجمعنا نحن وأنتم على أن المسيح ومريم أفضل من الحسين ومن نفيسة، وأنتم تستغيثون بالصالحين الذين قبلكم، ونحن كذلك.

فقال لهم: وإن من فعل ذلك ففيه شبه منكم، وهذا ما هو دين إبراهيم الذي كان عليه، فإن الدين الذي كان إبراهيم عليه أن لا نعبد إلا الله وحـده، لا شـريك له، ولا ندّ له، ولا صاحبـة له، ولا ولد له، ولا نشرك معه ملكاً، ولا نبياً، ولا صالحاً، وإن الأمور التي لا يقدر عليها غير الله لا تطلب من غيره، مثل: تفريج الكربات، وغفران الذنوب.

(١) الرد على البكري ص ٣٢٧، وانظر مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٢٨.
(٢) لم أعثر له على ترجمة .
(٣) الترسيم نوع من الحبس، انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥/ ٣٩٩، ١٥/ ١٣٦ .
(٤) هي نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وهي من الصالحات العابدات، كانت في المدينة ثم تحولت إلى مصر، وتوفيت بها سنة ٢٠٨ هـ.
انظر سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٠٦، البداية والنهاية ١٠/ ٢٦٢، شذرات الذهب٢/ ٢١.

والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - نؤمن بهم ونعظمهم، ونصدّقهم في جميع ما جاءوا به ونطيعهم كما قال نوح وصالح وهود وشعيب: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح: ٣]، فجعلوا العبادة والتقوى لله وحده، والطاعة لهم، فإن طاعتهم من طاعة الله، فلو كفر أحد بنبيّ من الأنبياء وآمن بالجميع ما نفعه إيمانه حتى يؤمن بذلك النبي.

فلما سمعوا ذلك منه قالوا: الدين الذي ذكرته خير من الدين الذي نحن وهؤلاء عليه»[١].

المناظرة الرابعة: وردّ على النصارى تشبيهَهم ظهور اللاهوت في الناسوت بظهور الروح في البدن، وأنه إذا كان البدن يتألم بما يصيب الروح من الألم، فيلزم النصارى أن يكون الناسوت لما صلب وتوجّع أن يكون أيضاً اللاهوت متوجعاً، ثم ساق هذه المناظرة: «وقد خاطبت بهذا بعض النصارى، فقال لي: الروح بسيطة، أي لا يلحقها ألم، فقلت له: فما تقول في أرواح الكفار بعد الموت أمنعّمة، أو معذبة؟ فقال: هي في العذاب، فقلت: فعلم أن الروح المفارقة تنعم وتعذّب، فإذا شبهتم اللاهوت في الناسوت، بالروح في البدن، لزم أن تتألم إذا تألم الناسوت، كما تتألم الروح إذا تألم البدن.

فاعترف هو و غيره بلزوم بذلك»[٢].

وبالنظر في تلك المناظرات وما يجليها من تقريرات لشيخ الإسلام، نسوق الأمور التالية:

١ - لا يخفى الأثر السلبي لانحراف المنتسبين إلى الإسلام، وكيف احتج به النصارى هاهنا في تسويغ شركهم، فالنصارى يشركون المسيح ومريم، كما أن من المسلمين من يشرك الحسين - رضي الله عنه - ونفيسة.

---

(١) الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٨٩، ٩٠، باختصار، وانظر مجموع الفتاوى ١/ ٣٧٠، ٣٧١.
(٢) الجواب الصحيح ٢/ ١٧٢.

ورحم الله ابن القيم[1] إذ يقول: «ولقد دعونا نحن وغيرنا كثيراً من أهل الكتاب إلى الإسلام، فأخبروا أن المانع لهم ما يرون عليه المنتسبين إلى الإسلام، ممن يعظّمهم الجهال من البدع والظلم والفجور والمكر والاحتيال، ونسبة ذلك إلى الشرع، ولمن جاء به، فساء ظنهم بالشرع وبمن جاء به.

فالله طليب قطّاع طريق الله وحسيبهم»[2].

ومع هذا الانحراف في واقع المسلمين، إلا أن ابن تيمية كان صاحب استعلاء في إيمانه، ورسوخ في حجته، فقد أقام عليهم الحجة، فاعترفوا بشركهم، وصحة دين الإسلام، بل إن بعض النصارى أسلم على يد ابن تيمية وحسن إسلامه، كداود المتطبب[3]، والذي صار من علماء أهل السنة، وصنّف كتاباً في الطب النبوي.

٢ - بيّن ابن تيمية - من خلال مناظرته في السجن - مناقضة النصارى لدين الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين، وقد عُني ابن تيمية في مواطن كثيرة بتقرير هذا الإسلام العام وهو عبادة الله تعالى وحده لا شريك له[4].

ومن ذلك قوله: «والذي أنزله الله هو دين واحد اتفقت عليه الكتب والرسل، وهم

---

(١) هو الشيخ العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، برع في علوم متعددة، كان جريء الجنان، واسع العلم، عارفاً بالخلاف، ومذهب السلف، له تصانيف كثيرة، توفي بدمشق سنة ٧٥١هـ.

انظر: البداية والنهاية ١٤/ ٢٣٤، الدرر الكامنة ٤/ ٢١.

(٢) إغاثة اللهفان ٢/ ٤١٦.

(٣) هو داود بن أبي الفرج الدمشقي، أسلم على يد ابن تيمية سنة ٧٠١هـ وصنف كتاب الطب النبوي وحكى فيه نصوصاً عن أحمد، توفي داود سنة ٧٣٧هـ. انظر الجوهر المنضّد لابن عبدالهادي (ابن المبرد) ص ٣٨.

(٤) انظر: الجواب الصحيح ١/ ١١، ٣٧٦، والتدمرية ص ١٦٨، اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٣١، مجموع الفتاوى ١٩/ ١٠٦.

متفقون في أصول الدين وقواعد الشريعة، وإن تنوّعوا في الشريعة والمنهاج.

- إلى أن قال -: فإن المسلمين واليهود والنصارى متفقون على أن في الكتب الإلهية الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، وأنه أرسل إلى الخلق رسلاً من البشر، وأنه أوجب العدل وحرّم الظلم والفواحش والشرك، وأمثال ذلك من الشرائع الكلية»[١].

٣ - لم يتردد شيخ الإسلام في الحكم على تلك الأعمال التي تلبّس بها من يدّعي الإسلام، فبيّن أن طلب الشفاعة شرك سواءً فعله نصراني أو من ينتسب إلى الإسلام[٢].

ونظير ذلك أنه لما ساق اعتراض بعضهم بأن الغلو والشرك والبدع في الرافضة موجودٌ في كثير من المنتسبين إلى السنة، أجاب قائلاً: «هذا كله مما نهى الله عنه ورسوله، وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه، سواءً كان فاعله منتسباً إلى السنة أو إلى التشيع»[٣].

٤ - فرّق ابن تيمية - اتباعاً للنصوص الشرعية - بين ما كان حقاً لله تعالى وحده كالعبادة والتقوى، وما كان حقاً لرسوله كالطاعة، فإن من يطع الرسول فقد أطاع الله، وقد قرر ذلك في مواضع كثيرة[٤].

ومن ذلك قوله: «والله سبحانه له حقوق لا يشركه فيها غيره، وللرسل حقوق لا يشركهم فيها غيرهم، وللمؤمنين بعضهم على بعض حقوق مشتركة، فالله تعالى مستحق

---

(١) الجواب الصحيح ١/ ٣٧٦، ٣٧٧، باختصار.

(٢) ومما يلحق بذلك ما حكاه ابن حزم من تحريف النصارى والإنجيل، واحتجاجهم على أهل الإسلام بمقالة الرافضة بتبديل القرآن.. فأجاب ابن حزم قائلاً: «الروافض ليسوا من المسلمين، وأنها طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر» الفصل ٢/ ٢١٣.

(٣) منهاج السنة النبوية ١/ ٤٨٣.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية ٢/ ٤٤٦، والتدمرية ص ١٩٩، واقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٢٦، مجموع الفتاوى ١/ ١٨١، ١٠/ ٣٦.

أن نعبده ولا نشرك به شيئاً، وهذا أصل التوحيد الذي بعثت به الرسل.

ويدخل في ذلك أن لا نخاف إلا إياه، ولا نتقي إلا إياه، كما قال - تعالى -: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٢٥]،فجعل الطاعة لله وللرسول، وجعل الخشية والتقوى لله وحده»(١).

٥ - ذكر ابن تيمية - بعد إحدى المناظرات السابقة - أن «النصارى يفرحون بما يفعله أهل البدع والجهل من المسلمين مما يوافق دينهم، ويشابهونهم فيه، ويحبون أن يجعلوا رهبانهم مثل عبّاد المسلمين، وقسيسيهم مثل علماء المسلمين، فإن عقلاءهم لا ينكرون صحة دين الإسلام، بل يقولون: هذا طريق إلى الله،وهذا طريق إلى الله»(٢).

كما حذّر شيخ الإسلام وغلّظ من تسويغ اتباع النصرانية أو اليهودية، كما عليه أكثر اليهود والنصارى،والذين يرون دين المسلمين واليهود والنصارى بمنزلة المذاهب الأربعة في دين المسلمين، فتحدّث عن هذه المسألة في غير موضع(٣)، فقال:«ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين باتفاق جميع المسلمين أن من سوّغ غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر، وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض الكتاب»(٤).

٦ - أظهر شيخ الإسلام - في المناظرة الرابعة - تهافت قول النصارى في تشبيههم ظهور اللاهوت في الناسوت بظهور الروح في البدن، وما يلزمهم من التنقص لله عز وجل.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٢٥، ٨٢٦، باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٦٢ ، باختصار.

(٣) انظر: الرد على المنطقيين ص ٢٨٢، مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٦٣، ٢٨/ ٥٢٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥٢٤.

كما كشف ابن تيمية ذاك التناقض الصريح عند النصراني عند ما زعم أن الروح لا يلحقها ألم، مع أنه مقرّ بأن أرواح الكفار في ألم وعذاب، كما هو عند النصارى[1].

وهذه المناظرة غيض من فيض في كشف تناقض النصارى واضطرابهم.

ورحم الله ابن حزم[2]، إذ يقول في وصفهم: «ولولا أن الله تعالى وصف قولهم في كتابه إذ يقول:﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٣٧] ، لما انطلق لسان مؤمن بحكاية هذا القول العظيم الشنيع.. وتالله لو لا أننا شاهدنا النصارى، ما صدقنا أن في العالم عقلاً يسع هذا الجنون»[3].

وقال ابن تيمية في هذا الشأن: «قال طائفة من العقلاء: إن عامة مقالات الناس يمكن تصورها إلا مقالة النصارى، وذلك أن الذين وضعوها لم يتصوروا ما قالوا، بل تكلموا بجهل، وجمعوا في كلامهم بين النقيضين، ولهذا قال بعضهم: لو اجتمع عشرة نصارى لتفرقوا عن أحد عشر قولاً»[4].

---

(١) انظر: اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام لفرج الله عبدالباري، ص٩٧.

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري الأندلسي، فقيه حافظ، وأديب، وزير، صاحب التصانيف المشهورة، توفي سنة ٤٥٦ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤، وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٩.

(٣) الفصل ١/ ١١١، ١١٢، باختصار.

(٤) الجواب الصحيح ٢/ ١٥٥، وانظر: إغاثة اللهفان لابن القيم ٢/ ٤٠٠، ٤١٤.

٢. مناظرات ابن تيمية لأهل الاتحاد ووحدة الوجود

عني شيخ الإسلام بمناظرات أهل الاتحاد ووحدة الوجود عناية ظاهرة، كما امتحن و أوذي بسببهم، فحكى مناظراته المتعددة لهم، وأوردها مختصرة في مواطن، وبسطها في مواطن أخرى، وسنورد - بعد التتبع والاستقراء - جملة من تلك المناظرات كما صاغها شيخ الإسلام، وذلك على النحو الآتي:

المناظرة الأولى: يقول شيخ الإسلام: «وقد كان عندنا بدمشق الشيخ المشهور الذي يقال له ابن هود، وكان من أعظم من رأيناه من هؤلاء الاتحادية زهداً ومعرفة، وكان أصحابه يعتقدون فيه أنه الله، وأنه - أعني ابن هود[1] - هو المسيح بن مريم، ويقولون: إن أمه كان اسمها مريم، وكانت نصرانية، ويعتقدون أن قول النبي ﷺ: «ينـزل فيكم ابن مريم»[2] هو هذا وأن روحانية عيسى تنـزل عليه.

وقد ناظرني في ذلك من كان أفضل الناس إذ ذاك معرفة بالعلوم الفلسفية وغيرها، مع دخوله في الزهد والتصوف، وجرى لهم في ذلك مخاطبات ومناظرات يطول ذكرها جرت بيني وبينهم، حتى بيّنت لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصحيحة الواردة في نزول عيسى بن مريم، وأن ذلك الوصف لا ينطبق على هذا، وبيّنت فساد ما دخلوا فيه من القرمطة، حتى ظهرت مباهلتهم وحلفت لهم أن ما ينتظرونه من هـذه لا يكون ولا يتم، وأن الله لا يتم أمر هذا الشيخ، فأبرّ الله تلك الأقسام، والحمد لله رب العالمين، هذا

(١) ابن هود هو حسن بن علي المغربي الأندلسي، متصوف فيلسوف، له صلة باليهود، صاحب شطح وذهول، هلك سنة ٦٩٩هـ.
انظر، شذرات الذهب ٥/ ٤٤٦،و الأعلام ٢/ ٢٠٣.
(٢) أخرجه البخاري ك الأنبياء ح (٣٤٤٨)، ومسلم ك الإيمان ح (٢٤٢).

مع تعظيمهم لي بمعرفتي عندهم، وإلا فهم يعتقدون أن سائر الناس محجوبون جهال بحقيقتهم وغوامضهم، حتى قال لي شيخ مشهور من شيوخهم لما بيّنت له حقيقة قولهم، فأخذ يستحسن ويعظم معرفتي بقولهم، وقال: هؤلاء الفقهاء صم بكم عمي فهم لا يعقلون، فقلت له: هب أن الفقهاء كذلك بالله أهذا القول موافق لدين الإسلام؟

وقال لي بعض من كان يصدق هؤلاء الاتحادية ثم رجع عن ذلك، فكان من أفضل الناس و أكابرهم: ما المانع من أن يظهر الله في صورة بشر والنبي ﷺ يقول في الدجال «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور[1]» فلولا جواز ظهوره في هذه الصورة لما احتاج إلى هذا في كلام له؟ فبيّنت له امتناع ذلك من وجوه، وتكلمت معه في ذلك بكلام طال عهدي به، لستُ أضبطه الآن، حتى تبيّن له بطلان ذلك، وذكرتُ له أن هذا الحديث لا حجة فيه، والله سبحانه قد بيّن عبودية المسيح وكفر من ادّعى فيه الإلهية»[2].

المناظرة الثانية: وسطّر شيخ الإسلام مناظرة أخرى مع أهل وحدة الوجود فقال: «ولما اجتمع بي بعض حذّاقهم، وعنده أن هذا المذهب هو غاية التحقيق الذي ينتهي إليه الأكملون من الخلق، ولا يفهمه إلا خواصهم، وذكر أن الإحاطة هو الوجود المطلق. قلت له: فأنتم تثبتون أمركم على القوانين المنطقية، ومن المعروف في قوانين المنطق أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقاً، بل لا يوجد إلا معيناً، فلا يكون الوجود المطلق موجوداً في الخارج، فبُهت، ثم أخذ يفتش لعلّه يظفر بجواب، فقال: نستثني الوجود المطلق من الكليات، فقلت له: غُلبتَ، وضحكتُ لظهور فساد كلامه.

وذلك أن القانون المذكور لو فرّق فيه بين مطلق ومطلق لفسد القانون، ولأن هذا فرق بمجرد الدعوى والتحكم، ولأن ما في القانون صحيح في نفسه وإن لم يقولوه، وهو

(١) أخرجه البخاري ك الفتن ح (٧١٢٧)، ومسلم ك الإيمان ح (٢٩٣٣).

(٢) السبعينية (بغية المرتاد) ص ٥٢٠، ٥٢١، باختصار.

يعم كل مطلق»[١].

«وقال لي رجل من أعيانهم: بلغنا أنك ترد على الشيخ عبد الحق[٢]، نحن نقول إن الناس ما يفهمون كلامه، فإن كنت تشرحه لنا وبيّن فساده قبلناه وإلا فلا.

فقلت له: نعم، أنا أبيّن لك مراده من كتبه كالبُد والإحاطة والفقرية[٣] وغير ذلك.

فقال: عندنا الكتاب الخاص الذي يسمى «لوح الأصالة» وهو سر السر، وهو الذي نطلب بيانه، ولم أكن رأيته، فذهب وجاء به، ففسرته له حتى تبين مراده، وكتب أسئلة سألني عنها تكلمت فيها على أصل قولهم، وقول ابن عربي وابن سيناء ومن ضاهى هؤلاء، وبينت له أن أصل قولهم يرجع إلى الوجود المطلق، ثم بيّنت له أن المطلق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان، وكان له فضيلة، فلما تبيّن له ذلك أخذ يصنف في الرّد عليهم، وذهب إلى شيخ كبير منهم فقال له: بلغني أنك جرى بينك وبين فلان كلام، قال: نعم، قال: أي شيء قال لك؟ قال: فقال لي: آخر أمركم ينتهي إلى الوجود المطلق، قال: جيد، قال: بأي شيء يرد ذلك؟ قال: المطلق إنما هو في الأذهان لا في الأعيان، فقال: أخرب بيوتنا وقلع أصولنا»[٤].

وأضاف شيخ الإسلام - في مصنف آخر - قائلاً:«وسألني هذا عما يحتجون به من الحديث مثل الحديث المذكور في العقل[٥]، ومثل حديث: كنتُ كنزاً لا أعرف فأحببتُ

(١) الصفدية ١/ ٢٩٦.

(٢) وهو ابن سبعين.

(٣) - كتاب البُد وهو كتاب بد العارف لابن سبعين، وهو مطبوع بتحقيق د. جورج، كما حققه عبدالرحمن بدوي، والإحاطة إحدى رسائل ابن سبعين، وقد طُبعت ضمن رسائل ابن سبعين بتحقيق عبدالرحمن بدوي، والرسالة الفقرية ولوح الأصالة من رسائل ابن سبعين أيضاً.انظر: النبوات لابن تيمية ١/ ٣٩٩، الوحدة المطلقة عند ابن سبعين لمحمد ياسر شرف ص ٣٥ - ٣٨.

(٤) الصفدية ١/ ٣٠٢، ٣٠٣، وانظر: النبوات ١/ ٣٩٨ - ٤٠١.

(٥) يعني الحديث الموضوع: «أول ما خلق الله العقل.. إلخ»، وانظر تفصيل الكلام عن هذا الحديث في السبعينية ص ١٧١ - ١٨٢، والصفدية ١/ ٢٣٣.

أن أعرف وغير ذلك، فكتبتُ جواباً مبسوطاً، وذكرتُ أنّ هذه الأحاديث موضوعة»[1].

المناظرة الثالثة: ومن مناظراته ومخاطباته لشيوخ تلك الطائفة ما حكاه قائلاً:«وقد خاطبني مرة شيخ من هؤلاء، وكان ممن يظن أن الحلاّج[2] قال: «أنا الحق» لكونه كان في هذا التوحيد، فقال: الفرق بين فرعون والحلاّج أن فرعون قال:﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وهو يشير إلى نفسه، وأما الحلاج فكان فانياً عن نفسه، والحق نطق على لسانه، فقلت له: أ فصار الحق في قلب الحلاج ينطق على لسانه، كما ينطق الجني على لسان المصروع؟!

وهو سبحانه بائن عن قلب الحلاج وغيره من المخلوقات، فقلب الحلاج أو غيره كيف يسع ذات الحق؟ ثم الجنّي يدخل في جسد الإنسان، لا يكون الجني في قلبه فقط، فإن القلب كل ما قام به فإنما هو عرض من الأعراض، ليس شيئاً موجوداً قائماً بنفسه.

وهؤلاء قد يدّعون أن ذات الحق قامت بقلبه فقط، فهذا يستحيل في حق المخلوق فكيف بالخالق جل جلاله؟[3].

المناظرة الرابعة: ودوّن شيخ الإسلام مناظرة رابعة مع الاتحادية فقال:«وقد خاطبني مرة شيخ من شيوخ هؤلاء الضلال، لما قدم التتار آخر قدماتهم، وكنت أحرض الناس على جهادهم، فقال لي هذا الشيخ: أقاتل الله؟ فقلت له: هؤلاء التتار هم الله، وهم من شر الخلق؟ هؤلاء خارجون عن دين الله، وإن قدر أنهم كما يقولون فالذي يقاتلهم هو

---

(١) النبوات ١/ ٤٠٢.

(٢) هو الحسين بن منصور الحلّاج، نشأ بتستر و خالط الصوفية وزعم أن الله حل فيه، فأمر الخليفة المقتدر بصلبه وقتله سنة ٣٠٩ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٨/ ١١٢-١٤١، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣ - ٣٥٤.

(٣) منهاج السنة النبوية ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩، باختصار يسير.

الله، ويكون الله يقاتل الله؟ وقول هذا الشيخ لازم هذا وأمثاله»[1].

بالنظر إلى تلك المناظرات وملابسات وقوعها وما يلحق بها، تظهر الأمور الآتية:

١ - اهتم شيخ الإسلام بمناظرة أهل وحدة الوجود، وقرر بطلان مذهبهم في عدة مصنفات، نظراً لعظم محنتهم، وتفاقم شأنهم، كما أوضحه بقوله: «ولهذا لما وقعت محنة هؤلاء بمصر والشام، وأظهروا مذهب الجهمية الذي هو شعارهم في الظاهر، وكتموا مذهب الاتحادية الذي هو حقيقة تجهمهم، وأضلوا بعض ولاة الأمور حتى يرفعوا إخوانهم، ويهينوا من خالفهم، وصار كل من كان إلى الإسلام أقرب، أقصوه وعزلوه وخفضوه، وكل من كان عن الإسلام أبعد رفعوه، حتى رفعوا شخصاً كان نصرانياً وصيّروه بعد الإسلام سبعينياً[2] فرفعوا درجته حتى جعلوا لا يصل إلى أحد رزقٌ، ولا ولاية إلا بخطه، هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً، حتى أزال الله كلمتهم عن المسلمين، وأذلهم بعد العز، وأهلك من أهلك منهم، وكشف أسرارهم وهتك أستارهم»[3].

وذكر شيخ الإسلام - في موضع آخر - أن ما جرى للمؤمنين مع أولئك الاتحادية هي أشهر المحن الواقعة في الإسلام[4].

٢ - بيّن ابن تيمية شناعة كفرهم، وكشف عن زندقتهم - في مواطن كثيرة - فكان مما قاله: «وأما ما جاء به هؤلاء من الاتحاد العام، فما علمتُ أحداً سبقهم إليه إلا من

(١) الرد على البكري ص ١٩١، وانظر مجموع الفتاوى ٢/ ٣٠٩.

(٢) على طريقة ابن سبعين، وهو عبدالحق الرقوطي، اشتغل بالفلسفة فأصابه إلحاد، وجاور بغار حراء راجياً النبوة، هلك عام ٦٦٩هـ انظر البداية والنهاية ١٣/ ٦١، وشذرات الذهب ٥/ ٣٢٩.

(٣) الصفدية ١/ ٢٧١، ٢٧٢ ، باختصار يسير.

(٤) انظر السبعينية ص ٥٢٧.

أنكر وجود الصانع، مثل فرعون والقرامطة، وذلك أن حقيقة أمرهم أنهم يرون أن عين وجود الحق هو عين وجود الخلق، وأن وجود ذات الله خالق السموات والأرض، هي نفس وجود المخلوقات، فلا يتصور عندهم أن يكون الله تعالى خلق غيره، ولا أنه رب العالمين..»[1].

إلى أن قال:«وكنت أخاطب بكشف أمرهم لبعض الفضلاء الضالين، وأقول إن حقيقة أمرهم هو حقيقة قول فرعون، المنكر لوجود الخالق الصانع، حتى حدثني بعض عن كثير من كبرائهم أنهم يعترفون ويقولون نحن على قول فرعون»[2].

وقال في موضع آخر: «فإن هؤلاء حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وأنه ليس وراء الأفلاك شيء، فلو عدمت السموات والأرض لما يكن ثمّ شيء موجود، ولهذا كان يصرح بذلك التلمساني، وهو كان أعرفهم بقولهم وأكملهم تحقيقاً له، ولهذا خرج إلى الإباحة والفجور، وكان لا يحرّم الفواحش ولا المنكرات، ولا الكفر والفسوق والعصيان.

وحدثني الثقة الذي رجع عنهم لما انكشفت له أسرارهم أنه قرأ عليه، «فصوص الحكم» لابن عربي، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن. فقال القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا[3].

ومعلوم أن أصول الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر، وهم ألحدوا في الأصول الثلاثة، أما الإيمان بالله فجعلوا وجود المخلوق هو وجود الخالق، وهذا غاية التعطيل، وأما الإيمان باليوم الآخر، فادعى ابن عربي أن أصحاب النار يتنعمون في النار، كما يتنعم أهل الجنة، وأنه يسمى عذاباً من عذوبة طعامه.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٦٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٦٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ١٢٧.

ولهذا قال بعض أصحابنا لهؤلاء الملاحدة: الله يذيقكم هذه العذوبة.

وأما الإيمان بالرسل فقد ادعوا أن خاتم الأولياء أعلم بالله من خاتم الأنبياء، وأن خاتم الأنبياء هو وسائر الأنبياء يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء»[1].

٣ - مع أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد امتحن بسببهم، فشكوه إلى الدولة[2]، إلا أنه ظل شديد الإنكار عليهم مباشراً الاحتساب بنفسه، وأكّد على أهمية الاحتساب عليهم، وأن القيام عليهم من آكد الواجبات، فقال: «إن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول والأديان، على خلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فساداً، ويصدون عن سبيل الله»[3].

وقال في موضع آخر: «إن إنكار هذا المنكر الساري في كثير من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنصارى، الذي لا يضل به المسلمون، لاسيما وأقوال هؤلاء شر من أقوال اليهود والنصارى وفرعون، ومن عرف معناها واعتقدها كان من المنافقين.

وليس لهذه المقالات وجه سائغ.. فإن ضررها على المسلمين أعظم من ضرر السموم التي يأكلونها ولا يعرفون أنها سموم.. فهؤلاء يسقون الناس شراب الكفر والإلحاد في آنية أنبياء الله وأوليائه، ويلبسون ثياب المجاهدين في سبيل الله، وهو في الباطن من المحاربين لله ورسوله»[4].

كما تحدث عن نفاقهم وتلونهم، وإنكاره عليهم فقال: «فإن أحد هؤلاء إن أمكن أن يدّعي الإلهية أو النبوة، ولو بعبارة غريبة لا ينفر عنه الناس فعل، حتى كان في زماننا غير

---

(١) الصفدية ١/ ٢٤٤ - ٢٤٧، باختصار.

(٢) انظر: العقود الدرية ص ١٧٨، البداية والنهاية ١٤/ ٤٥، والدرء ٥/ ١٧٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٢/ ١٣٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠، باختصار.

واحد ممن اجتمع بي وأنكرت عليه، وجرى لنا في القيام عليهم فصول ممن يدّعي الرسالة ظانّاً أن هذا يسلم له، إذا لم تسلّم له النبوة، فيدّعون الرسالة، فإذا جاء من يخاف منه من العلماء، ادّعى أحدهم الإرسال العام الكوني كإرسال الرياح وإرسال الشياطين»[1].

ومن وقائع احتسابه عليهم ما كتبه قائلاً:«وغاية من تجده يتحرى الحق منهم أن يقول: العالم لا هو الله ولا غير الله.

ولما وقعت محنة هؤلاء الملاحدة المشهورة، وجرى فيها ما جرى من الأحوال، ونصر الله الإسلام عليهم، طلبنا شيوخهم لنتوّبهم، فجاء من كان من شيوخهم، وقد استعد لأن يظهر عندنا غاية ما يمكن أن يقوله لنا ليسلم من العقاب، فقلنا له: العالم هو الله أو غيره؟ فقال: لا هو الله ولا غيره.

وهذا كان عنده هو القول الذي لا يمكن أحد أن يخالف فيه، ولو علم أنا ننكره لما قاله لنا، وكان من أعيان شيوخهم ومحققيهم»[2].

٤ - تضمنت هذه المناظرات الرحمة بالخلق والإشفاق عليهم، والحرص على هدايتهم، فقد أظهر شيخ الإسلام الحق وأبانه لأولئك الاتحادية، فاهتدى منهم أقوام، وصاروا دعاة للحق.

فلم تكن هذه المناظرات مجرد إقامة حجة وكشف شبهة، بل كانت سبيلاً إلى التزام السنة والجماعة، لما تحلّى به شيخ الإسلام من أدب المناظرة، وظهور الحجة، ودرايته العميقة بمذاهب القوم، وتنـزّله معهم.

يقول شيخ الإسلام - في هذا المقام ـ: «فلما يسّر الله أني بينت لهم حقائقهم، وكتبت

---

(١) السبعينية ص ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) الدرء ٦/ ١٧٢.

في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قولهم، وتبيّن لهم بطلانه بالعقل الصريح، والنقل الصحيح، رجع عن ذلك من علمائهم وفضلائهم من رجع، وأخذ هؤلاء يثبتون للناس تناقضهم، ويردونهم إلى الحق»[1].

ويقول أيضاً: «وقد قال لي أفضل شيوخ هؤلاء بالديار المصرية لما أوقفته على بعض هذا الكتاب[2]. فقال: هذا كفر، وقال لي في مجلس آخر: «هذا الكتاب عندنا من أربعين سنة نعظمه، ونعظم صاحبه، ما أظهر لنا هذه المصائب إلا أنت»[3].

ومن أجل هداية أولئك، ودعوتهم إلى الحق، كان الشيخ يتنـزل معهم لعلهم يرجعون، كما في المناظرة الأولى، وكما جاء في إحدى مخاطباته لهم قائلاً: «وقلت لبعض حذاقهم: هب أن هذا الوجود المطلق ثابت في الخارج، وأنه عين الموجودات المشهودة، فمن أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السموات والأرض وكل شيء ؟

فاعترف بذلك، قال : هذا ما فيه حيلة»[4].

ومن باب الإشفاق على المغترين بالاتحادية، حكى شيخ الإسلام لهم هذا المثال، فقال: «ولقد ضربتُ لهم مرة مثلاً بقوم أخذوا طائفة من الحجاج ليحجوا بهم، فذهبوا بهم إلى قبرص لينصّروهم، فقال لي بعض من كان قد انكشف له ضلالهم من أتباعهم، لو كانوا يذهبون بنا إلى قبرص لكانوا يجعلوننا نصارى، وهؤلاء كانوا يجعلوننا شراً من النصارى.

والأمر كما قال هذا القائل»[5].

---

(١) منهاج السنة النبوية ٨/ ٢٦.
(٢) يعني: كتاب الفصوص، لابن عربي.
(٣) السبعينية، ص ٤٨٨.
(٤) الجواب الصحيح ٣/ ٨١.
(٥) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٦١.

ومع أن شيخ الإسلام كشف عن مقالات ابن عربي[١] وما تحويه من أنواع الكفر البواح[٢]، والردة المغلظة، إلا أنه قال عنه: «والله تعالى أعلم بما مات الرجل عليه، والله يغفر لجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، والأحياء منهم والأموات»[٣].

٥ - إذا كان ابن تيمية يقرر أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا و في ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله[٤]، فإنه قد حقق ذلك وطبّقه في ردّه على أهل الاتحاد و وحدة الوجود.

ومن ذلك احتجاجهم بحديث الرؤية[٥] على ظهور الله تعالى في كل صورة من الصور المشهودة في الدنيا والآخرة، حيث بيّن شيخ الإسلام أن الحديث حجة عليهم[٦]، ودليل على فساد مذهبهم من وجوه:

أ - «أن ناساً سألوا رسول الله ﷺ هل يرون ربهم يوم القيامة؟ ولم يسألوه عن رؤيته في الدنيا، فإن هذا كان معلوماً عندهم أنهم لا يرونه في الدنيا، وقد أخبرهم النبي ﷺ بذلك»[٧].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن علي الطائي، ارتحل وطاف البلدان، نطق بوحدة الوجود كما في كتابه «الفصوص» وكان يقول بقدم العالم، هلك سنة ٦٣٨هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٤٨، شذرات الذهب ٥/ ١٩٠.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ١٢٢ - ١٣٣.
(٣) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٦٩.
(٤) انظر: الدرء ١/ ٣٧٤، مجموع الفتاوى ٨/ ٢٩، حادي الأرواح لابن القيم ص ٢٠٨.
(٥) - يعني حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن أناساً قالوا لرسول الله ﷺ: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: نعم هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا. قال: فإنكم ترونه كذلك.. الحديث أخرجه البخاري ك التوحيد ح (٧٤٣٧) ومسلم ك الإيمان ح (٣٠٢).
(٦) انظر السبعينية ص ٤٥١.
(٧) السبعينية ص ٤٦٦.

إلى أن قال: «فلا أحد من الناس يرى الله في الدنيا بعينه، لا في صورة ولا في غير صورة، وأن الحديث الذي احتج به الاتحادية على تجليه لهم من الصور في الدنيا يدل على نقيض ذلك»[1].

ب - «لو كانت الرؤية هي تجليه في صور المخلوقات كلها كما يقوله الاتحادية لقال لهم: إنكم ترون ربكم في هذه الصور»[2].

ج - «إنه قال» لا تضامون في رؤيته، و «لا تضارون في رؤيته» أي لا يلحقكم ضير ولا ضيم. وهذا كله بيان لرؤيته في غاية التجلي والظهور، وبحيث لا يلحق الرائي ضرر ولا ضيم، كما يلحق عند رؤية الشيء الخفي والبعيد.

وعلى قول هؤلاء الأمر العكس، فإنهم إذا قالوا يتجلى في كل صورة، من صورة الذباب والبعوض ونحو ذلك من الأجسام الصغيرة، فمعلوم ما يلحق في رؤيتها من الضيم»[3].

٦ - تميّز شيخ الإسلام بقوة الحجة وحضورها، فقد كشف عن شبهات القوم، كما في نقضه لما في «لوح الأصالة» مع أنه لم يطلع عليه إلا آنذاك - كما سبق آنفاً -.

كما عني ابن تيمية بنقض أصول الاتحادية وأهل وحدة الوجود ومصادرهم، فلا يمكن قطع دابر تلك الشبه إلّا بملاحقة أصولها[4]، ومن ذلك تقريره - في غير موضع - أن المطلق في الأذهان لا في الأعيان، فاعترفوا عندئذ بأن هذا التقرير يقلع أصولهم ويخرب بيوتهم، كما جاء في المناظرة الثانية.

---

(١) السبعينية ص ٥٢٨ ، بتصرف يسير.
(٢) السبعينية ص ٥٢٩.
(٣) السبعينية ص ٥٣٠.
(٤) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٢٢٦.

ومن ذلك أنه أبطل مقالة الاتحادية من خلال نقض دعواهم بالكشف، وهو من مصادرهم التي عوّلوا عليها، حيث قال: «لكن هؤلاء يقولون: إن لم تترك العقل والنقل لم يحصل لك التحقيق الذي حصل لنا، ويقولون: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل.

فقلت لبعضهم: إن الأنبياء صلوات الله عليهم أكمل الناس كشفاً، وهم يخبرون بما يعجز عقول الناس عن معرفته، لا بما تعرف عقولهم أنه باطل، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول.

فمن دونهم إذا أخبر عن شهود و كشف، يعلم بصريح العقل بطلانه، علم أن كشفه باطل»[1].

٧ - حرر شيخ الإسلام القواسم المشتركة بين أرباب وحدة الوجود، وبين الفلاسفة، فمن أوجه الشبه بين الفريقين دعواهم أن الله تعالى هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وزعم الفلاسفة أن النبوة مكتسبة، وكذا أهل وحدة الوجود، فقط طلب النبوة أمثال السهروردي المقتول[2] وابن سبعين، وإذا كان بعض الفلاسفة كالفارابي يجعل الفيلسوف أعظم من النبي، فإن ابن عربي يفضّل الولي على النبي ﷺ[3].

ثم بيّن أهمية معرفة هذا التشابه، فقال: «ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال، حتى إذا فهم المؤمن قول أحدهم، أعانه على فهم قول الآخر، واحترز منهم،

---

(١) الجواب الصحيح ٣ / ٧٩.

(٢) يحيى بن حبش السهروردي، فيلسوف قليل الدين، له مؤلفات ليست من علوم الإسلام، قتل سنة ٥٨٧ هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢٠٧، شذرات الذهب ٤/ ٢٩٠.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٧ / ٥٨٧، ٥٨٨، والحموية ص ٢٨٢، والدرء١/ ٩.

وبيّن ضلالهم لكثرة ما أوقعوا في الوجود من الضلالات»[1].

ومع تحريره لتلك الأوجه من التشابه، إلا أنه يقرر أوجه التباين والاختلاف بين الطوائف، وتفاوت الانحراف بين أصحابها، ويؤكد على أهمية معرفة مراتب الانحراف والشرور، تحقيقاً للعدل و مراعاة لقاعدة المصالح والمفاسد، حيث قال: «والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، كما يعرف الخيرات الواقعة، مراتبها في الكتاب والسنة، فيقدم ما هو أكثر خيراً، وأقل شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرَّين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإن من لم يعرف الواقع في الخلق، والواجب في الدين، لم يعرف أحكام الله في عباده»[2].

ويقول - في موضع آخر ـ: «فقد يكون الرجل على طريقة من الشر عظيمة، فينتقل إلى ما هو أقل منها شراً وأقرب إلى الخير.. فالاتحادية الذين يجعلون الله هو الوجود المطلق، متى تاب الرجل منهم من هذا، وصار يسكِّن نفسه بعشق بعض الصور، وهو لا يعبد إلا الله وحده، كانت هذه الحال خيراً من تلك الحال»[3].

ومن تلك تقريره أن مقالة الاتحادية وأهل وحدة الوجود شرٌّ من مقالة اليهود والنصارى، فهم يعظّمون فرعون، ويدّعون أنه خير من موسى عليه السلام[4]، كما بيّن شيخ الإسلام أن أهل وحدة الوجود متفاوتون، فمنهم العارف ببطن المذهب، ومنهم الجاهل، فإن من كان أعرف بحقيقة المذهب كان أظهر كفراً وإلحاداً، وأما الجهال فيحسنون الظن بقول هؤلاء ولا يفهمونه[5].

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٥٩٣.
(٢) جامع الرسائل ٢/ ٣٠٥.
(٣) الاستقامة ١/ ٤٦٤، ٤٦٦، بتصرف يسير.
(٤) انظر مجموع الفتاوى ٢/ ٣٥٩.
(٥) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٦٦.

بل إن رؤوس المذهب ليسوا سواءً، فابن عربي أقربهم إلى الإسلام، والصدر الرومي كان متفلسفاً فهو أبعد عن الإسلام، وأما الفاجر التلمساني[1] فهو أخبث القوم وأعمقهم في الكفر[2].

---

(١) أبو الربيع سليمان بن علي العابدي، شاعر نحوي، نسب إليه حلول و اتحاد وزندقة، له مؤلفات، هلك سنة ٦٩٠هـ.

وانظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٢٦، شذرات الذهب ٥/ ٤١٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٧٠_ ٤٧٢.

٣. مناظرات ابن تيمية للقبوريين

كان لشيخ الإسلام صولات مع القبوريين، فقد ناظرهم بالدليل والبرهان، وأجاب عن شبهاتهم، ودحض أكاذيبهم بالحجة والبيان، كما كسر المشاهد والأوثان، وسنورد هاتين المناظرتين:

المناظرة الأولى: ساق إبراهيم بن أحمد الغياني هذه المناظرة: «شرع شيخ الإسلام يعيب تلك الأحجار، التي كان الناس يتبركون بها، وينهى الناس عن إتيانها، أو أن يحسن بها الظن.

فقال بعض الناس: إنّه قد جاء حديث: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به».

فقال الشيخ: هذا الحديث كذب مختلق و إفك مفترى على رسول الله ﷺ، والذي صحّ وثبت عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربّه عزّ وجلّ أنه قال: «أنا عند ظن عبدي بي»[١]، وقال: «لا يموتن أحدكم إلا هو يحسن الظن بالله»[٢]، فهو الرب العظيم الكبير المتعال، الذي بيده ملكوت كل شيء، يُحسن العبد به ظنه، لا يحسن ظنه بالأحجار، فإن الكفار أحسنوا ظنهم بالأحجار فأدخلتهم النار، وقد قال الله تعالى في الأحجار، وفيمن أحسنوا بها الظن حتى عبدوها من دونه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]، وقد أمر النبي ﷺ أن يستجمر من البول بثلاثة أحجار، ما قال: أحسنوا ظنكم بها، بل قال: استجمروا بها من البول، وقد كسر النبي ﷺ الأحجار التي أحسن بها الظن حتى عبدت حول البيت»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري ك التوحيد ح (٧٤٠٥)، ومسلم ك الذكر والدعاة ح (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه مسلم ك الجنة ح (٢٨٧٧).

(٣) الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٨٩، ٨٠، باختصار.

المناظرة الثانية: ومن ذلك أنه لما بيّن حال أولئك الغلاة الذين يطلبون حاجاتهم عند القبور، وربما كان صاحب القبر كافراً أو منافقاً، ساق المناظرة الآتية:

«وكان بالبلد جماعة كثيرون يظنون في العبيديين[1] أنهم أولياء الله تعالى، فلما ذكرتُ لهم أن هؤلاء كانوا منافقين زنادقة، وخيار من فيهم الرافضة، جعلوا يتعجبون ويقولون: نحن نذهب بالفرس التي بها مغل[2] إلى قبورهم، فتشفى عند قبورهم، فقلت لهم: هذا من أعظم الأدلة على كفرهم، وطلبتُ طائفة من سيّاس الخيل، فقلت: أنتم بالشام ومصر إذا أصاب الخيل المغل أين تذهبون بهم؟ فقالوا: في الشام نذهب بها إلى القبور التي ببلاد الإسماعيلية، وأما في مصر فنذهب بها إلى دير هناك للنصارى، ونذهب بها إلى قبور هؤلاء الأشراف، وهم يظنون أن العبيديين شرفاء لما أظهروا أنهم من أهل البيت، فقلت: هل تذهبون بها إلى قبور صالحي المسلمين؟ فقالوا: لا. فقلت لأولئك: اسمعوا إنما يذهبون بها إلى قبور الكفار والمنافقين، وبيّنت لهم سبب ذلك، قلت: لأن هؤلاء يعذبون في قبورهم، والبهائم تسمع أصواتهم، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح، فإذا سمعت ذلك فزعت، فبسبب الرعب الذي يحصل لها تنحل بطونها فتروث، فإن الفزع يقتضي الإسهال، فيتعجبون من ذلك، وهذا المعنى كثيراً ما كنت أذكره للناس..»[3].

تسترعي هاتان المناظرتان عدة أمور، نورد منها ما يلي:

١ - يعوّل القبوريون على أحاديث مكذوبة، وأخبار مغلوطة، فالنقل الذي يحتجون به «إما كذب أو غلط، أو ليس بحجة»[4].

(١) وهم الذين يُسمون كذباً بالفاطميين، انظر الكلام عن نسبهم في مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥/ ١٢٨_١٣٢.

(٢) المغل: وجع أو داء في البطن. انظر: ترتيب القاموس المحيط للزاوي ٤/ ٢٦٦، والمعجم الوسيط ٢/ ٨٨٦.

(٣) الرد على البكري ص ٣٠٩، ٣١٠، باختصار يسير، وانظر الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٨٨.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٨٨.

ومن ذلك ما قاله شيخ الإسلام: «قدم بعض شيوخ المشرق، وتكلم معي في هذا[1]، فبينت له فساد هذا، فقال: أليس قد قال النبي ﷺ: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»؟ فقلت: هذا مكذوب باتفاق أهل العلم، لم يروه عن النبي ﷺ أحد من علماء الحديث»[2].

٢ - أن غلبة الجهل سبب في ظهور الاستغاثة بالأموات، ووقوع الشرك في توحيد العبادة، فيستغيث أولئك الجهال بأصحاب القبور، وقد تقضي الشياطين حوائجهم، فيظنون ذلك كرامة، وإنما هي أحوال شيطانية ناشئة عن تلك الوثنية[3].

وقد قال شيخ الإسلام عن هؤلاء القبوريين: «ليس معهم دليل شرعي ولا نقل عن عالم مرضي، بل عادة جروا عليها كما جرت عادة كثير من الناس بأنه يستغيث بشيخه في الشدائد ويدعوه، وكان بعض الشيوخ الذين أعرفهم، وله فضل وعلم وزهد إذا نزل به أمر خطا إلى جهة الشيخ عبد القادر خطوات معدودات، وهؤلاء ليس لهم مستند شرعي من كتاب أو سنة، أو قول عن الصحابة والأئمة.. وكلما كان القوم أعظم جهلاً وضلالاً، كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر..»[4].

٣ - كانت حجة شيخ الإسلام ظاهرة جلية في ردّه على القبوريين، لما احتجوا بحديث «لو أحسن أحدكم بحجر لنفعه»، فقد بيّن أنه كذب مختلق، وأن المتعيّن هو إحسان الظن بالله تعالى، فهو ربّ العالمين، بيده الأمر كله، ولما أحسن الكفار ظنهم بالأحجار، لم تنفعهم بل أدخلتهم النار، فهذه الأحجار لا تستحق إلا الإزالة والاستجمار.

---

(١) أي في دعاء الأموات.

(٢) الرد على البكري ص ٣٠٢، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٨٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣٥/ ١١٥، ونظرية العقد لابن تيمية ص ٢٩.

(٤) الرد على البكري ص ٢٥٠، ٢٥١، باختصار.

وقد ساق شيخ الإسلام حجة عقلية في إبطال تلك الوثنية فقال: «ثم إنك تجد كثيراً من هؤلاء الذي يستغيثون عند قبر أو غيره، كل منهم قد اتخذ وثناً أحسن به الظن، وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده، ولا يستجاب عند غيره، فمن المحال إصابتهم جميعاً، وموافقة بعضهم دون بعض تحكم، وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعاً جمع بين الأضداد، فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم - فيما يزعمون - بقدر إقبالهم على وثنهم، وانصرافهم عن غيره..»[1].

ولما استدلوا - في المناظرة الأخرى - بأن الخيل تشفى عند قبور العبيديين، قلب شيخ الإسلام الدليل عليهم، وبيّن أن شفاء الخيل بسبب ما تسمعه من العذاب الذي يعقبه الفزع والإسهال.

٤ - لم يقتصر شيخ الإسلام على الجانب العلمي في تلك المخاطبات والمناظرات، بل اقترن به جانب عملي احتسابي، فعمد إلى تكسير الأوثان، ومن ذلك أنه أزال العمود المخلّق، وكسر بلاطة سوداء زعموا أن عليها كف النبي ﷺ، كما حطم صخرة كبيرة كان الناس ينذرون لها، ويتبركون بها، إلى غير ذلك من الوقائع التي ساقها الغياني في رسالة مفردة[2].

٥ - قرر شيخ الإسلام أن النصر على الأعداء إنما يكون بالاستغاثة بالله تعالى واللجأ إليه، وأما الاستغاثة بالأموات فهو سبيل الهزيمة والخنوع للأعداء، فأكّد على أهمية هذا الأصل - وهو دعاء الله تعالى والاستغاثة به - وبيّن أن تحقيقه كان سبب هزيمة التتار آنذاك، فقال: «فإنا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٨٨.

(٢) عنوان هذه الرسالة: فصل فيما قام به ابن تيمية وتفرّد به، وذلك في تكسير الأحجار، وهي ضمن الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٧٨ - ٩٦، وانظر: البداية لابن كثير ١٤/ ٣٤، وإغاثة اللهفان ١/ ٣٢٩.

تدعو أحداً من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها.

ولهذا ما بيّنت هذه المسألة قط لمن يعرف أصل الإسلام إلا تفطن، وقال: هذا أصل دين الإسلام، وكان بعض الأكابر من الشيوخ العارفين يقول: هذا أعظم ما بينته لنا، لعلم بأن هذا أصل الدين - إلى أن قال - ولما قدم العدوُ الخارجُ عن شريعة الإسلام دمشق، خرجوا يستغيثون بالموتى عند القبور التي يرجون عندها كشف ضرهم، وقال بعض الشعراء:

يا خائفين من التتر

لوذوا بقبر أبي عمر

فقلت لهم: هؤلاء الذين تستغيثون بهم لو كانوا معكم في القتال لانهزموا.. فلما كان بعد ذلك جعلنا نأمر الناس بإخلاص الدين لله عز وجل، والاستغاثة به.. فلما أصلح الناس أمورهم وصدقوا في الاستغاثة بربهم، نصرهم على عدوهم نصراً عزيزاً، ولم تنهزم التتار مثل هذه الهزيمة قبل ذلك»[١].

(١) الرد على البكري ص ٣٧٦، ٣٧٧، باختصار.

٤. مناظرات ابن تيمية للأحمدية[1] (الرفاعية البطحائية)

جرت هذه المناظرات في ثلاثة مجالس سنة ٧٠٥هـ، وقد بسط شيخ الإسلام وقائع المناظرة في رسالة مفردة[2] ونظراً لطولها فسنورد أهم أحداثها كما يلي:

يقول شيخ الإسلام - في مقدمة تلك المناظرة - :«فقد كتبت ما حضرني ذكره في المشهد الكبير بقصر الإمارة، بحضرة الخلق من الأمراء والكتاب والعلماء والفقراء، لتشوف الهمم إلى معرفة ذلك وحرص الناس على الاطلاع عليه.. ولما حصل بها من عز الدين، وظهور كلمته العليا، وظهور زيف من خرج عن ذلك»[3].

- «وقد تقدمت لي معهم وقائع متعددة، بيّنت فيها لمن خاطبته منهم، ومن غيرهم بعض ما فيهم من حق وباطل، وأحوالهم التي يسمونها الإشارات، وتاب منهم جماعة، وأدب منهم جماعة من شيوخهم، وبينت صورة ما يظهرونه من المخاريق.. وإن عامة ذلك من حيل معروفة، وأسباب مصنوعة.. ولما عارضتهم بأني أدخل معكم النار بعد أن نغتسل بها يذهب الحيلة، ومن احترق كان مغلوباً، فلما رأوا الصدق أمسكوا عن ذلك»[4].

- «فلما نهيتهم عن ذلك، أظهروا الموافقة، ومضت على ذلك مدة، والناس يذكرون عنهم الاصرار على الابتداع في الدين، وإظهار ما يخالف شرعة المسلمين.. وحضر عندنا

(١) وسمَّاهم في موطن أخر «مولهو الأحمدية» ينظر: الفتاوى ١١ / ٣٣٠.

(٢) كما في مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٥ - ٤٧٥، كما حكى ابن عبدالهادي وابن كثير هذه المناظرة. انظر العقود الدرية ص ١٣١، والبداية ١٤/ ٣٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٦، ٤٤٦ ، باختصار.

(٤) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٧ ، باختصار.

منهم شخص فنـزعنا الغل من عنقه، فحملهم هواهم على أن تجمعوا تجمع الأحزاب، مظهرين الضجيج والإرعاد، واضطراب الرؤوس والأعضاء، وإبراز ما يدعون من الحال والمحال.

فلما رأى الأمير ذلك هاله ذلك المنظر، ثم دخل عليه شيخهم، وأظهر الشكوى عليّ، فأرسل إليّ الأمير يريد كشف أمرهم..، فلما علمت ذلك أُلقي في قلبي أن ذلك لأمر يريده الله من إظهار الدين، وكشف حال المبتدعين»[1].

«فانتدب شيخهم وقال: نحن لنا أحوال وأمور باطنة لا يوقف عليها.

فقلت له: الباطن والظاهر مردود إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ليس لأحد الخروج عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لا من المشايخ والفقراء، ولا من الملوك والأمراء.

فقال: نحن لنا أحوال خارقة - كالنار وغيرها ـ.

فقلت: أنا أخاطب كل أحمدي أي شيء فعلوه في النار، فأنا أصنع مثل ما تصنعون، ومن احترق فهو مغلوب، ولكن بعد أن نغسل جسومنا بالخل والماء الحار، فسألني الناس عن ذلك؟ فقلت: لأن لهم حيلاً في الاتصال بالنار يصنعونها من أشياء.

فأخذ شيخهم يدّعي القدرة على ذلك، ويظهر التحايل.. فقلت: هذا تطويل وتفريق للجمع، ولا يحصل به مقصود، بل قنديل يوقد وأدخل إصبعي وإصبعك فيه بعد الغسل، ومن احترقت إصبعه فهو مغلوب، فلما قلت ذلك تغيّر و ذلّ.

ثم قلت لهم: ومع هذا فلو دخلتم النار، وخرجتم منها سالمين، لم يكن في ذلك ما يدل على صحة ما تدعونه من مخالفة الشرع.

---

(١) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٢ - ٤٥٤ ، باختصار.

ومشايخهم يتضرعون عند الأمير في طلب الصلح، وجعلتُ ألحّ عليه في إظهار ما ادعوه من النار مرة بعد مرة، وهو لا يجيبون.

فلما ظهر للحاضرين عجزهم وكذبهم، طلبت منهم متابعة الكتاب والسنة وأن يلتزموا هذا التـزاماً عاماً، ومن خرج عنه ضربت عنقه»[1].

- «فلما أظهروا التزام الكتاب والسنة، وجموعهم بالميدان بأصواتهم وحركاتهم الشيطانية يظهرون أحوالهم، قلت لشيخهم: أهذا موافق للكتاب والسنة؟ فقال: هذا من الله حال يَرِد عليهم، فقلت: هذا من الشيطان الرجيم.. فقال: ما في السموات والأرض حركة إلا بمشيئة الله تعالى، فقلت له: هذا من باب القدر، وهكذا كل ما في العالم من كفر وفسوق هو بمشيئته، وليس ذلك بحجة لأحد في فعله..»[2].

- «فلما ظهر قبح البدع في الإسلام، وأنهم مبتدعون بدعاً منكرة، فيكون حالهم أسوأ من حال الزاني والسارق، فقال شيخهم: لا تتعرض لهذا الجناب العزيز - يعنى الأحمدية - فقلت: ويحك، أي شيء هو الجناب العزيز، وجناب من خالفه أولى بالعز، تريدون أن تبطلوا دين الله ورسوله.. وقلت لهم: يا شبه الرافضة، يا بيت الكذب - حتى قيل فيهم، لا تقولوا أكذب من اليهود على الله، ولكن قولوا أكذب من الأحمدية على شيخهم -.

ولما رددتُ عليهم الأحاديث المكذوبة، أخذوا يطلبون مني كتباً صحيحة ليهتدوا بها، فبذلت لهم ذلك، وأعيد الكلام أنه من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه وأعاد الأمير هذا الكلام، واستقر الكلام على ذلك، والحمد لله»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٦٤ - ٤٦٨، باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٠، باختصار.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٤، ٤٧٥، باختصار.

ونورد بعد هذا العرض المختصر الأمورَ التالية:

١ - مما كان يقرره شيخ الإسلام: وجوب العدل مطلقاً، فكان يقول: «أوجب الله العدل لكل أحد، على كل أحد، في كل حال»[1].

ويتجلى من هذه المناظرات ما تحلّى به شيخ الإسلام من العدل والإنصاف في جميع الأحوال، فمع خصومته للأحمدية، لما تلبّسوا به من بدع شنيعة، وأحوال شيطانية، إلا أنه أنصفهم فأثبت ما لبعضهم من التعبد والزهد ولين الجانب[2]، وخاطب الأحمدية قائلًا: فالتتري وأمثاله سود، وأهل الإسلام المحض بياض، وأنتم بلق فيكم سواد وبياض»[3].

وما أروع مقالة بعض العلماء - عن ابن تيمية ـ: «وددتُ أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه»[4].

٢ - نلحظ في ثنايا هذه المناظرة ما أصاب شيخ الإسلام من المحن والابتلاء، فالأحمدية قد أجلبوا عليه بأحوالهم وخوارقهم، وحرّضوا الأمراء عليه، والكثير من الصوفية والفقهاء مع أولئك الأحمدية، بل إن بعضهم طعن في شيخ الإسلام لأجل رده على الأحمدية، فانتصر له العلامة أحمد بن إبراهيمَ الواسطي[5] قائلًا: «أما ردّه على الطائفة الفلانية[6] أيها المُفرِط التائه، الذي لا يدري ما يقول، أ فيقوم دين محمد بن عبد الله الذي

---

(١) الرد على المنطقيين ص ٤٢٥، وانظر: جامع المسائل ٥/ ١٦٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٨.

(٤) مدارج السالكين ٢/ ٣٤٥.

(٥) وهو المعروف بابن شيخ الحزّامين،كان شافعي المذهب صوفي المسلك، فلما قدم الشام تتلمذ على يد ابن تيمية فانتقل إلى مذهب أحمد وترك التصوف، له مؤلفات، توفي سنة ٧١١هـ. انظر: الدرر الكامنة ١/ ٩١، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤.

(٦) يعني: الأحمدية، كما صرّح بذلك في كلام سابق، انظر الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٧٥.

أنزل من السماء، إلا بالطعن على هؤلاء؟[1] وكيف يظهر الحق إن لم يُخذل الباطل؟ لا يقول هذا إلا تائه، أو حاسد»[2].

٣ - تبدو شجاعة ابن تيمية ظاهرة جلية، فقد كان قوي القلب ثابت الفؤاد، فلم تفزعه تلك الأحوال والمخاريق، فتحدى الأحمدية، وعارضهم، في مستهل المناظرة، وقال: «أنا معارض لكم مانع لكم؛ لأنكم تقصدون بذلك إبطال شريعة رسول الله ﷺ، فإن كان لكم قدرة على إظهار ذلك فافعلوا، فانقلبوا صاغرين»[3].

وصاح بهم في آخرها - قائلاً ـ: «يا شبه الرافضة يا بيت الكذب.. أنا كافر بكم وبأحوالكم، فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون»[4].

ولقد اعترف خصومه بشجاعته، فقالوا عنه: «هذا رجل محجاج خصِم، وما له قلب يفزع من الملوك، وقد اجتمع بقازان ملك التتر وكبار دولته، وما خافهم»[5].

وكثيراً ما يقرر شيخ الإسلام أن صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم[6]، وكان يقول أيضاً:«فلا تتم رعاية الخلق وسياستهم إلا بالجود الذي هو العطاء، والنجدة التي هي الشجاعة، بل لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك»[7].

٤ - أكّد ابن تيمية - في غير موضع - على أصل الاتباع لرسول الله ﷺ، وحذّر من البدع والمحدثات، ومن ذلك: تطويق أغلال الحديد في أعناقهم على سبيل التعبد، فلا

(١) كان العلامة الواسطي عارفاً بهم، فقد كان أبوه شيخ الأحمدية، ونشأ بينهم. انظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٤.
(٢) الجامع سيرة ابن تيمية ص ٧٦.
(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٨.
(٤) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٤، ٤٧٥ ، باختصار.
(٥) الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٩٢.
(٦) انظر: الاستقامة ٢/ ٢٦٩.
(٧) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٩١.

يصح التقرّب بذلك إلى الله تعالى، لأن عبادته بما لم يشرعه ضلالة[1].

يقول شيخ الإسلام - في هذا الشأن -: «فهذا أصل عظيم تجب معرفته والاعتناء به وهو أن المباحات إنما تكون مباحة إذا جعلت مباحات، فأما إذا اتخذت واجبات أو مستحبات كان ذلك ديناً لم يشرعه الله، ولهذا عظم ذم الله في القرآن لمن شرع ديناً لم يأذن الله به»[2].

كما قرر - في ثنايا المناظرة - أن البدعة شرّ من المعصية، وساق أدلته على ذلك[3].

٥ - طلب الأحمدية من شيخ الإسلام أن يسلّم إليهم حالهم، فلا يعارضهم ولا ينكر عليهم[4]، فامتنع عن ذلك، وأمرهم باتباع الشريعة، وأما مسألة فلان يسلّم إليه حاله، أو لا يسلّم إليه حاله، فمن المسائل التي تنازع الناس فيها بين إفراط وتفريط.

وقد حقق شيخ الإسلام هذه المسألة في أحد أجوبته، وبيّن أن قولهم: يسلّم له حاله، له معنى سائغ إذا أريد به رفع اللوم عن صاحب الحال المجنون، فلا يؤثّم ولا يعاقب، وإن أريد بتسليم حاله أن يكون صنيعه صواباً أو صحيحاً، فلا يجوز، ولا يسلّم حاله بهذا المعنى[5].

٦ - تميّز شيخ الإسلام بالثقة بالله تعالى وحسن الظن به عز وجل، كما هو بيّن في مناظراته وتقريراته، فإن الأحمدية لما اجتمعوا تجمع الأحزاب، وتكالبوا تكالب الأعداء، وأظهروا خوارقهم، وطالبوا بحضور ابن تيمية، قال حينئذ: «فلما علمت ذلك، ألقى في قلبي أن ذلك لأمر يريده الله من إظهار الدين، وكشف حال أهل النفاق المبتدعين»[6].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥١، باختصار.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٢.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٤، ٤٦٥.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٧٨ - ٣٨٦.

(٦) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٤.

وقرر هذا المعنى في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله:«ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين: ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين.. وذلك أن الحق إذا جحد وعورض بالشبهات، أقام الله تعالى له مما يحق به الحق، ويبطل به الباطل من الآيات والبينات بما يظهره من أدلة الحق و براهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة»[1].

٧ - لما أبطل شيخ الإسلام أحوالهم، وبيّن مخالفتهم الشرع المنـزّل، احتجوا بالقدر قائلين:

«ما في السموات و الأرض حركة إلا بمشيئته»، فأجابهم بقوله: «هذا من باب القدر، وهكذا كل ما في العالم من كفر وفسق هو بمشيئته، وليس ذلك بحجة لأحد في فعله، بل ذلك مما زيّنه الشيطان وسخطه الرحمن»[2].

وقد ساق شيخ الإسلام جواباً آخر على المحتجين بالقدر في فعل المصايب، كما جاء في مناظرته التي حكاها ابن القيم بقوله: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يقول: لمتُ بعض الإباحية، فقال لي: المحبة نار في القلب، تحرق ما سوى مراد المحبوب، والكون كله مراده فأي شيء أبغض فيه؟ قال الشيخ: فقلت له: إذا كان المحبوب قد أبغض أفعالاً وأقوالاً، وأقواماً، وعاداهم فطردهم ولعنهم، فأحببتهم، تكون موالياً للمحبوب أو معادياً له؟ قال: فكأنما ألقم حجراً، وافتضح بين أصحابه، وكان مقدماً فيهم مشاراً إليه»[3].

---

(١) الجواب الصحيح ١/ ١٣، ١٤، باختصار، وانظر: مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥٧ - ٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٠.

(٣) مدارج السالكين ٣/ ١٤، وانظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٢١٠، وطريق الهجرتين ص ٣٠٣.

٥. مناظرات ابن تيمية للرافضة

مع أن شيخ الإسلام أخبر بوقوع مناظرات ومفاوضات مع الرافضة يطول وصفها، إلا أنه لم يتيسر الوقوف إلا على هاتين المناظرتين:

المناظرة الأولى: جادل ابن تيمية أحد شيوخ الرافضة، وكان الجدل والبحث في مسألة دعوى عصمة الإمام، وأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - معصوم من الصغائر والكبائر، فحاجّه شيخ الإسلام في أن العصمة لم تثبت إلا للأنبياء عليهم السلام، وأن علياً وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما اختلفا في مسائل وقعت، وأن تلك المسائل عُرضت على النبي ﷺ، فصوّب فيها قول ابن مسعود رضي الله عنه[١] .

المناظرة الثانية: ساق ابن تيمية مناظرته لشيخ رافضي في إحدى مسائل الإمامة فقال:«ولقد طلب أكابر شيوخهم الفضلاء أن يخلو بي، وأتكلم معه في ذلك، فخلوتُ به وقررت له ما يقولونه في هذا الباب، كقولهم: إن الله أمر العباد، ونهاهم، فيجب أن يفعل بهم اللطف الذي يكونون عنده أقرب إلى فعل الواجب وترك القبيح.. وهذا أخذوه من المعتـزلة.

ثم قالوا: والإمام لطف؛ لأن الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح، كانوا أقرب إلى فعل المأمور، وترك المحظور، فيجب أن يكون لهم إمام، ولابد أن يكون معصوماً، لأنه إذا لم يكن معصوماً لم يحصل به المقصود، ولم تدع العصمة لأحـد بعـد النبي ﷺ إلا لعليّ، فتعيّن أن يكون هو إياه، للإجماع على انتفاء ما سواه، وبسطت له العبارة في هذه المعاني.

---

(١) انظر: العقود الدرية ص ١٢٢ ، باختصار.

ثم قالوا: وعليّ نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، إلى أن انتهت النوبة إلى المنتظر محمد بن الحسن فاعترف بأن هذا تقرير مذهبهم على غاية الكمال.

قلت له: فأنا وأنت طالبان للعلم والحق، وهم يقولون: من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر، فهذا المنتظر هل رأيته؟ أو رأيت من رآه؟ أو تعرف شيئاً من كلامه الذي قاله هو؟ أو ما أمر به أو ما نهى عنه مأخوذاً كما يؤخذ عن الأئمة؟

قال: لا.

قلت: فأي فائدة في إيماننا هذا؟ وأي لطف يحصل لنا بهذا؟ ثم كيف يجوز أن يكلفنا الله بطاعة شخص، ونحن لا نعلم ما يأمرنا بـه، ولا ما ينهانا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟ وهم من أشد الناس إنكاراً لتكليف ما لا يطاق، فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أبلغ من هذا؟»[١].

وبالنظر إلى هاتين المناظرتين وما يحتف بهما، نسوق الجمل الآتية:

١ ـ الإمامة أهم أصول الرافضة «فهي الأصل الذي تدور عليه أحاديثهم، وترجع إليه عقائدهم، وتلمس أثره في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم وسائر علومهم»[٢].

والإمامة مما شذّ به الرافضة عن سائر الطوائف، ولذا قال شيخ الإسلام: «خاصة مذهب الرافضة الإمامية من الاثني عشرية ونحوهم هو إثبات الإمام المعصوم، وادعاء ثبوت إمامة عليّ بالنص عليه، ثم على غيره واحداً بعد واحد»[٣].

وأما أصولهم الأخرى كالتوحيد والعدل والنبوة، فيشتركون مع سائر أهل الأهواء.

---

(١) منهاج السنة النبوية ١/ ١٠١ـ١٠٣، باختصار، وانظر: التسعينية ٢/ ٦٢٨.
(٢) أصول مذهب الشيعة للقفاري ٢/ ٦٥٣.
(٣) التسعينية ٢/ ٦٢٥.

فلا عجب أن يعنى شيخ الإسلام بنقض أصل الإمامة، وبيان ما يحويه من فساد[1]، كدعواهم بالنص على الأئمة الاثنى عشر، وعصمتهم، وأن الإمام المنتظر لطف من الله، فإنه إذا انتقض هذا الأصل، انتقض ما يبنى عليه من عقائدهم و آرائهم.

٢ - لم يكتف شيخ الإسلام بمناظرة الرافضة ومجادلتهم، بل جاهدهم بالسنان، وغزاهم في عقر دارهم، وذلك لما عليه الرافضة من الضلال الشنيع، والمكر الكبّار لأهل الإسلام.

كما قال عنهم: «فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام، فإنه يجد معظم ذلك من قِبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتناً وشراً، وأنهم لا يقعدون عمّا يمكنهم من الفتن والشر وإيقاع الفساد بين الأمة»[2].

وتحدث عن نصرتهم لأعداء الله تعالى فقال: «ولهذا الرافضة يوالون أعداء الدين، الذين يعرف كل أحد معاداتهم، من اليهود والنصارى والمشركين، ويعادون أولياء الله الذين هم خيار أهل الدين، وسادات المتقين، ولهذا كان الرافضة من أعظم الأسباب في دخول الترك الكفار إلى بلاد الإسلام.. وهم كانوا أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديماً على بيت المقدس»[3].

لقد أفتى شيخ الإسلام بغزوهم، ودعاهم إلى الالتزام بشرع الله تعالى، وذلك سنة ٦٩٩هـ[4]، حيث قال: «وقد علم أنه كان بساحل الشام جبل كبير[5]، فيه ألوف الرافضة

(١) انظر: منهاج السنة النبوة: ١/ ١٠٠، ٣/ ٣٧٨، ٤٨٧، ٥/ ١٦٣، ٦/ ٣٨٤_٤٤٢.
(٢) منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٧٢.
(٣) منهاج السنة النبوية ٧/ ٤١٤، باختصار.
(٤) انظر: البداية لابن كثير ١٤/ ١٢.
(٥) وهو جبل كسروان. انظر: منهاج السنة النبوية ٦/ ٤١٨، العقود الدرية ص ١٢٠.

يسفكون دماء الناس، ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقاً عظيماً، وأخذوا أموالهم وباعوا الأسرى للكفار النصارى.. ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم، وكتبت جواباً مبسوطاً في غزوهم[1].

وذهبنا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم، وجرت بيني وبنيهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم[2]، وتمكّن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم، وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين لئلا يجتمعوا»[3].

٣ – مع أن الرافضة أرباب بدع مغلظة وزندقة مكشوفة «فليس في جميع الطوائف المنتسبين إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرّ منهم، لا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم»[4].

ومع كيدهم وبغيهم على أهل السنة، إلا أن أهل السنة عاملوهم بكل عدل وإنصاف، كما حققه شيخ الإسلام في غزوه لهم، حيث نهى عن قتلهم وسبيهم بعد أن تمكن منهم، مع أنهم قتلوا المسلمين وسبوهم.

وقد اعترف الرافضة بهذا العدل، شهدوا أن أهل السنة ينصفونهم ما لا ينصفهم سائر إخوانهم الرافضة، وكما حكاه شيخ الإسلام قائلاً: «فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقاً، بل أهل السنة لكل طائفة

---

(١) من مؤلفات ابن تيمية: الرد على أهل كسروان الرافضة في مجلدين. انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص٢٣٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك في: العقودية الدرية ص ١٢٠ ـ١٢٢، والبداية لابن كثير ١٤/ ١٢.

(٣) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٥٨ – ١٦٠، وانظر: منهاج السنة النبوية ٣/ ٣٦٧، ومجموع الفتاوى، ١١/ ٤٧٤.

(٤) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٦٠.

من هؤلاء[1] خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض.

وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضاً[2].

ويقول - في موضع آخر -: «فما من طائفة من طوائف أهل السنة - على تنوعهم - إلا - إذا اعتبرتها - وجدتها أعلم وأعدل، وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الرافضة.

وهذا أمر يشهد به العيان والسماع، لمن له اعتبار ونظر، ولا يوجد في جميع الطوائف لا أكذب منهم، ولا أظلم منهم، وشيوخهم يقرون بألسنتهم يقولون: يا أهل السنة أنتم فيكم فُتوّة، لو قدرنا عليكم لما عاملناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا»[3].

٤ - نلمس - في المناظرة الثانية - ما عليه شيخ الإسلام من تحقيق لآداب المناظرة، فقد أحسن التعامل مع مخالفه، وترفّق به، فوصفه بأنه من فضلاء شيوخهم، وأجاب طلبه في الخلوة والكلام معه في مسألة الإمامة، كما بيّن شيخ الإسلام مذهب الرافضة بكل إنصاف، حتى أقرّ الرافضي بأن هذا البيان على غاية الكمال، وكان ابن تيمية في غاية التجرد للحق، والنصح لمخالفه، حيث قال: «فأنا وأنت طالبان للعلم والحق».

فالباعث من تلك المناظرة المناصحة والرحمة، لا المغالبة والظهور[4].

---

(١) المراد بهؤلاء: أهل الأهواء.

(٢) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٥٧.

(٣) منهاج السنة النبوية ٤/ ١٢١، وانظر:٢/ ٣٤٢.

(٤) انظر: الكلام عن مناظرة المناصحة والمغالبة في كتاب الإبانة الكبرى لابن بطة (الإيمان) ٢/ ٥٤٨.

٥ - تميّز شيخ الإسلام بقوة حجته، وبراعة مناظرته، وتمام درايته بمذهب الرافضة، ولا غرو في تلك الدراية وهو القائل: «أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»[١].

لقد طالبهم في مناظرته الأولى بالدليل على دعواهم بعصمة الأئمة، فالعصمة لا تثبت إلا للأنبياء عليهم السلام، وكما قرر شيخ الإسلام أنه لا عبرة بكثرة الدعاوى، وإنما العبرة بقوة الأدلة وتعددها[٢]، والعلم إما نقل مصدّق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم[٣].

وكما جاء في قواعد المناظرات: إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعياً فالدليل[٤].

كما كشف عن تناقضهم - في المناظرة الثانية - فالإيمان بالإمام الغائب لا يتحقق به لطف، بل هو تكليف بما لا يطاق، فإثباتهم الإمام الغائب وأنه لطف من الله، يبطله نفيهم بتكليف ما لا يطاق، فأظهر شيخ الإسلام أن أقوالهم ينقض بعضها بعضاً.

وصدق - رحمه الله - إذ يقول: «ما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة إلا ولا بد أن يتناقض..»[٥].

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٨٤.
(٢) انظر: تنبيه الرجل العاقل ١/ ٦٣.
(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٢٩.
(٤) انظر: منهج الجدل والمناظرة ٢/ ٦٨٧.
(٥) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٠٥، باختصار.

٦. مناظرات ابن تيمية لنفاة الصفات

من المعلوم أن مسائل الأسماء والصفات من أهم المسائل التي اشتغل ابن تيمية بتقريرها، والرد على المخالفين، فقد سطّر المصنفات العديدة في هذا الباب، كما كانت سيرته حافلة بمناظرات لنفاة الصفات، كما في الأمثلة الآتية:

المناظرة الأولى: كان موضوع «الرسالة المدنية»[١] ومحتواها: مناظرة ابن تيمية لبعض الناس في مسألة تأويل الصفات، وخلاصة المناظرة: أن شيخ الإسلام قرر لمخالفه مذهب أهل السنة في مسألة الصفات، ومعنى قولهم: ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس مراداً، وأن الظاهر مراد إذا كان المقصود إثبات الصفات لله تعالى، كما يليق بجلاله وعظمته، فأقرّ المناظر على ذلك، ثم ساق ابن تيمية شروطاً في صرف نصوص الصفات عن ظاهرها، فلا يجوز أن يكون في نصوص الوحيين كلام يراد به خلاف ظاهره، إلا وقد نُصِب دليل يمنع من حمله على ظاهره، حيث سلّم ذلك الرجل بهذا التقرير، ثم ساق شيخ الإسلام صفة اليد لله تعالى مثالاً وأنموذجاً لذلك، وحكى تأويلات المخالفين، واعترف الرجل بها، ثم أجاب شيخ الإسلام عن تأويلاتهم بحجج من القرآن والسنة واللغة والعقل، ثم اعترض المخالف بأن إضافة اليد لله كناقة الله وبيت الله، فأجاب ابن تيمية عن الاعتراض، ثم ختم مناظرته بإيراد أحاديث في إثبات صفة اليد لله تعالى، ثم خاطب مناظره قائلاً: «هل تقبل هذه الأحاديث تأويلاً؟ أو هي نصوص قاطعة؟ وهذه أحاديث تلقتها الأمة بالقبول والتصديق»[٢].

---

(١) طبعت «الرسالة المدنية» مفردة بتحقيق: د. الوليد الفريان، وهي موجودة ضمن مجموع الفتاوى ٦/ ٣٥١ - ٣٧٣.

(٢) الرسالة المدنية ص ٦٦.

«فأظهر الرجل التوبة، وتبيّن له الحق»[١].

المناظرة الثانية: كتب شيخ الإسلام مناظراته بشأن العقيدة الواسطية، ونظراً لطولها فسنوردها بتصرف وإيجاز شديد على النحو الآتي:

جرت هذه المناظرات في ثلاثة مجالس سنة ٧٠٥هـ[٢]، حيث أُحضرت العقيدة الواسطية، وقرئت بتمامها على الحاضرين[٣]، وبين الشيخ سبب تأليفها، وأجاب عما أورده الحاضرون من إشكالات واعتراضات.

وبيّن أن هذه عقيدة السلف الصالح جميعاً، فليس للإمام أحمد اختصاص بها[٤]، وأزال شيخ الإسلام اللبس عند الحاضرين في مسألة الحرف والصوف، والفرق بين تكلم الله بصوت، وبين صوت العبد[٥]، فأسكت بهذا التفصيل طائفة من المعاندين المتجهمة[٦].

ولما قرر ابن تيمية أن الكلام إنما يضاف حقيقــة إلى من قاله مبتدئاً، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً، استحسن الحاضرون هذا الكلام وعظموه، واعترفوا بزوال الشبهة عنهم[٧].

ثم ساق مجموع اعتراضاتهم، وأجاب عنها[٨].

---

(١) الرسالة المدنية وانظر تفصيل المناظرة في الرسالة المدنية ص ٢٨ ٦٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٤.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٩.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٠.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٢.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٦.

(٨) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٧ - ١٨٠.

وافتتح شيخ الإسلام المجلس الثاني بأهمية الجماعة، والنهي عن الفرقة[1]، ثم قال الشيخ المقدم من المعترضين: «لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء»[2].

فقال ابن تيمية: «أما هذا فحق، وليس هذا من خصائص أحمد، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء»[3].

وذبّ عن أئمة الحنابلة، وبيّن كذب ما ادّعاه ابن الخطيب[4] عنهم[5]، وأكّد أن هذه العقيدة لا تختص بالإمام أحمد، وإنما هذا اعتقاد رسول الله ﷺ وسلف الأمة، وخاطب أكابر الشافعية بأن ما قرره في هذه العقيدة هو قول أئمة أصحاب الشافعي[6].

ولما عزم بعضهم على الطعن في حديث الأوعال[7]، بادر ابن تيمية بإثبات الحديث وقبوله، ولما أحضر بعضهم كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وأن فيه تأويل الوجه، فعاجله الشيخ بالجواب وبيّن جواز تأويل الوجه بالجهة والقبلة في قوله – تعالى –: ﴿وَلِلَّهِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٨١.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٥.

(٤) ابن الخطيب هو الفخر الرازي.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٤ـ١٨٦.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٩١.

(٧) وهو حديث العباس بن عبد المطلب – رضي الله عنه –. ومنه «ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك» أخرجه أبو داود ك السنة ح (٤٧٢٣)، والترمذي ك التفسير ح (٣٣٢٠)، وأحمد ١/ ٢٦٠، وحسّنه ابن تيمية في مجموعة الفتاوى ٣/ ١٣٩، وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ٧/ ٩١.

﴿الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فلا محذور فيه، وكما جاء عن مجاهد والشافعي في تفسير الآية، ولكن هذه الآية ليست من آيات الصفات[1].

هذه خلاصة تلك المناظرة[2]، كما دوّنها شيخ الإسلام، كما حكيت المناظرة في مواضع أخرى بشيء من الزيادات[3].

المناظرة الثالثة: ومن مناظراته نفاة الصفات ما حكاه قائلاً: «وقد ناظرت غير واحد من هؤلاء من نفاة الصفات ومحرّ فيها من شيعي ومعتزلي وغيرهما، وذكرت لهم الشبهة التي تذكرها نفاة الرؤية، فقلت هي كلها مبنية على مقدمتين:

إحداهما: أن الرؤية تستلزم كذا و كذا كالمقابلة والتحيز وغيرهما.

والثاني: أن هذه اللوازم منتفية عن الله تعالى، فكل ما يذكره هؤلاء فأحد الأمرين فيه لازم، إما أن لا يكون لازماً بل يمكن الرؤية مع عدمه، وهذا المسلك سلكه الأشعري وغيره، لكن أكثر العقلاء يقولون: إن من ذلك ما هو معلوم الفساد بالضرورة.

وإما أن يكون لازماً، فلا يكون محالاً، فليس في العقل، ولا في السمع ما يحيله، بل إذا قدّر أنه لازم للرؤية فهو حق؛ لأن الرؤية حق، قد علم ذلك بالاضطرار عن خير البرية، أهل العلم بالأخبار النبوية»[4].

وحكى - في موطن آخر - مقالة نفاة الرؤية، واحتجاجهم بانتفاء لازمها وهو الجهة، وأتبعه بجواب مفصّل[5]، ثم قال: «هذا مما خاطبت به غير واحد من الشيعة

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٣.
(٢) انظر: البداية لابن كثير ١٤/ ٣٦، والعقود الدرية ص ١٤٠ - ١٦٤.
(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٤_ ٢١٠، ٢٠٢ - ٢١٠.
(٤) السبعينية ص ٤٧٦، باختصار يسير.
(٥) منهاج السنة والنبوية ٢/ ٣٤٨، ٥٥٩.

والمعتـزلة، فنفعه الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل»[1].

المناظرة الرابعة: ومن تلك المناظرات ما أورده بقوله:«وقد يحكى عن بعضهم أن سُمع كلام لا معنى له في نفس الأمر، كما حكى الرازي في «محصوله» عمّن سماهم بحشوية، أنهم قالوا: يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعني به شيئاً، لكن هذا القول لا أعرف به قائلاً، بل لم يقل هذا أحد من طوائف المسلمين.

ولهذا كنا مرة في مجلس، فجرت هذه المسألة، فقلت: هذا لم يقله أحد من طوائف المسلمين، وإن كان أحد ذكره فليس فيما ذكره حجة على إبطاله، فقال بعض الذابين عنه: هذا قالته الكرامية، فقلت: هذا لم يقله لا كرّامي ولا غير كرّامي، ولا أحد من أهل المذاهب الأربعة ولا غيرهم، وبتقدير أن يكون قولاً، فإنما احتج على فساده بأن هذا عبث، والعبث على الله محال، وهذه الحجة فاسدة على أصله، لأن النـزاع إنما هو في الحروف المؤلفة، هل يجوز أن ينـزل حروفاً لا معنى لها، والحروف عنده من المخلوقات، وعنده يجوز أن يخلق الله كل شيء؛ لأنه فعله لا يتوقف على الحكمة والمصلحة، فليس فيما ذكره حجة على بطلان هذا، وإنما النـزاع المشهور: هل يجوز أن ينـزِّل الله تعالى ما لا يُفهم معناه، والرازي ممن يجوّز هذا في أحد قوليه»[2].

نخلص بعد هذا العرض الموجز إلى الأمور التالية:

١ - نلحظ في المناظرة الأولى أن شيخ الإسلام اهتم بمسألة تأويل الصفات، والتي خالف فيها الأشاعرةُ أهلَ السنة، وعلل ذلك قائلاً: «بأنها الأم وسائر المسائل فرع عنها»[3].

(١) منهاج السنة النبوية ٢/ ٣٤٩.

(٢) الصفدية ١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) الرسالة المدنية ص ٢٩.

ومن المعلوم أن شيخ الإسلام يعني في التقرير بالقواعد والأصول، كما يعني بها في الردّ والمناقشة.

ولذا يقول: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات، ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»[1].

كما نلحظ أن شيخ الإسلام - في تلك المناظرة - كان يتدرج مع المخالف في تقرير مذهب أهل السنة، ويورد ذلك مسألة تلو مسألة، حتى سلّم المناظر، وأظهر التوبة.

وبرع أيضاً في التطبيق لما يقرره ويحرره، فما قرره من الشروط في صرف نصوص الصفات عن ظاهرها، قد حققه عبر مثال ظاهـر، وأنمـوذج بيّـن.

٢ - مع أن ابن تيمية عرض له في المناظرة بشأن الواسطية - صنوف الأذى والوشاية، والكيد والكذب من قبل مخالفيه، إلا أنه عاملهم بالرحمة، والعفو، والإحسان[2]، والسعي إلى الاجتماع والنهي عن الفرقة - كما جاء مبسوطاً في ثنايا المناظرة.

ومن ذلك قوله - في المجلس الثاني من المناظرة -: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهانا عن الفرقة والاختلاف.. وربنا واحد، وكتابنا واحد، ونبينا واحد، أصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين»[3].

ويقول - في موضع آخر - :«أنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين، وطلباً لاتفاق كلمتهم،واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٠٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ٢١٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ١٨١،١٨٢ ، باختصار يسير.

النفوس من الوحشة»[1].

٣ - التزام ابن تيمية في العقيدة الواسطية بالدليل والأثر، وقرر أن الاعتقاد يؤخذ عن الله تعالى، ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمة[2].

وقال - رحمه الله -: «كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي ﷺ»[3].

لقد كان شيخ الإسلام وقّافاً على نصوص الوحيين نفياً وإثباتاً، ومن ذلك قوله: «إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف، لأن التحريف اسم جاء في القرآن بذمه، وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة، ونفيت ما ذمَّه الله من التحريف[4].

وقلت لهم ذكرتُ في النفي التمثيل، ولم أذكر التشبيه، لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقلت: من غير تكييف ولا تمثيل، لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف، وهو أيضاً منفي بالنص، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف، وحقيقة صفاته غير معلومة»[5].

٤ - يبدو جلياً من خلال المناظرة بشأن الواسطية قوة حجة ابن تيمية، ورسوخ علمه، وحدة فهمه، ودقة تحقيقه، ودرايته بالمقالات والمذاهب، وحضور حجته، ومسارعته بإيراد الجواب عن كل إشكال.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٧.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٩.

(٤) في قوله: «ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، من غير تكييف ولا تمثيل» انظر: العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى ٣/ ١٢٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٥، ١٩٦، باختصار.

فالعقيدة الواسطية كتبها في قعدة بعد العصر، ومع ذلك قال لمخالفيه: «كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه»[1].

وقال أيضاً: «قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليّ أن آتي بنقول جميع الطوائف - عن القرون الثلاثة - توافق ما ذكرته..»[2].

كما ردّ على أولئك الشافعية الذي ناظروه بكلام أئمتهم المقدمين[3]، وأنصف الحنابلة بالرد على ما ادعاه الفخر الرازي»[4].

ومع أن المجلس الأول من المناظرة كان بغتةً لابن تيمية[5]، إلا أن خيره عظيم كما قال - رحمه الله ـ: «أظهر الله من قيام الحجة، وبيان المحجة، ما أعز الله به السنة والجماعة، وأرغم به أهل البدعة والضلالة»[6].

٥ - كان شيخ الإسلام مراعياً عوارض الأهلية - كالجهل والتأوّل ونحوهما - كما في حكاية مناظرة الواسطية، فلما اعترض الخصوم بأن من خالف شيئاً من عقيدة الفرقة الناجية يلزم هلاكه.

فأجاب قائلاً: «ليس من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً، فإن المنازع قـد يكـون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٣.
(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٩.
(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٢، ١٥٠.
(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٦.
(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٨١.
(٦) مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٠.

تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»[1].

ويقول - في موطن آخر - :«كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة، والذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش، لما وقعت محنتهم، أنا لو وافقتكم كنت كافراً ؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون؛ لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم»[2].

وبالجملة فإن المناظرة بشأن الواسطية تستحق أن تفرد بمصنّف نظراً لطولها، ولما تحويه من معالم مهمة، وفوائد جمة في تقرير الاعتقاد، وشرح العقيدة الواسطية، والردّ على المخالفين، وجوانب عملية تطبيقية في المناظرات و آدابها.

٦ - لخّص ابن تيمية في المناظرة الثالثة: شبهة نفاة الرؤية في مقدمتين، ثم نقضها، وأشار إلى ثبوت الرؤية كما جاء في الآثار الصحيحة، فابتدأ بنقض الأصل الفاسد، ثم أتبعه بتقرير الحق، و علل ابن تيمية هذا المسلك بقوله: «فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد، متى ذكرت له الحق الذي عندك ابتداء أخذ يعارضك فيه، لما قام في نفسه من الشبهة، فينبغي إذا كان المناظر مدعياً أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده، فإذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه»[3].

وساق ابن تيمية جواب الأشاعرة عن شبهة نفاة الرؤية، حيث أثبت الأشاعرة الرؤية مع نفي الجهة والمقابلة، وإن كان قول الأشاعرة بنفي الجهة فاسداً وممتنعاً، إلا أن مقالة المعتزلة والشيعة بنفي الرؤية والجهة أشد فساداً وأعظم امتناعاً من جهة النقل والعقل[4].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٩، وانظر: ٣/ ٢٣٠، ٢٣١.
(٢) الرد على البكري ص ٢٥٩.
(٣) مجموع الفتاوى ١٧/ ١٥٩.
(٤) انظر: منهاج السنة النبوية ٢/ ٣٣٠ـ٣٤٨.

والذي عليه أهل السنة أن تلك اللوازم - كالجهة والمقابلة ونحوها - ليست ممتنعة، فإذا كانت المقابلة لازمة للرؤية فهي حق، فما كان حقاً وصواباً فلازمه كذلك، لذا يقول ابن تيمية: «من ادّعى ثبوت الشيء فقد ادّعى ثبوت لوازمه، ولوازم لوازمه، وهلم جرّاً ضرورة عدم الانفكاك عنه»[1].

٧ - وأما عن مناظرته بشأن من ادّعى أن الله يتكلم بكلام لا معنى له.. فقد تميزت بأجوبة مهمة، منها: تقريره أن هذه المقولة لم يقلها أحد من الطوائف لا حشوية ولا كرامية، ولا غيرهما.

وهذا من درايته التامة بمقالات الفرق، ودقته في نسبة الأقوال إلى أصحابها[2].

ومن تلك الأجوبة: أنه لو فرض أنه قول، فإنما احتج الرازي على فساده بأنه هذا عبث، والعبث على الله محال، وهذه الحجة مردودة على أصله لأمرين:

أحدهما: أن النـزاع إنما هو في الحروف، والحروف عند الرازي مخلوقة، فلا تقوم بها حجة.

وثانيها: أنه يجوز عند الرازي أن يخلق الله كل شيء، وأن ينـزّل حروفاً لا معنى لها، فلا يوصف الله - عنده - بالحكمة.

(١) الكتاب المنسوب إليه والمطبوع بعنوان: تنبيه الرجل العاقل ١/ ٦٣.

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣٢٢.

خاتمة

نخلص في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

- كثرة مناظرات ومخاطبات شيخ الإسلام لأهل الملل والنحل، لا سيما الاتحادية وأهل وحدة الوجود، والرافضة، فقد جرى بينه وبينهم مناظرات ومخاطبات يطول وصفها.. وقد تضمن هذا البحث سبع عشرة مناظرة، فضلاً عن المناظرات والمخاطبات الواردة في ثنايا التعليقات.

- مشروعية المناظرة وضابطها، مع بيان أحوال المناظرة المشروعية، وأن المناظرة قد تكون ممنوعة إن كان المناظر ضعيف العلم أو معانداً.

- ما تحلى به شيخ الإسلام في تلك المناظرات - وكذا سائر مواقفه العلمية والعملية - من عدل وإنصاف لمخالفيه، وكما شهد بذلك خصومه، ولعل عدله كان سبباً في إفحام مخالفيه، واعترافهم بما معه من الحق.

ويشهد لذلك قوله - رحمه الله -: «إن الإنسان إذا اتبع العدل نُصر على خصمه، وإذا خرج عنه طمع فيه خصمه»[1].

وتحقيقاً لكمال العدل فإن ابن تيمية يتنزل مع مناظريه - كما سبق في مناظرته للنصارى والاتحادية - وكان يقول: «التنزل في المناظرات من تمام الإنصاف، ومن الداعي للنظر في الأدلة والبراهين المرجحة، وفيه دعوة لطيفة لأهل الانحراف، كما هو معروف بالتأمل»[2].

- مع ما في هذه المناظرات من صدع بالحق، وإزهاق للباطل، وفضح للمنافقين،

---

(١) الدرء ٨/ ٤٠٩، وانظر: نقض التأسيس ٢/ ٣٤٤ - ٣٤٨.

(٢) طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي ص ٢٥١.

ومباهلة[1]، إلا إنها لا تنفك عن رحمة بالمخالف، ومحبة الخير لهم، والترفق بهم من أجل هدايتهم، ومراعاة عوارض الأهلية كالجهل والتأويل ونحوهما.

- أن ما يورده شيخ الإسلام من تقرير وتأصيل تبعه - في تلك المناظرات - بالتطبيق والتحقيق، فإذا كان بابن تيمية يقرر - مثلاً - أن أهل السنة يعلمون الحق، ويرحمون الخلق، فقد حقق ذلك والتزمه في تلك المناظرات، ولما ساق في مناظرته المذكورة في الرسالة المدنية، شروط صرف الكلام عن ظاهره، أتبعه بالمثال والتطبيق.

- تميّز شيخ الإسلام بقوة حجته، وظهور أدلته، ووضوح براهنيه.

وكان يقول: «قد لا يتأتى في المناظرات تفسير المجملات، خوفاً من لدد الخصم، فيؤتى بالواضحات»[2].

ومن ذلك نقضه لأصول الاتحادية بالبرهان، عند ما قرر أن المطلق في الأذهان وليس في الأعيان، فاعترف الاتحادية بأن هذا التقرير يقلع أصولهم.

وكذا بيانه تناقض الرافضة عندما أوضح أن إثباتهم الإمام الغائب، وأنه لطف من الله تعالى ينقضه قولهم بنفي تكليف ما لا يطاق.

ومن قوة حجته: قلب الدليل عليهم، فلما احتج الاتحادية بحديث الرؤية، قرر ابن تيمية أن هذا الحديث حجة عليهم من عدة وجوه، ولما استدل القبوريون بأن الخيل تشفى عند قبور العبيديين، قلب الدليل عليهم، وبيّن أن سبب شفاء الخيل ما تسمعه من العذاب الذي يؤدي إلى فزع الخيل وإسهالها.

---

(١) جرت مباهلة بين شيخ الإسلام وبين الاتحادية - كما سبق ذكره - وانظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٨٢.
وعرّف ابن الأثير المباهلة بقوله: «الملاعنة، وهو أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء، فيقولوا لعنة الله على الظالم»، النهاية ١/ ١٦٧.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ١٤٠.

- ما كان عليه شيخ الإسلام من حضور الحجة، وسرعة البديهة، فمع أن جملة من المناظرات تقع بغتة، إلا أن حجته حاضرة وظاهرة، فلم يناظر أحداً إلا غلبه - كما قال ابن الزملكاني -.

ومن ذلك أنه فسّر كتاب «لوح الأصالة» لابن سبعين وبيّن فساده، مع أنه لم يره من قبل، ومع أن المجلس الأول من المناظرة في شأن «الواسطية» كان بغتة، إلا أن الله تعالى أظهر به قيام الحجة، وظهور السنة.

- يقترن بتلك المناظرات جوانب عملية من الاحتساب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاستتابة، والتأديب.

هذا ما تيسر جمعه وبحثه وبالله التوفيق.

المراجــــع

١ - إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، لابن القيّم، ت: محمد عفيفي، ط ١، ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢ - أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، لناصر القفاري، ط ١، ١٤١٤هـ.

٣ - اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، ت: ناصر العقل، ط ١، ١٤٠٤هـ مكتبة الرشد، الرياض.

٤ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة الحنبلي، ت: رضا معطي، ط١، ١٤٠٩هـ، دار الراية، الرياض.

٥ - البداية والنهاية، لابن كثير، ط ١، ١٣٤٨هـ، مطبعة كردستان، مصر.

٦ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٧ - بغية المرتاد في الردّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (السبعينية)، لابن تيمية، ت: موسى الدويش، ط ١، ١٤٠٨هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٨ - بيان تلبيس الجهمية أو نقض تأسيس الجهمية، لابن تيمية، ت: محمد القاسم، ط ١، ١٣٩٢هـ، مطبعة الحكومة، مكة.

٩ - التدمرية، لابن تيمية، ت: محمد السعوي، ط١، ١٤٠٥هـ، الرياض.

١٠ - التسعينية، لابن تيمية، ت: محمد العجلان، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

١١ - تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل والباطل، لابن تيمية، ط ١، ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

١٢ - الجامع لسيرة ابن تيمية خلال سبعة قرون، لمحمد عزيز شمس، وعلي العمران، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

١٣ - جامع الرسائل، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار المدني، جدة.

١٤ - جامع المسائل، لابن تيمية، ت: محمد عزيز شمس، ط ١، ١٤٢٢هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

١٥ - الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، لابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة.

١٦ - الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن عبدالهادي، (ت ٩٠٩هـ)، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط ١، ١٤٠٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧ - درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط ١، ١٣٩٩هـ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

١٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني، ت: محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

١٩ - الرد على البكري، لابن تيمية، ط ٢، ١٤٠٥هـ الدار العلمية، دلهي.

٢٠ - الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ط ٢، ١٣٩٦هـ، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان.

٢١ - الرسالة المدنية، لابن تيمية، ت: الوليد الفريان، ط ١، ١٤٠٨هـ، دار طيبة، الرياض.

٢٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيّم، ت: شعيب الأرناؤوط و عبدالقادر الأرناؤوط، ط١٣، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣ - الاستقامة، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط ٢، ١٤١١هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢٤ - سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط ١، ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ط ١، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٦ - الصفدية، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٧ - طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي،١٩٦٤م، القاهرة ١٣٩٢هـ، مطبعة الحكومة، مكة.

٢٨ - طريق الوصول إلى العلم المأمول مختار من كتب ابن تيمية، لعبد الرحمن السعدي، المؤسسة السعدية، الرياض.

٢٩ - العقود الدرية، لابن عبدالهادي، مطبعة المدني، القاهرة.

٣٠ - الفتوى الحموية الكبرى، لابن تيمية، ت: حمد التويجري، ط ١، ١٤١٩هـ، دار الصميعي، الرياض.

٣١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، ت: محمد نصر وعبدالرحمن عميرة، ط ١، ١٤٠٢هـ، شركة عكاظ، جدة.

٣٢ - مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن قاسم، ط ١٤١٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة.

٣٣ - مدارج السالكين، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، ١٣٧٥هـ، القاهرة.

٣٤ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٣٥ - منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، لعثمان علي حسن، ط ١٤٢٠،١هـ، دار إشبيليا، الرياض.

٣٦ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبدالرحمن المحمود، ط ١، ١٤١٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٧ - النبوات، لابن تيمية، ت: عبدالعزيز الطويان، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة أضوء السلف، الرياض.

٣٨ - النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ت: الطاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

ثالثاً: رسائل ومسائل منسوبة لابن تيمية دراسة عقدية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن مصنفات ابن تيمية - رحمه الله - غرّة في جبين الدهر، وزينة لأهل الإسلام والسنة، ولسان صدق للعلماء، وعمدة للباحثين؛ إذ هي في غاية الإبداع وقوة الحجاج، وحسن التأليف والترتيب[1].

«فاقرأ تصانيف الإمام حقيقة
شيخ الوجود العالم الرباني
أعني أبا العباس أحمد ذلك الـ
بحر المحيط بسائر الخلجان
هي في الورى مبثوثة معلومة
تُباع بالغالي من الأثمان»[2]

وقد احتفى العلماء والمحققون بجمع مؤلفات ابن تيمية ورسائله وفتاويه، والقيام بتوثيقها وخدمتها ونشرها، فكانت ملء السمع والبصر، ولا يزيدها تصرّم الأيام إلا ظهوراً وقبولاً.

كما بذل المحققون والباحثون جهدهم في تنقية هذا الإبريز وتصفيته مما يكدره ويعكره، وتمييز هذا الكنوز عمّا ليس منها، فكشفوا عن رسائل ومسائل لا تثبت عن ابن تيمية، أو آراء قد رجع عنها، أو قضايا هي محل اشتباه وإشكال، فتحتاج إلى كلام محكم

(١) انظر: المداخل إلى آثار ابن تيمية لبكر أبو زيد ص ٢٤.
(٢) قالها ابن القيم في «النونية» ص ١٦٣.

بين يرفع هذا الاشتباه.

فأما القسم الأول مما هو كذب ومزوّر على ابن تيمية فأمثلته كثيرة، كما بسطه أهل العلم والتحقيق، حيث ذكروا جملة من الأكاذيب والمفتريات التي ألصقت بابن تيمية سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته[1].

وليس هذا موضع الحديث عنها، فقد أخذت حظها من التنبيه والتحرير، لاسيما أن منها ما هو كذب ظاهر، كالقول بأن ابن تيمية رجع إلى عقيدة الأشاعرة! لكن أشير إلى كذبة لها نَفَاق في هذه الأيام - فإنه لما غلبت الشهوات، واستحكمت الملذات هوّن بعضهم مسألة النظر المحرم[2] - خاصة أن هذه الكذبة لم يوردها من اهتم بنقد تلك الأكاذيب.

(١) من العلماء الذين تحدّثوا عن هذه الأكاذيب: ابن عبدالهادي في العقود الدرية (ص ٢٠٩، ٣٢٨)، وابن كثير في البداية (١٤/ ٢٢، ١٢٣)، ومحمد صفي الدين البخاري (ت ١٢٠٠هـ) في كتابه القول الجلي، ومن المعاصرين: العلامة بكر أبو زيد في «المداخل على آثار ابن تيمية» (ص ٧١-٧٤)، ود. عبدالرحمن المحمود في «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (١/ ١٧٩، ١٩٣)، ود. عبدالله الغصن في «دعاوى المناوئين لابن تيمية» (ص ٧٦-٨٦).

(٢) أطلق غير واحد أن النظر المحرم إلى القنوات ومواقع النت من صغائر الذنوب، مع أن واقع العاكفين على تلك الفضائيات وشبهها هو إصرار ومداومة واستخفاف.. يقول ابن القيّم: «وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر، بل يجعلها في أعلى رتبها، وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل» مدارج السالكين ١/ ٣٢٨.
إضافة إلى ذلك فإن هذا النظر المحرم قد عمّ وطمّ، فالمتعين أن يغلّظ ويشدّد فيه، فإن الصحابة لما رأوا استخفاف الناس بعقوبة شارب الخمر، التي هي أربعون جلدة، جعلوها ثمانين، وكما قال ابن تيمية: «ولا ريب أنه إذا كثر المحظور احتاج الناس فيه إلى زجر أكثر مما إذا كان قليلاً» جامع المسائل ١/ ٣٣٧.
وأمر ثالث أن هذا النظر قد يؤول إلى الفواحش، بل يفضي بصاحبه إلى الشرك.
كما بيّنه ابن تيمية قائلاً: «وأما النظر والمباشرة، فاللّمم منها مغفور باجتناب الكبائر، فإن أصرّ على النظر أو على المباشرة صار كبيرة، وقد يكون الإصرار على ذلك أعظم من قليل الفواحش، فإن دوام النظر بالشهوة وما يتصل به من العشق والمعاشرة والمباشرة قد يكون أعظم بكثير من فساد زنى لا إصرار عليه. بل قد ينتهي النظر والمباشرة بالرجل إلى الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: آية ١٥٦]». مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٩٢، ٢٩٣.

وهذه الفتوى المكذوبة فحواها تجويز النظر للمعشوق وتقبيله إذا خاف المعشوق على نفسه التلف[1]!

وقد أورد ابن القيم طرفاً من هذه الفتيا.. [2] ثم تعقّب من تشبث بها، فقال: «وأما من حاكمتمونا إليه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية، فنحن راضون بحكمه، فأين أباح لكم النظر المحرم وعشق المردان والنساء الأجانب؟ وهل هذا إلا كذب ظاهر عليه؟ وهذه تصانيفه وفتاواه كلها ناطقة بخلاف ما حكيتموه عنه، وأما الفتيا التي حكيتموها فكذب عليه لا تناسب كلامه بوجه، ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عمّن دونه فضلاً عنه، وقلتُ لمن أوقفني عليها: هذا كذب عليه لا يشبه كلامه، وكان بعض الأمراء قد أوقفني عليها قديماً، وهي بخط رجل متهم بالكذب، وقال لي: ما كنت أظن الشيخ برِقّة هذه الحاشية، ثم تأملتها فإذا هي كذب عليه، ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يبيّن أن هذه كذب»[3].

وأما القسم الثاني فهي بعض الآراء التي رجع عنها أبو العباس لما استبان له الدليل، وظهر له الحق، ومنها: الرجوع إلى إثبات الصفات الاختيارية لله عز وجل، والاقتصار في مسألة (الزيارة) على ما جاءت به الشريعة.

وقد أشار المؤلف رحمه الله إلى رجوعه في هاتين المسألتين، فقال:

«ولكن هذه المسألة ومسألة الزيارة وغيرهما حدث من المتأخرين فيها شُبه.

وأنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك، نقول في الأصلين بقول أهل البدع، فلما

---

(١) طبعت هذه الفتوى المزوّرة ضمن جامع المسائل (م١) في طبعته الأولى، ثم حذفها المحققون فيما بعد.

(٢) انظر: روضة المحبين ص ١٢٨-١٣١، وجامع المسائل ١/ ١٧٥ (فتوى في العشق)، ط الأولى.

(٣) روضة المحبين ص١٤٤.

تبيّن لنا ما جاء به الرسول دار الأمر بين أن نتبع ما أنزل الله، أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول.

- إلى أن قال- ومسألة الصفات الاختيارية هي من تمام حمده، فمن لم يقرّ بها لم يمكنه الإقرار بأن الله محمود البتة، ولا أنه رب العالمين.. فإذا كان يفعل الخير بمشيئته وقدرته استحق الحمد.

- إلى أن قال - فإن الزيارة الشرعية عبادة لله، وطاعة لرسوله، وتوحيد لله وإحسان إلى عباده، وعمل صالح من الزائر يثاب عليه..»[1].

وقال - في موطن آخر -: «وقد ذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها، وكنت قد كتبتها في منسك كتبته قبل أن أحجّ[2] في أول عمري لبعض الشيوخ، جمعته من كلام العلماء، ثم تبيّن لنا أن هذا كله من البدع المحدثة التي لا أصل لها في الشريعة، وأن المسجد الحرام هو المسجد الذي شرع لنا قصده للصلاة والدعاء والطواف، وغير ذلك من العبادات، ولم يشرع لنا قصد مسجد بعينه بمكة سواه...»[3].

وكما رجع -رحمه الله- إلى موافقة الدليل في هاتين المسألتين، فقد رجع في غير مسألة فقهية[4]، وهكذا العلماء الربانيون، ديدنهم التسليم للنصوص الشرعية، والاعتصام بنصوص الوحيين، ومراغمة النفس ومجاهدتها، فالاتباع يوجب صلاح النفس وترويضها، والابتداع يورث الكبر والانسياق مع أهواء النفوس وحظوظها، وهذا ما قرر المؤلف أثناء حديثه عن مفاسد الابتداع فذكر منها: «مسارقة الطبع إلى الانحلال

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، وهو في جامع الرسائل ٢/ ٥٦.

(٢) وقد ذكر -رحمه الله - أنه كتب منسكه «الأول» في أوائل عمره (انظر: مجموع الفتاوى ٢٦/ ٩٨)، وقد حجّ ابن تيمية مرة واحدة سنة ٦٩٢هـ. انظر البداية لابن كثير ١٣/ ٣٥٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٠٢.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٢١/ ٥١٦، ٢٢/ ٧١، ٣٥/ ٣٢٠. والمداخل إلى آثار ابن تيمية ص ٧١.

من ربقة الاتباع وفوات سلوك الصراط المستقيم، وذلك أن النفس فيها نوع من الكبر، فتحبّ أن تخرج من العبودية والاتباع حسب الإمكان»[1].

وأما القسم الثالث فهو ما كان محل اشتباه وإجمال وإشكال، فإن تراث ابن تيمية يحوي مجاميع متعددة ومتنوعة، مثل: الفتاوى الكبرى، ومجموعة الرسائل والمسائل، ومجموع ابن قاسم، وجامع الرسائل، والمجموعة العلية، وجامع المسائل..

وهذه المجاميع تحوي مئات الكتب والرسائل والفتاوى، فلا غرابة أن يقع اشتباه وإشكال في مواطن من هذه المؤلفات، أو تَرِد عبارات قلقة أو مجملة، أو تقريرات موهمة محتملة، والمتعيّن تجاه ذلك أن يؤخذ بكلام المؤلِّف كله، ويرد ما كان مشتبهاً ومجملاً إلى ما كان واضحاً مفصلاً، وأن يُتعرف إلى تقريرات ابن تيمية المحكمة، وتحريراته المعتادة المطردة، فلا يحتج بالأغرب منها على الأغلب، أو يشغب بالمغمور على كلامه المشهور[2].

وقد قرر المؤلف هذا المسلك بقوله:

«يجب أن يفسّر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ههنا وههنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عَرَف عُرْفَه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه متناقضاً، ويترك كلامه على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦١١، ٦١٢.
(٢) انظر: المداخل إلى آثار ابن تيمية ص٧٦-٧٨.

تحريفاً لكلامه عن موضعه، وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه»[1].

وهذا البحث يتكون من قسمين، فالقسم الأول يتحدث عن خمس رسائل في الاعتقاد منسوبة لابن تيمية، والقسم الثاني هو عبارة عن خمس مسائل منسوبة لابن تيمية والتحقيق في ذلك، ولعل هذا البحث مكمل لما سبقه من أبحاث في هذا الباب، ومجانب للتكرار، ورافع للاشتباه، ونافع للقرّاء والباحثين.

---

(١) الجواب الصحيح ٢/ ٢٨٨.

القسم الأول: الرسائل المنسوبة لابن تيمية

رسالة المفاضلة بن الملائكة وصالحي البشر:

أشار بعض الباحثين إلى بعض الرسائل المنسوبة لابن تيمية، فكتب الشيخ ناصر الفهد مشككاً في رسالة (المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر)[1]، فكان مما قاله:

«إن هذه الرسالة أشك كثيراً في نسبتها لشيخ الإسلام رحمه الله، فمن قرأ للشيخ وعرف نَفَسه في رسائله وفتاواه سيعرف هذا جيداً، فإما أن يكون أصلها للشيخ رحمه الله، وخلط كلامه بكلام غيره، ولم يميّز بين الكلامين، أو أنها لأحد تلاميذه والمتأثرين به، ونحو ذلك، أما أن تكون جميع هذه الرسالة للشيخ فهو ما أستبعده والله أعلم»[2].

ثم سَرَد الباحث أمثلة متعددة توجب التشكيك في ثبوت هذه الرسالة لابن تيمية، إذ إن فيها فقرات لم يعهد عن ابن تيمية استعمالها، كما أنه وصف المخالفين بما لم يكن معروفاً عنه، كما أن فيها إطلاقه الأقطاب والأوتاد.. وقد أبطلها ابن تيمية في غير موطن من كتبه المعتبرة[3].

كتاب تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل:

كتب الشيخ دغش العجمي مقالة علمية متينة بعنوان: تنبيه الغافل إلى عدم صحة نسبة الكتاب المطبوع باسم «تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل (لشيخ الإسلام

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٣٥٠-٣٩٢.

(٢) صيانة مجموع الفتاوى ص٣٨.

(٣) انظر: صيانة مجموع الفتاوى ص ٣٨-٤١.

ابن تيمية)[1]، وساق ثلاثة عشر وجهاً مهماً تقتضي التشكيك في ثبوت هذا الكتاب لابن تيمية[2]، - منها أن عنوان الكتاب يخالف مضمونه المطبوع، والذين ذكروا هذا الكتاب لم يذكروا أنه ردّ على النسفي[3]، لاسيما أن النسفي ليس له ذكر في مؤلفات ابن تيمية، كما أن الكتاب يخالف نَفَس ابن تيمية السلفي -من خلال عدة أمثلة أوردها الباحث-، إضافة إلى أنه لم يعثر على نص واحد من كلام ابن تيمية مطابق لما في هذا الكتاب..

وبالجملة فإن ما حرره الباحث العجمي يعد تحقيقاً علمياً سديداً، فقد طالعت هذا الكتاب، وظهر لي هذه الأوجه العلمية التي أوردها الباحث.

وأضيف إليها ما يلي :

١ - جاء في الكتاب المذكور إطلاق القول بأن إرادة الله تعالى ومشيئته قديمة، وكذا القول بأن الإرادة صفة أزلية [4].

وهذا الإطلاق يخالف مذهب السلف الصالح، والذي قرره ابن تيمية في مواطن عدة إذ الإرادة من الصفات الاختيارية الفعلية.

قال-رحمه الله-: «الصفات الاختيارية هي الأمور التي يتصف بها الرب عزّ وجلّ، فتقوم بذاته بمشيئته مثل : كلامه وسمعه وبصره، ومحبته ورضاه، ورحمته، وغضبه وسخطه...»[5].

---

(١) نشر في مجلة «عالم الكتب"، المجلد السابع والعشرون، العددان الخامس والسادس (١٤٢٧هـ).
(٢) الكتاب مطبوع في مجلدين، بتحقيق: عزير شمس وعلي العمران.
(٣) والمطبوع على أنه شرح لكتاب «الفصول في الجدل» لبرهان الدين النسفي.
(٤) انظر : ١/ ١١٣، ١٦٤، ١٢٢.
(٥) جامع الرسائل ٢/ ٣، وانظر : الدرء ٢/ ١٤٧، ومجموع الفتاوى ٦/ ١٤٤.

٢- ورد في ذلك الكتاب أن الأحكام منقسمة إلى ما يعلل وما لا يعلل[١].

وهذا مردود بتحريرات ابن تيمية المتنوع، بأن الأحكام جميعها معللة، فالغايات المحمودة في مخلوقاته وشرائعه تدلّ على حكمته البالغة، وعلته الغائية[٢].

وقال-رحمه الله-: «وأما السؤال عن تعليل أفعال الله، فالذي عليه جمهور المسلمين- من السلف والخلف-أن الله تعالى يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم..» [٣].

٣- جاء في الكتاب المذكور: «الفعل المنهيّ عنه من حيث هو هو فلا يجب أن يشتمل على مفسدة» [٤].

وفي مؤلفات ابن تيمية ما ينقض ذلك، فقد بيّن أن الله يأمر بالصلاح وينهى عن الفساد[٥]، - وأن النهي يقتضي الفساد[٦].

قال-رحمه الله-: «وأصل ذلك أن يعلم العبد أن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا، و لم ينهنا إلا عما فيه فسادنا..

فالله سبحانه إنما حرّم علينا الخبائث لما فيها من المضرة والفساد، وأمرنا بالأعمال الصالحة لما فيها من المنفعة والصلاح لنا»[٧].

---

(١) انظر: ١/ ٣١٤.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (التدمرية) ٣/ ١٩
(٣) مجموع الفتاوى ٨/ ٣٧٧، وانظر: ٨/ ٨٨، ٨٩، ٩٢، ومنهاج السنة النبوية ١/ ١٤٢.
(٤) - ٢/ ٥٢٦، وانظر بمعناه: ١/ ١١٠.
(٥) انظر: مجموع الفتاوى ١٧/ ٢٠١.
(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٢٩/ ٢٨١.
(٧) - مجموع الفتاوى ٢٥/ ٢٨٢ - باختصار.

وقال أيضاً: «والصحابة والتابعون وسائر أئمة المسلمين كانوا يحتجون على فساد العقود بمجرد النهي..

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أي لا تعملوا بمعصية الله، فكل من عمل بمعصية الله فهو مفسد، والمحرمات معصية الله، فالشارع ينهى عنه ليمنع الفساد، ويدفعه، ولا يوجد قط في شيء من صور النهي صورةٌ تثبت في الصحة بنصّ، و لا إجماع»[1].

وقريب من ذلك أن الكتاب المذكور أورد عبارة توهم نفي التحسين والتقبيح العقليين، كما في قوله: «قوله[2]: على أن المنهي عنه مشتمل على المفسدة الراجحة، وإلا لَقَبح النهي عنه. فإن هذا في ظاهره مبني على قول من يقول: القبح العقلي في أفعال الله، وهو خلاف ما عليه جماهير السنة، وهو أصل القدرية الذين أسسوا عليه مذهبهم»[3].

والقول بنفي التحسين والتقبيح متفرّع عن نفي الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، كما قرره ابن تيمية بقوله: «ومن أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية، لم يحسن إلا لتعلّق الأمر به.. فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد، والمعروف والمنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي هو معروفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها»[4].

ومن المعلوم عند أهل السنة أن القبح - في الشرك والظلم والكذب والفواحش ونحوه - ثابت في نفسه، إلا أن الله تعالى لا يعذّب عليه إلا بعد إقامة الحجة الرسالية.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/ ٢٨٢، ٢٨٣ - باختصار.

(٢) أي صاحب كتاب «فصول في الجدل» للنسفي.

(٣) - ٢/ ٥٢٦، ٥٢٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١١/ ٣٥٤ (باختصار).

وهذا المعنى جاء مبسوطاً ومقرراً في مواطن متعددة من كلام ابن تيمية[1].

قال ابن تيمية: «والفقهاء وجمهور المسلمين يقولون: إن الله حرّم المحرمات فحرمت، وأوجب الواجبات فوجبت، فمعناه شيئان : إيجاب وتحريم، وذلك كلام الله وخطابه، والثاني : وجوب وحرمة، وذلك صفة الفعل، والله عليم حكيم، علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح، فأمر ونهى لعلمه بما فيه الأمر والنهي والمأمور والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم»[2].

٤- ومن العبارات المشكلة أن في الكتاب إطلاق القول بنفي التكليف بما لا يطاق، وكذا القول بأن الله يفعل لا لغرض[3].

وهذا لا يتفق مع تقريرات ابن تيمية في كتبه المعتبرة، فقد بيّن - رحمه الله -أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام[4].

ولفظ الغرض: «بدعي لم يرد به كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله»[5].

ولذا لم يطلقه ابن تيمية نفياً ولا إثباتاً، بل قال-رحمه الله-: «ولكن الغالب على الفقهاء، وغيرهم من المثبتين للقدر أنهم لا يطلقون لفظ (الغرض) وإن أطلقوا لفظ الحكمة، لما فيه من إيهام الظلم والحاجة»[6].

---

(١) انظر : الدرء ٨/ ٤٩٣ ، ٩/ ٤٩، منهاج السنة النبوية ٥/ ٩٩، الردّ على المنطقيين ص٤٢٢، شرح الأصفهانية ص٤٤٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ٤٣٤.

(٣) انظر الكتاب : ١/ ١١٢ ، ١١٤ ، ٢/ ٦١٩.

(٤) الدرء ١/ ٦٤ ، ومجموع الفتاوى ٨/ ٤٦٩.

(٥) مفتاح دار السعادة لابن القيم ٢/ ٦٦.

(٦) منهاج السنة النبوية ٢/ ٣١٤.

٥- ورد في الكتاب ما يوهم أن أكثر عمومات نصوص الوحيين مخصوصة[١].

وقد جاء ما ينقضه في سائر مؤلفاته حيث قرر أن الغالب على عمومات الكتاب والسنة أنها محفوظة وليست مخصوصة[٢].

وردّ ابن تيمية على الواقفة في ألفاظ العموم الذي لا يقولون بعمومها[٣] - في مواطن متعددة -.

٦- جاء في الكتاب الاستدلال بعدم الآيات على كذب المتنبئ[٤]، وهذه العبارة توهم أن النبوة لا تثبت إلا بالآيات (المعجزات)، وذلك منقوض بتحريرات ابن تيمية بأن دلائل النبوة كثيرة جداً، وردّه على المتكلمين القائلين إن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزة[٥].

٧- ورد في الكتاب حديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وساقه في مقام الاستدلال والاحتجاج[٦].

وهذا حديث ضعيف لا يحتج به، كما بيّنه ابن تيمية قائلاً : «هذا الحديث ضعيف ضعّفه أهل الحديث، قال البزار : هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة»[٧].

---

(١) انظر : تنبيه الرجل العاقل ١/ ٢٢٤ ، ٢/ ٤٩٠.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٦/ ٤٤٢.

(٣) انظر : الإيمان ص١٢٥، النبوات ٢/ ٩٣٣ ، مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٨، ١٤/ ١٣٩.

(٤) انظر : تنبيه الرجل العاقل ١/ ٢٥٢.

(٥) انظر : شرح الأصفهانية (ت : السعوي) ص٥٣٧ ، والجواب الصحيح ٣/ ٢٧٣ ، ومجموع الفتاوى ٢/ ٧٢.

(٦) انظر : تنبيه الرجل العاقل ٢/ ٥٩٦ ، ٦٦٦.

(٧) منهاج السنة النبوية ٨/ ٣٦٤.

والحاصل أن لا يجزم بصحة نسبة هذا الكتاب لابن تيمية، فهو مغاير لنَفَس ابن تيمية، ومجانب لأسلوبه وتعبيراته، كما أنه مفارق لمنهجه في التحقيق والتأصيل، إضافة إلى مخالفاته لتقريرات ابن تيمية في سائر مؤلفاته المعتبرة.

رسالة قتال الكفار لأجل الدفاع :

من الرسائل المنسوبة إلى ابن تيمية (قتال الكفار) وهي رسالة صغيرة في تقرير أن قتال الكفار سببه المقاتلة لا مجرد الكفر، وقد يعوّل على هذه الرسالة المنحولة من يقلِّص ويحجّم شعيرة الجهاد في سبيل الله تعالى، ويجعله مجرد جهاد دفع فقط، ويعطِّل جهاد الابتداء والطلب[1].

وقد طبعت ضمن مجموعة رسائل لابن تيمية سنة ١٣٦٨هـ، ثم طبعت مرة أخرى سنة ١٤٢٥هـ[2].

وأحسب أن هذه الرسالة منحولة لا يصح نسبتها إلى ابن تيمية لعدة أمور:

١ - حكم جملة من المحققين بعدم ثبوتها لابن تيمية، فقال الشيخ عبدالرحمن بن قاسم[3] -جامع الفتاوى-: «ولم أضع في هذا المجموع إلا ما أعرفه لشيخ الإسلام، وقد أعرضت عن نزر قليل نُسب إليه، كمنظومة في عقائد، ونقل محرف لترك البداءة بقتال الكفار، وقد ردّ عليه الشيخ سليمان بن سحمان، وأوضح تحريفاته في عدة كراريس»[4].

---

(١) انظر: أهمية الجهاد لعلي العلياني صـ ٣٤٢، ٣٤٣.

(٢) أخرج الطبعةَ الأخيرة د. عبدالعزيز الزير آل حمد، بعنوان: «قاعدة مختصرة في قتال الكفر..».

(٣) ولد الشيخ ابن قاسم سنة ١٣١٩هـ، وتتلمذ على علماء الرياض، ومكث أربعين عاماً في جمع فتاوى ابن تيمية، وساعده ابنه الشيخ محمد، وله عدة مؤلفات، توفي سنة ١٣٩٢هـ.
انظر: مشاهير علماء نجد لعبدالرحمن آل الشيخ ص ٤٣٢، وعلماء نجد للبسام ٣/ ٢٠٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٨/ ٥.

وبيّن بطلان هذه الرسالة الشيخُ محمد بن عبدالعزيز بن مانع[1] في رسالة خطية بعثها إلى الشيخ سليمان بن سحمان سنة ١٣٤٠هـ[2].

ولما سئل العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ[3] عن هذه الرسالة، فكان من (تقريراته) ما يلي:

«هذه جرى فيها بحث في مصر، وبيّنا لهم بياناً تاماً في الموضوع، وأنها عُرضت على مشايخ الرياض فأنكروها.

وهذه الرسالة حقيقتها أن بعضها من كلامه، ومحذوف منها شيء، ومدخل فيها شيء آخر، وكلامه في «الصارم المسلول: و(الجواب الصحيح) وغيرهما يخالف هذا، وهو أنهم يقاتلون لأجل كفرهم[4]».

وألّف الشيخ سليمان بن حمدان[5] سنة ١٣٨٢هـ كتاباً مفرداً يزيد على مائة صفحة في الردّ على هذه الرسالة المنسوبة لابن تيمية، وسمّى كتابه بـ(دلالة النصوص والإجماع على فرض القتال للكفر والدفاع)، وهو مطبوع منذ ذلك العام.

---

(١) ولد الشيخ ابن مانع في عنيزة سنة ١٣٠٠هـ ودرس على علماء عنيزة وبريدة وبغداد والقاهرة، وقرأ الكثير من الفنون، وقاوم التنصير في البحرين، وجلس للتدريس، وألّف عدة رسائل، توفي في بيروت ودفن في قطر سنة ١٣٨٥هـ.

انظر: مشاهير علماء نجد صـ ٤١١، وعلماء نجد للبسام ٦/ ١٠٠.

(٢) رسالة ابن مانع لابن سحمان مازالت مخطوطة في دارة الملك عبدالعزيز بالرياض. رقم (٢٦٣).

(٣) ولد سنة ١٣١١هـ بالرياض، وتتلمذ على كبار علماء الرياض، وجلس للتدريس أكثر من أربعين عاماً، كان ذكياً شجاعاً، وتولى أعمالاً كبيرة كالفتيا، ورئاسة القضاء، والإشراف على تعليم البنات، وتتلمذ عليه خلق كثير، وله فتاوى جمعت في ثلاثة عشر جزءاً. توفي بالرياض سنة ١٣٨٩هـ.

انظر: ترجمته مفصلة في مقدمة الجزء الأول من فتاويه.. جمع: محمد بن قاسم.

(٤) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، وانظر: ٦/ ١٩٩.

(٥) ولد في المجمعة سنة ١٣٢٢هـ، وتتلمذ على علماء الرياض، وولي القضاء في الحجاز، وجلس للوعظ والتدريس، له مصنفات، توفي بالطائف سنة ١٣٩٧هـ. انظر: علماء نجد للبسام ٢/ ٢٩٥.

٢ - أن الذين سردوا مؤلفات ابن تيمية كابن رُشَيِّق، وابن عبدالهادي، وابن رجب ونحوهم لم يذكروا تلك الرسالة.

٣ - أن هذه الرسالة مختَصَرة عن أصل مفقود، ولا يعرف اسم المختصِر، ولا تاريخ نسخ المختصر، كما لا يعرف شيء عن هذا الأصل المفقود، بل إن هذا المختصَر المجهول قد كُتِب حديثاً، فهو منقول عن نسخة كُتبت سنة ١٣٦٣هـ، أي بعد وفاة ابن تيمية بخمس وثلاثين وستمائة سنة!

٤ - أن هذه الرسالة تنقضها تقريرات ابن تيمية في كتبه المعتبرة، كما في (الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح)[١]، و(الصارم المسلول)[٢]، و(الصفدية)[٣]، و(مجموع الفتاوى)[٤] ونحوها. حيث بيّن أن المقصود بالقتال أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، وأن الله أَمر في آية السيف ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ بقتال المشركين وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

٥- أن في هذه الرسالة آراء تخالف التقريرات المعروفة عن شيخ الإسلام، ففي تلك الرسالة أن المجوس أعظم شركاً من مشركي العرب[٥]، وهذا على النقيض مما حرره ابن تيمية في غير موطن، فقد قرر ابن تيمية في (الرسالة التدمرية)[٦] أن المشركين شرّ من المجوس، وكذا في غيرها[٧].

---

(١) ١/ ٧٥ (ط المدني).

(٢) ٢/ ٥١٤.

(٣) ٢/ ٣٢١.

(٤) ٤/ ٢٠٥، ٢٨/ ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٥٩.

(٥) انظر: قاعدة مختصرة في قتال الكفار ص ١٦٠، ١٦٣.

(٦) ص١٩٠.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ١٠٠، ٢٥٦.

وأورد في الرسالة المنحولة قوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة آية: ٥]، على أنه دليل لقول المخالفين، مع أن ابن تيمية قرر هذا الدليل محتجاً به - كما في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم، ومنهاج السنة - فقال:

«إن الأمر إذا تعلّق باسم مفعول مشتق من معنى، كان ذلك المعنى علة للحكم، كما في قوله تعالى ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة آية: ٥]»[١].

والمقصود أن الرسالة بالجملة ليست من مصنفات ابن تيمية.

لامية ابن تيمية :

من الرسائل المنسوبة لابن تيمية: منظومة في العقائد (أو لامية ابن تيمية) وهي منظومة قصيرة، تداولها طلاب العلم - في الآونة الأخيرة - حفظاً وتعليقاً، ومطلعها:

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي
رُزِق الهدى من للهداية يَسأل

وقد طبعت قديماً سنة ١٣٨٥هـ[٢]، ثم أعيد طبعها، وجاءت في غير مؤلف من كتب المتأخرين والمعاصرين[٣].

ولا أظن أن هذه المنظومة تثبت لابن تيمية؛ لأمرين:

أحدهما: أحسب أن الشيخ ابن قاسم أعرض عن إيراد منظومة في عقائد - في مجموع الفتاوى - ولعلها هذه المنظومة (لامية ابن تيمية)، فقال رحمه الله: «ولم أضع في هذا

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٦١، ١٦٢، وانظر: منهاج السنة النبوية ٤/ ١٧٩.

(٢) طبعها الشيخ علي الحمد الصالحي -رحمه الله- مع شرحها بعنوان: «اللالئ البهية في شرح لامية ابن تيمية» ثم حققها د. هاني الجبير كما في مجلة الحكمة العدد الرابع عشر سنة (١٤١٨هـ).

(٣) انظر: لامية ابن تيمية لهاني الجبير، مجلة الحكمة، العدد الرابع عشر، ص٣٢٠، ٣٢١.

المجموع إلا ما أعرفه لشيخ الإسلام، وقد أعرضت عن نزر قليل نُسب إليه، كمنظومة في عقائد..» [1].

كما أن الذين أوردوا مؤلفات ابن تيمية كابن رُشَيِّق، وابن عبدالهادي، وابن رجب ونحوهم لم يذكروا هذه المنظومة.

الآخر: أن في هذه المنظومة ما يخالف تقريرات ابن تيمية وسائر السلف، فقوله:

«وأقول في القرآن ما جاءت به
آياته فهو القديم المنزل» [2]

فلا يصح إطلاق القول بأن القرآن قديم؛ فالقرآن من كلام الله تعالى، وكلام الله قديم النوع حادث الآحاد، وأول من قال إن القرآن قديم هو عبدالله بن سعيد بن كلاّب؛ إذ جعل القرآن معنى قائماً بالذات، وأنكر أن الله تعالى يتكلم بمشيئته واختياره، فهو يثبت قيام الصفات الذاتية بالله تعالى، ولا يثبت قيام الأمور الاختيارية بذاته عز وجل، كما جاء ذلك مبسوطاً في كلام المؤلف [3].

وكذا قوله:

وأقول قال الله جل جلاله
والمصطفى الهادي ولا أتأوّل

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٥.

(٢) جاء في بعض النسخ «فهو الكريم المنزل»، ويحتمل أن بعضهم عدّله إلى «الكريم» لأجل مجانبة الإشكال، مع أن هذا التعديل خلاف النسخ الخطية وشرح المرداوي، إضافة إلى أن وصف القرآن بالكريم هو تحصيل حاصل، إذ لم يُنازع في هذا الوصف.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٩، ١٢١، ١٦٥، ١٧٨، ٢٠١، ٣٠٢، ٣٦٦، والدرء ٢/ ١١٢، ومنهاج السنة ٢/ ٣٧٧.

فهو ينفي -هاهنا- التأويل مطلقاً، وهذا خلاف تحريرات ابن تيمية لمصطلح (التأويل) والتي تكررت في مواطن متعددة من مؤلفاته، إذ قرر أن التأويل فيه إجمال واشتراك، فيحتاج إلى تفصيل[1].

ففي مناظرته بشأن (العقيدة الواسطية) سنة ٧٠٥هـ[2] قال - رحمه الله -:

«ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات؛ لأنه لفظ له عدة معان»[3].

وبيّن أن السلف لم يذموا التأويل بإطلاق، وإنما ذمّوا تأويل النصوص على غير تأويلها، فقال: «ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم تأويلَ ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال أحمد في كتابه الذي صنّفه في الردّ على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأوّلته على غير تأويله.

وإنما ذمهم لكونهم تأوّلوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق لفظ التأويل..»[4].

إضافة إلى أن هذه المنظومة -مع قصرها- لا تخلو من اختلاف واضطراب في عدد أبياتها، ولا تستوعب جمل مسائل الاعتقاد، وهي مبعثرة المضامين، ضعيفة الترتيب[5].

بقي أن يقال: إن بيتاً في هذه المنظومة قد أورده ابن تيمية في إحدى رسائله[6].

---

(١) انظر: الجواب الصحيح ٢/ ٣٠٤، مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٧٨، ١٧/ ٣٦٨، وجامع المسائل ٣/ ١٧١، والمجموعة العلية ١/ ٨٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٥.

(٤) مجموع الفتاوى (التدمرية) ٣/ ٦٦.

(٥) من المفارقة أن صدر البيت الأول: «يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي» لا ينسجم مع قول ابن تيمية: «أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني، ولا عمّن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله». مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١.

(٦) قاعدة شريفة وهي أن جميع ما يحتجّ به المبطل إنما يدلّ على الحق (مجموع الفتاوى) ٦/ ٢٨٨-٣٣٩.

وهو قوله:

«قبحاً لمن نبذ القرآن وراءه

فإذا استدلّ يقول قال الأخطل»[1]

فالجواب: أن ذلك ليس دليلاً على ثبوت المنظومة لابن تيمية، فإن ابن تيمية لم ينسب هذا البيت إلى نفسه، وإنما قال: «وقد أنشد فيهم المنشد: قبحا...».

ويحتمل أن يكون أحدهما اقتبسه من الآخر، أو أن البيت لغيرهما فاقتبسه المؤلف وصاحب المنظومة والله أعلم.

ولو فرضنا ثبوت هذه المنظومة، فيمكن القول إنها مما نظمه المؤلف في أول أمره، فقوله إن القرآن قديم بإطلاق قد رجع عنه وأثبت الصفات الاختيارية -كما سبق تقريره-.

تتمة كتاب الإيمان الأوسط :

حقق د. علي الزهراني كتاب الإيمان الأوسط، وبذل جهداً مشكوراً في دراسته والتعليق عليه، والذي يهمنا أن كتاب الإيمان الأوسط طبع ناقصاً - كما في مجموع الفتاوى لابن قاسم وغيره- ثم إن الباحث عثر على زيادة تصل إلى سبع وعشرين صفحة[2]، وجَزَم أنها تكمل النقص، وأنها تتمة لكتاب الإيمان الأوسط.

لكن الباحث مع هذا الجزم والقطع لم يورد أدلةً على هذه الدعوى! اللهم إلا أنه احتج بأن في هذه الزيادة نصوصاً من رسالة الحسبة لابن تيمية[3]، وليس هذا دليلاً

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٢٩٧.

(٢) انظر: شرح حديث جبريل (الإيمان الأوسط). ت: الزهراني ص ٢٦٩.

(٣) انظر: شرح حديث جبريل (الإيمان الأوسط). ت: الزهراني ص ٢٧٩.

معتبراً، إذ يحتمل أن هذه النصوص والنقول لخّصها أحد تلاميذ ابن تيمية - أو النسّاخ - من رسالة الحسبة، ومما يؤكد أن هذه النقول من تلخيص التلاميذ، ما جاء في الزيادة: وكان شيخنا يقول: الشريعة المحمدية..[1].

وأما قول الباحث: «أننا إذا لم نقل بذلك فالكتاب يعتبر ناقصاً.[2]» وهذا تعليل عليل! واللائق حذفه، فمتى كان مجرد نقص الكتاب مبرراً أو مسوغاً أن يلحق به ما ليس متحققاً منه؟!

ثم إن هذه النسخة الخطية التي فيها تلك الزيادة- والتي جعلها المحقق هي الأصل- حافلة بالأخطاء، بل إن المحقق يرجِّح في مواطن متعددة ما جاء في النسخة الخطية الأخرى- بدون تلك الزيادة- ومطبوع ابن قاسم، وهذا بيّن ظاهر لمن طالع الكتاب وحواشيه.

ومما يشكك في هذه الزيادة أن الصفحات العشر الأولى[3] منها تغاير نَفَس ابن تيمية، ولا تنسجم مع أسلوبه ولا منهجه، فهي نقول متناثرة غير متسقة، ولا يظهر فيها تحقيق ولا تحرير، ولا يبدو صلتها لا بموضوع الإحسان، ولا بمسائل الأسماء والأحكام عموماً -وهو موضوع الكتاب-، إضافة إلى أن هذه الصفحات على سبيل الإجمال ليس لها -حسب إطلاعي - ذكر أو ورود في مؤلفات ابن تيمية الأخرى.

وجاء في التتمة أثر الفضيل بن عياض: (أخلصه وأصوبه) مسنداً لأبي القاسم[4]

---

(١) انظر: شرح حديث جبريل (الإيمان الأوسط). ت: الزهراني ص ٦٢٦، ويبدو أن الباحث شَعَر عندئذ بأن هذه العبارة تعكّر ما أثبته، فقال «لعلها مقحمة من أحد تلامذة شيخ الإسلام"!

(٢) شرح حديث جبريل ص ٥٧٩.

(٣) انظر : ص٥٧٩-٥٨٩.

(٤) انظر: شرح حديث جبريل ص ٥٨٢-٨٥٣.

القشيري، ومقالة القشيري في تعريف الإخلاص[1]، وهذا لا يتفق مع سائر مؤلفات ابن تيمية، فإن أثر الفضيل قد تكرر في غير موطن من مؤلفات ابن تيمية دون هذا العزو[2]، ولم يعهد عن المؤلف الاحتفاء بمقالة للقشيري، وإنما المعهود عنه أنه انتقد القشيري ورسالته كما جاء مبسوطاً في كتاب الاستقامة.

فجاء في التتمة أثر عليّ - ﷺ، وأطلِق عليه «الإمام»[3]، ولم يعرف عن ابن تيمية استعمال ذلك، وإنما يصف علياً ﷺ بأمير المؤمنين[4].

وأورد في التتمة قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة، آية: ٢٨٢]، واحتجّ بها على أن التقوى وخشية الله سبب حصول العلم، وهذا خلاف ما قرره ابن تيمية بقوله: «وقد شاع في لسان العامة أن قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ دليل على أن التقوى سبب تعليم الله، وأكثر الفضلاء يطعنون في هذه الدلالة؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربط الجزاء بالشرط، فلم يقل: واتقوا الله يعلمكم، ولا قال فيعلمكم، وإنما أتى بواو العطف، وليس من العطف ما يقتضي أن الأول سبب الثاني..[5]».

كما أن في التتمة طعناً في حديث «الدنيا ملعونة..» كما في العبارة التالية: «وكيف يصح أن الدنيا ملعونة، وليس من رزق، ولا من نعمة، ينالها العبد إلا على ظهرها»[6].

---

(١) انظر: شرح حديث جبريل ص ٥٨٢-٨٥٣.

(٢) انظر: التدمرية ص٢٣٣، والعبودية ص ٧٦، وجواب الاعتراضات المصرية ص ٩٣، واقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٣٣، والاستقامة ٢/ ٣٠٩.

(٣) انظر: شرح حديث جبريل ص ٥٨٧.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٥٢، ١٦١، ٤/ ٤٧٩، منهاج السنة ٤/ ١١٧، ١٦١.

(٥) شرح حديث أبي ذر (مجموع الفتاوى) ١٨/ ١٧٧.

(٦) شرح حديث جبريل ص٦٤٥.

وهذا منقوض بقول المؤلف -رحمه الله-: «وهذا معنى ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: (الدنيا معلونة ما فيها، إلا ذكر الله وماوالاه). رواه الترمذي وغيره»[1].

إضافة إلى أن النصوص المأخوذة من رسالة (الحسبة)، إنما هو مجرد نقل مع تقديم وتأخير، واختصار وتصرّف يسير، فلا تضيف فائدة، ولا تعطي مزيداً أو قدراً زائداً عما في (الحسبة)، وهذا خلاف المعهود من تراث ابن تيمية، فإن المسألة الواحدة وإن تكررت أصلها في غير موطن، إلا أن لكل موطن ما يخصّه ويميزه في أسلوبه ومادته..

وهذا يؤكد أن هذه النقول المنتقاة من (الحسبة) إنما هي تصرّف النّساخ أو بعض التلاميذ -كما سبق الإشارة إليه-.

(١) قاعدة في توحيد الإلهية (مجموع الفتاوى) ١/ ٢٩.

القسم الثاني: المسائل المنسوبة لابن تيمية

دعوى أن الخضر حيّ:

جاء إثبات حياة الخضر في موطن واحد من مجموع الفتاوى[1]، وهذا لا يصح عن ابن تيمية؛ إذ يخالف ما حرره ابن تيمية في مواضع عدة بأن الخضر ميت، وأنه ليس من الأحياء، ولا من المعمرين، وساق الأدلة على ذلك[2].

يقول العلامة بكر بن أبو زيد -رحمه الله-: «وهذه الفتوى[3] لم نَرَ من نقلها عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- قبل الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - جامع الفتاوى، وقد علّق عليها بقوله:- «هكذا وجدت هذه الرسالة» أ هـ.

ومعلوم أن الشيخ ابن قاسم -رحمه الله- لا يعلِّق على الفتاوى بمثل ذلك، فلولا أنه في شك من هذه الفتوى لما علّق عليها لأنها تخالف سائر فتاويه وأقواله في الخضر، وما ينقله عنه الكافة، وبخاصة أخصّ تلامذته به ابن القيّم -رحمه الله تعالى-»[4].

وإضافة إلى الإحالات المذكورة في حاشية هذه الصفحة، فقد جاء في جامع المسائل فتوى في إثبات وفاة الخضر، والردّ على من قال بحياته..

فكان مما قاله: «لو كان حياً لكان يجتمع بالنبي ﷺ، فإنه قد اجتمع به ليلة المعراج من مات قبله، فكيف لا يجتمع به من هو حيّ في وقته؟

---

(١) انظر: ٤/ ٣٣٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٣٣٧، ١/ ٢٤٩، ٢٧/ ١٠٠، منهاج السنة النبوية ٤/ ٩٣، وانظر: صيانة مجموع الفتاوى لناصر الفهد ص٨، ٣٣-٣٧.

(٣) يعني القول بحياة الخضر.

(٤) الردود ص ٣٥٧.

وأيضاً كان يجب عليه الإيمان به، والمجاهدة معه.

والخضر إما نبيّ، أو من أتباع الأنبياء، وعلى التقديرين فعليه أن يؤمن بمحمد ﷺ وينصره، ومعلوم أن ذلك لو وقع لكان مما تتوفر الدواعي والهمم على نقله، فقد نَقَل الناس من آمن بمحمد ﷺ من الأحبار والرهبان، فكيف لا يُنقل إيمان الخضر وجهاده معه لو كان قد وقع؟»[1].

كما أن ابن عبدالهادي لما سرد أسماء مؤلفات ابن تيمية قال: «وجواب في الخضر هل مات أو هو حي؟ واختار أنه مات»[2].

مسألة طلب الدعاء من الأموات:

اشتهر عند جمع من العلماء وطلاب العلم أن ابن تيمية يقرر أن طلب الدعاء من الأموات بدعة وليس شركاً.. وعوّلوا على بعض النقول عن ابن تيمية في هذا الشأن[3]، ولكن لابن تيمية عدة تقريرات في أن ذلك شرك، وأن طلب الدعاء من الأموات نظير استشفاع المشركين بآلهتهم.

ومن ذلك قوله: «ومن رحمة الله أن الدعاء المتضمن شركاً، كدعاء غيره أن يفعل، أو دعائه أن يدعو ونحو ذلك لا يحصل غرض صاحبه»[4].

فحكم ابن تيمية بأن طلب الدعاء من الأموات شركاً، وأنه كطلب الحوائج من الغائبين والأموات.

---

(١) جامع المسائل ٥/ ١٣٤، ١٣٥.

(٢) العقود الدرية (الانتصار ت: محمد الجليند) ص ١١٨.

(٣) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص٢٧، ٤٩-٥١، ٢٩١، ٢٩٥، ومجموع الفتاوى ٢٧/ ٧٢.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٠٢.

وأصرح من المقالة السابقة ما يلي: «فإذا كان ﷺ نهى عن الصلاة التي تتضمن الدعاء لله وحده خالصاً عند القبور، لئلا يفضي ذلك إلى نوع من الشرك بربهم، فكيف إذا وجد ما هو نوع من الشرك من الرغبة إليهم، سواء طلب منهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات، أو طلب منهم أن يطلبوا ذلك من الله تعالى؟»[1].

والمقصود أنه -يرحمه الله- سوّى بين طلب الحوائج من أهل القبور، وبين طلب الدعاء منهم، فجعل ذلك كله من الشرك.

وقال -في موضع ثالث-: «والمقصود أنه إذا كان السلف والأئمة قالوا في سؤاله بالمخلوق ما قد ذكر فكيف بسؤال المخلوق الميت؟ سواء سئل أن يسأل الله، أو سئل قضاء الحاجة ونحو ذلك، مما يفعله بعض الناس، إما عند قبر الميت، وإما مع غيبته»[2].

فقد جعل ابن تيمية طلب الدعاء من الأموات وسؤال الأموات قضاء الحوائج على حدّ سواء، وأن ذلك كله من سؤال المخلوق الميت.

وذَكَر ابن تيمية - في موطن رابع - أن طلب الدعاء من الأموات هو عين الشفاعة الشركية التي تلبّس بها النصارى ومشركو العرب، فقال:

«فلو شرع أن يطلب من الميت الدعاء، والشفاعة، كما كان يطلب منه في حياته، وكان ذلك مشروعاً في حق الأنبياء، والصالحين، فكان يسنّ أن يأتي الرجل قبر الرجل الصالح، نبيّاً كان أو غيره، فيقول: ادع لي بالمغفرة والنصر، والهدى والرزق، اشفع لي إلى ربك، فيتخذ الرجل الصالح شفيعاً بعد الموت، كما يفعل ذلك النصارى، وكما تفعل كثير من مبتدعة المسلمين، وإذا جاز طلبه هذا منه، جاز أن يطلب ذلك من الملائكة، فيقال: يا جبريل، يا مكائيل اشفع لنا إلى ربك، ادع لنا.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٧١.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٩٤.

ومعلوم أن هذا ليس من دين المسلمين، ولا دين أحد من الرسل، لم يسنّ أحد من الأنبياء للخلق أن يطلبوا من الصالحين الموتى، والغائبين، والملائكة، دعاءً، ولا شفاعة، بل هذا أصل الشرك، فإن المشركين إنما اتخذوهم شفعاء، قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة يونس:١٨][1]».

«فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا الشفعاء هم مشركون»[2]، فكذا الذين يطلبون الدعاء من الأموات، فهذا كله أصل الشرك وأساسه.

وجزم ابن تيمية في موطن خامس أن طلب الشفاعة من الأموات، وكذا سؤال الأموات الدعاء هو أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذي أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به الله[3].

وقال – في موطن سادس-: من استغاث بميِّت أو غائب من البشر بحيث يدعوه في الشدائد والكربات؛ فإن هذا ضال جاهل مشرك عاص لله باتفاق المسلمين، فإنهم متفقون على أن الميت لا يُدعى، ولا يُطلب منه شيء، سواء كان نبياً أو شيخاً أو غير ذلك»[4].

فقوله: «إن الميِّت لا يُدعى» يندرج فيه طلب الدعاء من الأموات، لاسيما وأنه أعقب ذلك بتجويز طلب الدعاء من الأحياء الحاضرين[5].

---

(١) قاعدة عظيمة ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) التدمرية ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) انظر: قاعدة جليلة ص ٢٤، ٢٥.

(٤) جامع المسائل ٣/ ١٤٥، ١٤٦= - باختصار.

(٥) انظر: جامع المسائل ٣/ ١٤٦.

والمقصود أن ابن تيمية قرر في المواطن السابقة أن طلب الدعاء من الأموات شرك، وهذا ما حكاه عنه أئمة الدعوة في نجد في غير موضع.

ويبقى الجواب عن الجمع بين تلك النقول، وبين ما شاع عن ابن تيمية أن طلب الدعاء من الأموات بدعة... وقد أجاب بعض الباحثين المعاصرين عن ذلك الإشكال كما هو مبسوط في موضعه[1].

وقد يتعذّر على مثلي القطع في إزالة هذا الاشتباه، ولكن نستصحب أموراً قد تسهم في تجلية هذه المسألة، منها: أن يقال أن ابن تيمية قد يتجوّز في بعض إطلاقاته، فقد يطلق البدعة على ما هو شرك وتنديد لاسيما أن البدعة قد تكون بدعة شركة كفرية، وقد يتوسّع في معنى الشرك، ليستوعب كل وسيلة وذريعة إلى الشرك الأكبر، وأمر آخر أن ابن تيمية يجعل مجرد طلب الدعاء من الأحياء ليس طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وأن من لم يكن مقصوده في طلب الدعاء من الآخرين إلا طلب حاجته، ولا يريد نفع ذلك الداعي فهذا ليس من المقتدين بالرسول ﷺ[2].

كما أنه يقرر أن سؤال الناس أموالهم ونحوه يعدّ نوعاً من الشرك، فكيف بسؤال الأموات والغائبين؟

ولا يَرِد الاحتجاج بأن ابن تيمية - وغيره - يقول بسماع الأموات، فإنه لو قيل بذلك، فلا نزاع بأن الأموات لا ينفعون ولا يضرون، وطلب الدعاء منهم لاينفك عن الاعتقاد بأن لهم نفعاً وتأثيراً، وهذا شرك بيّن ظاهر.

---

(١) ينظر: الدعاء ومنزلته من العقيدة لجيلان العروسي ٢/ ٤٩٧-٥٠٠، وبحث في حكم طلب الدعاء من الميت عند قبره (غير منشور) لعبدالله العجيري ص ١٢٨-١٤٥.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ١٨٦، ١٩٣.

ثم إنه ما الفارق بين طلب الدعاء من الأموات، وبين الشفاعة الشركية التي قارفها مشركو العرب والنصارى ومن شابههم من مبتدعة أهل الإسلام؟!

وقد يقال إن طلب الدعاء من الأموات هو شرك أكبر؛ لأنه طلب منهم ما لا يقدر عليه المخلوق.

ولو قيل عن طلب الدعاء من الأموات إنها وسيلة..، فيحتمل أنها وسيلة لما هو أكبر وأشنع منه كأن يطلب الغوث من الأموات، أو يسألهم الشفاء وحصول الولد ونحوه[1]، فكلاهما شرك أكبر، إلا أن طلب الغوث من الأموات أو الذبح للجن ونحوه أشنع من طلب الشفاعة من الأموات أو سؤالهم الأموات والله أعلم.

ولو تعذّر إزالة هذه الاشتباه، ودفع هذا الإشكال، فلا أقل أن يجمع كلام ابن تيمية كله في هذه المسألة، فهذا أقرب إلى التحقيق والموضوعية.

دعوى إنكار تقسيم الدين إلى أصول وفروع:

اشتهر عند جمع من العلماء والباحثين أن ابن تيمية ينكر تقسيم الدين إلى أصول وفروع[2]، مع أن تقريرات ابن تيمية في إثبات هذا التقسيم قد تنوّعت وتعددت في مواطن كثيرة جداً[3].

وسأورد طرفاً من هذه التقريرات على النحو التالي:

قال - رحمه الله -: «وكذلك أصول سائر الأئمة وجميع السلف على أن الأخبار الصحيحة

---

(١) ينظر: سبل السلام شرح نواقض الإسلام لابن باز، جمع: محمد الفهري ص ٨٦.

(٢) انظر: القول المفيد للعلامة ابن عثيمين ١ / ٣١٢، ومعجم المناهي اللفظية للعلامة بكر أبي زيد ص ٤٩، والأصول والفروع للدكتور/ سعد الشثري ص ١٣٧.

(٣) نشر الباحث الشيخ/ عبدالله ابن خضر الزهراني بحثاً مفيداً بعنوان «ابن تيمية وتقسيم الدين إلى أصول وفروع» وقد انتفعتُ به واستفدت منه كثيراً في هذه المسألة.

مقبولة في جميع أبواب العلم الخبرية والعملية الأصول والفروع»[1].

وعقد -رحمه الله- فصلاً في كتاب «الاستقامة» فقال: - «فصل: فيما اختلف فيه المؤمنون من الأقوال والأفعال في الأصول والفروع، فإن هذا من أعظم أصول الإسلام، الذي هو معرفة الجماعة وحكم الفرقة..[2]».

ولما تحدّث عن أبي المعالي الجويني، قال: «وأبو المعالي ليس له وجه في مذهب الشافعي، ولا يجوز تقليده في شيء من فروع الدين عند أصحاب الشافعي، فكيف يتخذ إماماً في أصول الدين؟»[3].

وقال أيضاً: «ما زال كثير من أئمة الطوائف الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وإن كانوا في فروع الشريعة متبعين بعض أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين، فإنهم يقولون نحن في الأصول أو في السنة على مذهب أحمد بن حنبل»[4].

وقال في موطن آخر- : «الدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بيّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بيّن فروع الدين دون أصوله»[5].

وقرر أن الأئمة متفقون مع الإمام أحمد في السنة وأصول الدين، فقال ما نصّه: «وقوله هو قول سائر الأئمة، فعامة المنتسبين إلى السنة يَدّعُون متابعته والاقتداء به سواء كانوا موافقين له في الفروع أو لا، فإن أقوال الأئمة في أصول الدين متفقة، ولهذا كلما اشتهر الرجل بالانتساب إلى السنة كانت موافقته لأحمد أشدّ..[6]».

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص ٨٥.

(٢) الاستقامة ١/ ٢٤.

(٣) التسعينية ٣/ ٩٢٣ - بتصرف.

(٤) بيان تلبيس الجهمية (ط ابن قاسم) ٢/ ٩١.

(٥) مجموع الفتاوى ٤/ ٥٦.

(٦) الدرء ٢/ ٣٠٨.

ولما سأله تلميذه البزار عن سبب كثرة تصنيفه في الأصول دون الفروع..فأجاب ابن تيمية قائلاً: «الفروع أمرها قريب، ومتى قلّد المسلم فيها أحد العلماء المقلدين، جاز له العلم بقوله ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء كالمتفلسفة والباطنية وغيرهم من أهل البدع قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيراً منهم إنما قصد إبطال الشريعة المحمدية.. فلما رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبهتهم وأباطيلهم أن يبذل جهده ليكشف زيف دلائلهم»[1].

والمقصود أن النقول عن ابن تيمية في تقسيم الدين إلى أصول وفروع كثيرةٌ فهي تقارب سبعين موضعاً كما أثبته بعض الباحثين[2].

وهذه الأصول يقرنها ابن تيمية بالسنة، باعتبار إطلاق السنة على مسائل الاعتقاد -كما سبق نقله- ، وقد يلحق بالأصولِ الشرائعَ الجامعة وقواعدَ الشريعة[3].

كما يقرر – في موطن آخر – أن أصول الدين لا تحتمل التفرّق والاختلاف[4]، وتارةً يجعل مسائل أصول الدين قسيم مسائل الفقه[5]، وتارةً يجعلها قسيم مسائل الاجتهاد[6].

وذكر في بعض رسائله أن الفروع يسميها بعضهم العمليات، والشرع، والفقه[7]، كما أن أصول الدين يسمّيها بعضهم الفقه الأكبر[8].

(١) الأعلام العلية ص ٣٥-٣٧ باختصار.
(٢) تتبع هذه النقول الباحث/ عبدالله الزهراني في بحثه الماتع "ابن تيمية وتقسيم الدين إلى أصول وفروع."
(٣) انظر: الجواب الصحيح ١/ ٣٧٥، ٤/ ٣٢٢. وبيان تلبيس الجهمية ٨/ ٥٣٠.
(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٢.
(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٥٣.
(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٤٢٤، ٤٢٥.
(٧) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ١٧٣.
(٨) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ٣٠٦.

فتنوّع الإطلاقات والعبارات في مسمى الأصول والفروع ليؤكد ثبوت هذا التقسيم عند ابن تيمية، كما يعطي دلالة ظاهرة في معنى الأصول والفروع لدى ابن تيمية.

وأما مقالة ابن تيمية التي يُظَنّ أنها تبطل التقسيم، فقد جاءت في غير موطن، ومنها قوله -رحمه الله-: «والفرق بين مسائل الأصول والفروع كما أنه بدعة محدثة في الإسلام، لم يدلّ عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة، فهي باطلة عقلاً، فإن المفرّقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع، لم يفرّقوا بينهما بفرق صحيح يميّز بين النوعين..»[1].

فالذي يظهر أن ابن تيمية إنما ينكر الفروق التي بنى عليها المتكلمون هذا التقسيم، فهو يورد تقسيم الدين إلى أصول وفروع كما سبق ذكره، - لكن ينكر ما أحدثه المتكلمون من ضوابط أو فروق لهذا التقسيم، فإذا قالوا إن مسائل الأصول هي الاعتقاد، ومسائل الفروع هي العمل، فتعقّبهم بأن في مسائل الاعتقاد ما يكون محل اجتهاد كالنـزاع في مسألة هل رأى النبي ﷺ ربه أم لا؟ كما أن في مسائل العمل ما يكون أمراً ظاهراً معلوماً من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والزكاة وتحريم الفواحش والخمر[2].

وكذا تفريقهم بأن الأصول هي المسائل القطعية، والفروع ما ليس له دليل قطعي، فأجابهم بأن كثيراً من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية[3]، فلم ينكر ابن تيمية التقسيم من حيث هو، بل أثبت أصل هذا التقسيم، لكنه أنكر ما عناه المتكلمون بهذا التقسيم، كما جاء مبيّناً في قوله: «كما أن طائفة من أهل الكلام يسمّي ما وضعه (أصول الدين) وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم،

---

(١) منهاج السنة ٥/ ٨٨، و انظر: مجموع الفتاوى ٦/ ٥٦، ١٣/ ١٢٤، ٢٣/ ٣٤٦.

(٢) انظر: منهاج السنة ٥/ ٨٨، مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٠٦.

(٣) انظر: منهاج السنة ٥/ ٨٨، ومجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤٧.

فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سمّاه هذا أصول الدين..»[1].

فهو يقرر شرف هذا الاسم (أصول الدين)، وإنما ينكر ما أراده المتكلمون بهذه التسمية، ويبيّن ذلك أنه قرر أن الأصول والفروع إن كانت مبنية على نصوص الوحيين فهذا سبيل السنة والجماعة..

فقال - رحمه الله -: «فمن بنى الكلام في العلم: الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمدﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة وهذه طريقة أئمة الهدى»[2].

دعوى تجويز الاستعانة بالجن:

شاع عند بعض طلاب العلم والكثير من الرقاة ونحوهم أن ابن تيمية يُجوِّز الاستعانة بالجن، وأن الاستعانة بهم في التعرّف إلى موطن السحر وكشف العائن وأشباهه من المشروع المحمود، وتشبثوا بما تأوّلوه أو فهموه من كلام لابن تيمية في كتابه «النبوات» وغيره.

وهذا التجويز محل تأمّل وتعقيب من وجوه عدة:

١. عبّر ابن تيمية عن ذلك باستخدام الإنس للجن، وفصّله على ثلاثة أحوال، فقال: «فأولياء الله المتبعون لمحمدﷺ إنما يستخدمون الجن كما يستخدمون الإنس في

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٥٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٦٢، ٣٦٣.

عبادة الله وطاعته، كما كان محمد صلى الله عليه وسلم يستعمل الإنس والجن لا في غرض له غير ذلك.

ومن الناس من يستخدم من الإنس في أمور مباحة، كذلك فيهم من يستخدم الجن في أمور مباحة، لكن هؤلاء لا يخدمهم الإنس والجن إلا بعوض، فليس أحد من الإنس والجن يفعل شيئاً إلا لغرض.

القسم الثالث : أن يستخدم الجن في أمور محظورة، أو بأسباب محظورة، مثل: قتل نفس، وإمراضها بغير حق.. »[1].

وقال في موطن آخر:

«واستخدام الإنس لهم مثل استخدام الإنس للإنس، منهم من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش والظلم والشرك والقول على الله بلا علم.

ومنهم من يستخدمهم في أمور مباحة، إما إحضار ماله أو دلالة على مكان فيه مال ليس له مالك - معصوم.

والنوع الثالث: أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله، كما يستعملهم الإنس في مثل ذلك، فيأمرهم بما أمرهم الله به ورسوله، وينهاهم عما نهاهم الله عنه ورسوله، وهذه حال نبينا ﷺ وحال من اتبعه، واقتدى به من أمته.. »[2].

والمقصود أن المشروع المحبوب عند الله تعالى هو دعوة الجن إلى الله تعالى وحده لا شريك له، وأما استخدام الجن في أمور مباحة، فإن ذلك لا يكون إلا بمعاوضة ومصالح متبادلة، فليس أحد من الجن يفعل شيئاً إلا بعوض، ولأجل غرض، وقد ذكر ابن تيمية

(١) النبوات ٢/ ١٠١٢ ، ١٠١٣ = باختصار، وانظر : النبوات ١/ ٥٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى (الفرقان بين الحق والباطل) ١٣/ ٨٧ - باختصار يسير.

أن هؤلاء الذين يستخدمون الجن في المباحات قد ينقص دينهم[1].

٢. أن استخدام الجن - أو الاستعانة بهم حسب إطلاق بعضهم - لم يكن من هدي سيد المرسلين نبينا محمد ﷺ كما جاء صريحاً في قول ابن تيمية: «لم يستخدم - ﷺ - الجن أصلاً، لكن دعاهم إلى الإيمان بالله، وقرأ عليهم القرآن، وبلّغهم الرسالة، وبايعهم كما فعل بالإنس»[2].

٣. من التقريرات المهمة التي يحتفي بها ابن تيمية -رحمه الله- أن ما لم يفعله السلف الصالح مع قيام المقتضي له، وعدم المانع فيه، يكون بدعة[3].

وهذا متحقق فيمن سوّغ الاستعانة بالجن وجعله مشروعاً إذ لم ينقل عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار -رضي الله عنهم- الاستعانة بالجن في التداوي وحلّ السحر والعين، وهم أعمق هذه الأمة علماً، وأبرّها قلوباً، وأقلها تكلّفاً، ولو أنهم فعلوا ذلك أو قالوه لنُقل عنهم فإن ذلك مما تتوفر الدواعي والهمم لنقله، فدلّ الترك الراتب على أنه هو السنة والصراط المستقيم وسبيل المؤمنين.

٤. جزم ابن تيمية - في غير مواطن - أن الأصل في سؤال الخلق التحريم كما جاءت به الأحاديث المتواترة، ولكن أبيحت المسألة للضرورة[4]، وبيّن أن في سؤال المخلوقين ثلاث مفاسد: «مفسدة الافتقار إلى غير الله، وهي من نوع الشرك، ومفسدة إيذاء المسؤول

---

(١) انظر: - النبوات ١/ ٥٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى (الفرقان بين الحق والباطل) ١٣/ ٨٩، وانظر: مجموع الفتاوى (إيضاح الدلالة) ١٩/ ٣٩.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦١٥، ٧٤٨، ٧٩٨، ومجموع الفتاوى ٢٦/ ١٧٢.

(٤) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص٥١، ٥٨، ٦٦، والرد على البكري ص٣٤١، ومجموع الفتاوى ٨/ ٥٣٨، ومجموع الفتاوى (العبودية) ١٠/ ١٨٢، وجامع المسائل ٤/ ٣٥٨.

وهي من نوع ظلم الخلق، وفيه ذلّ لغير الله وهو ظلم النفس»[1].

وقال -في موضوع آخر-: «فأعظم ما يكون العبد قدراً وحرمة عند الخلق إذا لم يحتج إليهم بوجه من الوجوه، فإن أحسنت إليهم مع الاستغناء عنهم كنت أعظم ما يكون عندهم، ومتى احتجت إليهم-ولو في شربة ماء-نقص قدرك عندهم بقدر حاجتك إليهم، وهذا من حكمة الله ورحمته ليكون الدين كله لله، ولا يشرك به شيء»[2].

ومن المعلوم أن استخدام الجن والاستعانة بهم هو نوع من سؤالهم والاحتياج إليهم، فكيف يقال بعد هذا إن ابن تيمية يقرر استحباب الاستعانة بالجن ويجوّزه؟!

بل إن مظنة الفتنة بالجن والانخداع بكذبهم وتلبيسهم أشنع وأظهر، وقد قال ابن تيمية:- «الجن أعظم شيطنة، وأقل عقلاً، وأكثر جهلاً»[3].

وقال -في كتاب آخر-: «الإنس أعقل وأصدق وأعدل وأوفى بالعهد، والجن أجهل وأكذب وأظلم وأغدر»[4].

٥. من الوجوه المستفادة من مؤلفات ابن تيمية في منع استخدام الجن أو الاستعانة بهم أنه حرر قواعد وضوابط في تعاطي الأسباب، فكان مما قاله:«ليس كل ما يظنه الإنسان سبباً يكون سبباً، وليس كل سبب مباحاً في الشريعة، بل قد تكون مضرته أعظم من منفعته فيُنهى عنه»[5].

---

(١) قاعدة جليلة ص٦٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٣٩.

(٣) النبوات ٢/ ١٠١٥.

(٤) مجموع الفتاوى (إيضاح الدلالة) ١٩/ ٤٦.

(٥) الاستقامة ١/ ١٥٣.

وقال -موضع آخر-:«ليس لكل سبب أثر يكون مشروعاً بل الشارع يَنهى عن أمور لها تأثير في طلب بعض المطالب إذا كان ضررها راجحاً على نفعها، كما ينهى عن السحر وإن كان قد يمكن أن يقتل به كافراً» (١).

وقال-في موطن ثالث-: «حصول الغرض ببعض الأمور لا يستلزم إباحته، وإن كان الغرض مباحاً فإن ذلك الفعل قد يكون فيه مفسدة راجحة على مصلحته، والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإلا فجميع المحرمات قد يحصل لصاحبه به منافع ومقاصد لكن لما كانت مفاسدها راجحة على مصالحها نهى الله ورسوله عنها.

كما أن كثيراً من الأمور كالعبادات والجهاد وإنفاق الأموال قد تكون مضرة، لكن لما كانت مصلحته راجحة على مفسدته أمر به الشارع فهذا أصل يجب اعتباره» (٢).

والاستعانة بالجن تشبث بمن لا يُعرف حاله ولا عدالته فجهالة الحال والعين لا تنفك عن أولئك الجن، وأيضاً فالاستعانة بهم خلاف هدي خاتم النبيين ﷺ وما كان عليه السلف الصالح بل فيها الالتفات والاحتياج إلى مخلوق مربوب مثله كما أن الاستعانة بالجنّ يفتح أبواباً من الشرور والمفاسد المتحققة والمتوقعة كما هو مشاهد عند بعض الرقاة في هذا الزمان.

٦. ليست الاستعانة بالجن سبباً ظاهراً بيّناً في حصول المطلوب بل يصحبه الوهم والخفاء، واللبس والاشتباه بل هو مظنة الافتتان بالجن والشياطين وذريعة «الاستمتاع» بين الطرفين وسبيل محتمل لتصديق الأكاذيب والخرافات، كما أن الاستعانة بالجن

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٧٧.

(٢) قاعدة جليلة ص١٨٤.

لا تكاد تنضبط، فليس لها ضابط بيِّن، ولا حدّ فاصل إذ يتعسّر التمييز بين صادقهم وكاذبهم، وصالحهم وفاجرهم، وهذا التقرير السابق مستفاد من تحريرات ابن تيمية في مواطن متعددة، ومن ذلك قوله: «الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة عُلِّق الحكم بمظنتها»[1].

وقال - في موطن آخر -: «والمظنة إنما تقام مقام الحقيقة إذا كانت الحكمة خفية أو غير منضبطة»[2].

ولما قرر ابن تيمية تحريم زيارة النساء للقبور.. كان مما قاله-في هذا الصدد-: «وإذا كانت زيارة النساء مظنة وسبب الأمور المحرّمة في حقهن، وحق الرجال، والحكمة هنا غير مضبوطة، فإنه لا يمكن أن يحدّ المقدار الذي لا يفضي إلى ذلك، ولا التمييز بين نوع و نوع.

ومن أصول الشريعة أن الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة[3] عُلّق الحكم بمظنتها، فيحرم هذا الباب سدّاً للذريعة، كما حرم الخلوة بالأجنبية..»[4].

لاسيما مع كثرة تسلط الشياطين في هذا الوقت، ورقة الدين عند فئام من المسلمين، وتهاون الكثير من الرقاة وتوسعهم في هذا الاستخدام «ولا ريب أنه إذا كثر المحظور احتاج الناس فيه إلى زجر أكثر مما إذا كان قليلاً»[5].

---

(١) الإيمان ص١٩٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٣٠٧، وانظر: ١/ ٤٨٨.

(٣) المثبت في (المجموع): غير منتشرة، ولعل الصواب ما أثبته، كما دلّ السياق، والنقلان السابقان، وفي نص ثالث قال رحمه الله: (والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة عُلّق الحكم بمظنتها..) بيان الدليل في إبطال التحليل ص١٧٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٥٦.

(٥) جامع المسائل ١/ ٣٣٧.

إخراج أعمال القلوب عن مسمى الإيمان عند مرجئة الفقهاء (الحنفية):

لئن كانت هذه المسألة أقل أهمية مما سلف لكنها أنموذج ومثال للمسائل العلمية التفصيلية التي يقع فيها الاشتباه والاختلاف، لأجل الاقتصار على بعض أقوال ابن تيمية دون استيفاء أقواله الأخرى.

فقد جزم بعض الباحثين أن ابن تيمية يقرر أن عموم مرجئة الفقهاء يخرجون أعمال القلوب من تعريف الإيمان، وسرد أدلته على ذلك [١]، وليس الأمر - في نظري -بهذا الإطلاق، فإن لابن تيمية تقريرات متعددة بأن الحنفية كسائر عموم المرجئة يدخلون أعمال القلوب في تعريف الإيمان.

فقال - رحمه الله -: «عامة أئمة المرجئة الذين يجعلون الإيمان مجرد ما في القلب، أو ما في القلب واللسان، ولفظ التصديق يتناول العلم الذي في القلب، ويتناول-أيضاً-ذلك العمل في القلب الذي هو موجب العمل ومقتضاه»[٢].

وقال -في موطن آخر-: «جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل في الإيمان كما نقله أهل المقالات عنهم منهم الأشعري فإنه قال في كتابه في المقالات... ثم سَرَد هذه الفرق وذكر منهم أباحنيفة وأصحابه»[٣].

ثم إن ابن تيمية أورد - في غير موطن - المغايرة والمفارقة بين الجهمية وبين مرجئة الفقهاء في تعريف الإيمان، فقال: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول

---

(١) انظر : آراء المرجئة في مصنفات ابن تيمية لعبد الله السند - وهي رسالة علمية جيدة في بابها - ص١٨٥-١٨٨.

(٢) التسعينية ٢/ ٦٧٢.

(٣) الإيمان الأوسط ص٤٣٠، ص ٤٣٦، وانظر ص٤٣٩، وانظر: الإيمان الكبير ص٨٤.

اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها[1]، لم يكن قولهم مثل قول جهم فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم»[2].

وقال أيضاً : «لكن الكرامية، والكلابية، وأكثر الأشعرية مرجئة، وأقربهم الكلابية يقولون : الإيمان هوالتصديق بالقلب، والقول باللسان، والأعمال ليست منه كما يُحكى هذا عن كثير من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وأصحابه.

وأما الأشعري فالمعروف عنه وعن أصحابه أنهم يوافقون جهماً في قوله في الإيمان، وأنه مجرد تصديق القلب، أو معرفة القلب»[3].

وأمر ثالث أن ابن تيمية قرر أن الخلاف بين جمهور السلف ومرجئة الفقهاء في تعريف الإيمان أكثره خلاف لفظي فقال-رحمه الله-: «لكن فقهاء المرجئة قالوا : إنه الاعتقاد والقول، وقالوا: إنه لابد من أن يدخل النار من فسّاق الملة من شاء الله كما قالت الجماعة، فكان خلاف كثير من كلامهم للجماعة إنما هو في الاسم لا في الحكم»[4].

ثم قال : «وإنما المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع الجماعة خلاف يسير، وبعضه لفظي»[5].

وقال أيضاً : «وحدثت المرجئة، وكان أكثرهم من أهل الكوفة.. فقالوا إن الأعمال ليست من الإيمان، وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم»[6].

---

(١) وهم مرجئة الفقهاء، انظر : الإيمان الكبير ص٢٨١.
(٢) الإيمان الكبير ص١٨٣، وانظر : ص١١٤ ، ٣٤٧ و شرح الأصفهانية ص ٦٧٠.
(٣) النبوات ١/ ٥٨٠.
(٤) شرح الأصفهانية ص٦٥٨.
(٥) المرجع السابق ص٦٧٠.
(٦) مجموع الفتاوى (الفرقان بين الحق والباطل) ١٣/ ٣٨.

وقال - في موضع ثالث -: «ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء... متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد»[1].

ولا يمكن أن يكون الخلاف يسيراً أو لفظياً عمن يخرج أعمال القلوب من تعريف الإيمان.

قال ابن تيمية: «فلا بد في الإيمان الذي في القلب من تصديق بالله ورسوله وحبّ لله ورسوله، وإلا فمجرد التصديق مع البغض لله ورسوله، ومعاداة الله ورسوله ليس إيماناً باتفاق المسلمين، وليس مجرد التصديق والعلم يستلزم الحبّ إلا إذا كان القلب سليماً من المعارض»[2].

وبالجملة فالتقريرات السابقة ظاهرة وبيّنة في أن ابن تيمية يرى أن أعمال القلوب داخلة في مسمى الإيمان عند الحنفية، لكن قد يشكل على ذلك ما قاله ابن تيمية: «وعند الجهمية: الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه هذا قول جهم والصالحي والأشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه.

وعند فقهاء المرجئة هو قول اللسان مع تصديق القلب وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الإيمان عندهم كأعمال الجوارح»[3].

فإن كان المراد بالقولين - كما يبدو لأول وهلة -: قول الجهمية، وقول مرجئة الفقهاء[4]، - فهذا تعارضه النصوص السابقة، وليس الأخذ بهذا النقل أولى من سائر

(١) الإيمان الكبير ص٢٨١، ٢٨٢.
(٢) الإيمان الأوسط ص٤٢٢.
(٣) منهاج السنة ٥/ ٢٨٨.
(٤) وقد جزم الباحث د. عبد الله السند بذلك كما في كتابه آراء المرجئة ص٨٧.

النقول السابقة فلعل المؤلف أراد بالقولين: قول الأشاعرة وقول الجهمية فإن هذا يتسق مع أقواله الأخرى.

ويمكن أن يقال: إن إخراج أعمال القلوب عن مسمى الإيمان هو قول بعض متأخري الحنفية، وليس قول متقدميهم كما بيّنه قول المؤلف - في موطن آخر -:

«ومن هنا غلطت الجهمية والمرجئة فإنهم جعلوا الإيمان من باب القول؛ إما قول القلب الذي هو علمه، أو معنى غير العلم عند من يقول ذلك وهذا قول الجهمية ومن تبعهم كأكثر الأشعرية، وبعض متأخري الحنفية»[1]. وهذا التفريق والتفصيل أثبته بعض المحققين المعاصرين[2].

وقد يقال: إن إخراج أعمال القلوب عن مسمى الإيمان - عند الحنفية - هو من باب الإلزام، فإنهم لما أخرجوا أعمال الجوارح عن مسمى الإيمان، فيلزمهم أن يخرجوا أعمال القلوب، أو أن يدخلوا أعمال الجوارح كما أدخلوا أعمال القلوب.

وهذا ما يدل عليه قول المؤلف - عن مرجئة الفقهاء -: «لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً، فإنها لازمة لهم»[3].

(١) جامع المسائل ٥/ ٢٤٦.
(٢) انظر ما كتبه د. سفر الحوالي في رسالته الفريدة «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» - ٢/ ٤٠٨.
(٣) الإيمان الكبير ص١٨٣.

الخاتمة

أن ما ينسب إلى ابن تيمية تارة يكون كذباً ظاهراً، وتارة يكون صدقاً بيّناً، وقد يكون منها ما هو محل اشتباه وإشكال، فيحتاج إلى بيان وتفصيل.

فالكتب المنسوبة إلى ابن تيمية لا تثبت؛ إذ لم يوردها تلاميذه المهتمون بسرد مؤلفاته كابن رشيق وابن عبدالهادي ونحوهما، وكذا لا تصح إذا كانت تناقض تقريراته المحكمة ومؤلفاته المعتبرة.

وكذا الآراء والمسائل المنحولة إليه، قد لا تصح نسبتها إليه لما فيها من الإيهام والإبهام، لكن بالرجوع إلى تحقيقات ابن تيمية البيّنة، وتقعيداته الواضحة وتحريراته المطرّدة يزول الإبهام ويرتفع الإشكال.

ثم إن هذه الآراء والمسائل قد تكون خطأً جلياً، وربما كان ناشئاً عن عدم استيعاب واستيفاء لكلام ابن تيمية في تلك المسائل والآراء، وجمع نظائره، ومنها ما يكون محل اجتهاد وترجيح.

وأختم هذا البحث بجملة من - التوصيات التي تحقق نوعاً من الاحتفاء بهذا التراث النفيس وخدمته:

- إعداد كشّاف للرسائل والفتاوى والمسائل التي حررها ابن تيمية وأماكن وجودها في تلك المجاميع - المطبوعة والمخطوطة - وتصنيفها حسب موضوعاتها.

- إعداد فهارس علمية موضوعية للمسائل التي ألّفها ابن تيمية وتحديد عناوينها، وأماكن ورودها في تراث ابن تيمية.
- مراجعة التراث المطبوع، واستكمال ما قد يفوت على هؤلاء الأعلام - رحمهم الله - الذين خدموا هذا التراث، وتعديل وتصويب ما يحتاج إلى ذلك.
- إقامة مؤتمرات أو ندوات علمية ونحوها تهدف إلى إبراز هذا التراث العظيم، ومزاياه العلمية، والمنهجية في الفنون جميعها، وإظهار المعتقد الصحيح والسلوك المشروع تجاه شكوك المتكلمين وأفراخهم، وشطحات الصوفية وأشباههم.

وأن تعنى هذه المؤتمرات بأسباب ووسائل نشر هذه المؤلفات، وطرائق مدافعة الشغب المتواصل تجاه هذه التراث.

- إبراز وإظهار الجوانب العلمية والعملية في هذا التراث، والتي تعالج نوازل العصر، وقضاياه الفكرة والمعرفية، كالتعامل مع الألفاظ الحادثة، وقواعد المصالح والمفاسد، والتعامل مع أهل القبلة، والمواءمة بين الاجتماع والابتداع، وطرائق المناظرات والمحاورات، ومنهج مدافعة الشبهات، وفقه الردود على المخالفين.. وغيرها كثير.

هذا ما تيسر إعداده وجمعه وبالله التوفيق...

المراجع

مؤلفات ابن تيمية:

١	الاستقامة، ت: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود.
٢	الإيمان الكبير، ط ٣، ١٤٠١هـ المكتب الإسلامي، بيروت.
٣	التدمرية، ت: محمد السعوي، ط١، ١٤٠٥هـ مكتبة العبيكان، الرياض.
٤	التسعينية، ت: محمد العجلان، ط١، ١٤٢٠هـ مكتبة المعارف، الرياض.
٥	الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، مطبعة المدني، القاهرة.
٦	الصارم السلول على شاتم الرسول، ت: محمد الحلواني، ومحمد شودري، ط ١، ١٤١٧هـ رمادي للنشر، الدمام.
٧	الصفدية، ت: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٨	اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ت: ناصر العقل، ط١، ١٤٠٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٩	المجموعة العلية، ت: هشام الصيني، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام.
١٠	النبوات، ت: عبدالعزيز الطويان، ط١، ١٤٢٠هـ مكتبة أضواء السلف، الرياض.
١١	بيان الدليل على بطلان التحليل، ت: أحمد الخليل، ط١، ١٤٢٥هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

بيان تلبيس الجهمية، ١٤٢٦هـ من مطبوعات مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.	١٢
جامع الرسائل، ت: محمد رشاد سالم، ط ١، ١٤٠٥هـ دار المدني، جدة.	١٣
جامع المسائل، تحقيق: عزير شمس وعلي العمران، ط ١، ١٤٢٢هـ دار عالم الفوائد، مكة.	١٤
جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، ت: عزير شمس، ط١، ١٤٢٩هـ دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.	١٥
درء تعارض العقل والنقل، ت: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.	١٦
شرح الإصبهانية، ت: محمد السعوي، ط١، ١٤٣٠هـ مكتب دار المنهاج، الرياض.	١٧
شرح حديث جبريل (الإيمان الأوسط)، ت: علي الزهراني، ط١، ١٤٢٣هـ دار ابن الجوزي، الدمام.	١٨
قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ت: ربيع المدخلي، ط١، ١٤٠٩هـ مكتبة لينة، مصر.	١٩
قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وعبادات أهل الشرك، ت: سليمان الغصن، ط٢، ١٤١٨هـ دار العاصمة، الرياض.	٢٠
مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن ابن قاسم وابنه محمد، ١٤١٦هـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة النبوية.	٢١
منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ت: محمد رشاد سالم، ط ٢، ١٤١١هـ من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.	٢٢

المؤلفات الأخرى:

١	الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، لأبي حفص البزار، ت: صلاح الدين المنجد، ط١، ١٣٩٦هـ دار الكتاب الجديد، بيروت.
٢	البداية والنهاية، لابن كثير، ط١، ١٣٤٨هـ مطبعة كردستان، مصر.
٣	ابن تيمية وتقسيم الدين إلى أصول وفروع، لعبدالله الزهراني، ط١، ١٤٣٢هـ مكتبة الرشد، الرياض.
٤	الدعاء ومنـزلته من العقيدة الإسلامية، لجيلان العروسي، ط١، ١٤١٧هـ مكتبة الرشد، الرياض.
٥	آراء المرجئة في مصنفات ابن تيمية لعبدالله السند، ط١، ١٤٢٨هـ دار التوحيد، الرياض.
٦	الردود، لبكر أبي زيد، ط١، ١٤١٤هـ دار العاصمة، الرياض.
٧	العقود الدرية، لابن عبدالهادي، مطبعة المدني، القاهرة، أو كتاب الانتصار، لابن عبدالهادي، ت: السيد الجليند، ط١، ١٤٢٣هـ مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
٨	القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي، لمحمد صفي الدين البخاري، ط١، ١٤٢٠هـ ت: سالم الدخيل، دار الوطن، الرياض.
٩	اللالئ البهية شرح لامية ابن تيمية، لأحمد المرداوي، ط١، ١٣٨٥هـ مؤسسة النور، الرياض.
١٠	المداخل إلى آثار ابن تيمية وما لحقها من أعمال لبكر أبي زيد، ط١، ١٤٢٢هـ. دار عالم الفوائد، مكة.
١١	أهمية الجهاد، لعلي العلياني، دار طيبة، الرياض.

١٢	تنبيه الغافل إلى عدم صحة نسبة الكتاب المطبوع باسم «تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل بالباطل»، لابن تيمية، مقال لدغش العجمي، في مجلة عالم الكتب، العدد ٥، ٦، ١٤٢٧هـ.
١٣	حكم طلب الدعاء من الميت عند قبره، لعبدالله العجيري (بحث غير منشور).
١٤	دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، لعبدالله الغصن، ط١، ١٤٢٤هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
١٥	رسالة ابن مانع لابن سحمان، مخطوط في دارة الملك عبدالعزيز، رقم (٢٦٣).
١٦	روضة المحبين، لابن القيّم، ت: أحمد عبيد، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٩هـ.
١٧	سبل السلام شرح نواقض الإسلام، لعبدالعزيز بن باز، جمع: محمد الفهري، ط١، ١٤٣٢هـ.
١٨	صيانة مجموع الفتاوى من السقط والتحريف، لناصر الفهد، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
١٩	ظاهرة - الإرجاء في الفكر الإسلامي، لسفر الحوالي، ط١، ١٤١٧هـ، مكتب الطيب، القاهرة.
٢٠	علماء نجد خلال ستة قرون، لعبدالله البسام، ط١، ١٣٩٨هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة.
٢١	فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، جمع: محمد بن قاسم، ط١، ١٣٩٩هـ، مطبعة الحكومة، الرياض.
٢٢	قاعدة مختصرة في قتال الكفار، ت: عبدالعزيز الزير آل حمد، ط١، ١٤٢٥هـ.
٢٣	لامية شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق وتعليق. مقال في مجلة الحكمة، لهاني الجبير، العدد الرابع عشر، سنة ١٤١٨هـ.

٢٤	مشاهير علماء نجد، لعبدالرحمن آل الشيخ، ط٢، ١٣٩٤هـ، دار اليمامة للبحث، الرياض.
٢٥	معجم المناهي اللفظية، لبكر أبي زيد، ط٣، ١٤١٧هـ دار العاصمة، الرياض.
٢٦	موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبدالرحمن المحمود، ط١، مكتب الرشد، الرياض.

فهرس الموضوعات